



حبو الوليد فى علم التوحيد

شرح الموقف الخامس فى الإلهيات

تأليف الدكتور

محمد حسينى موسى محمد الغزالى

م ٢٠١٠



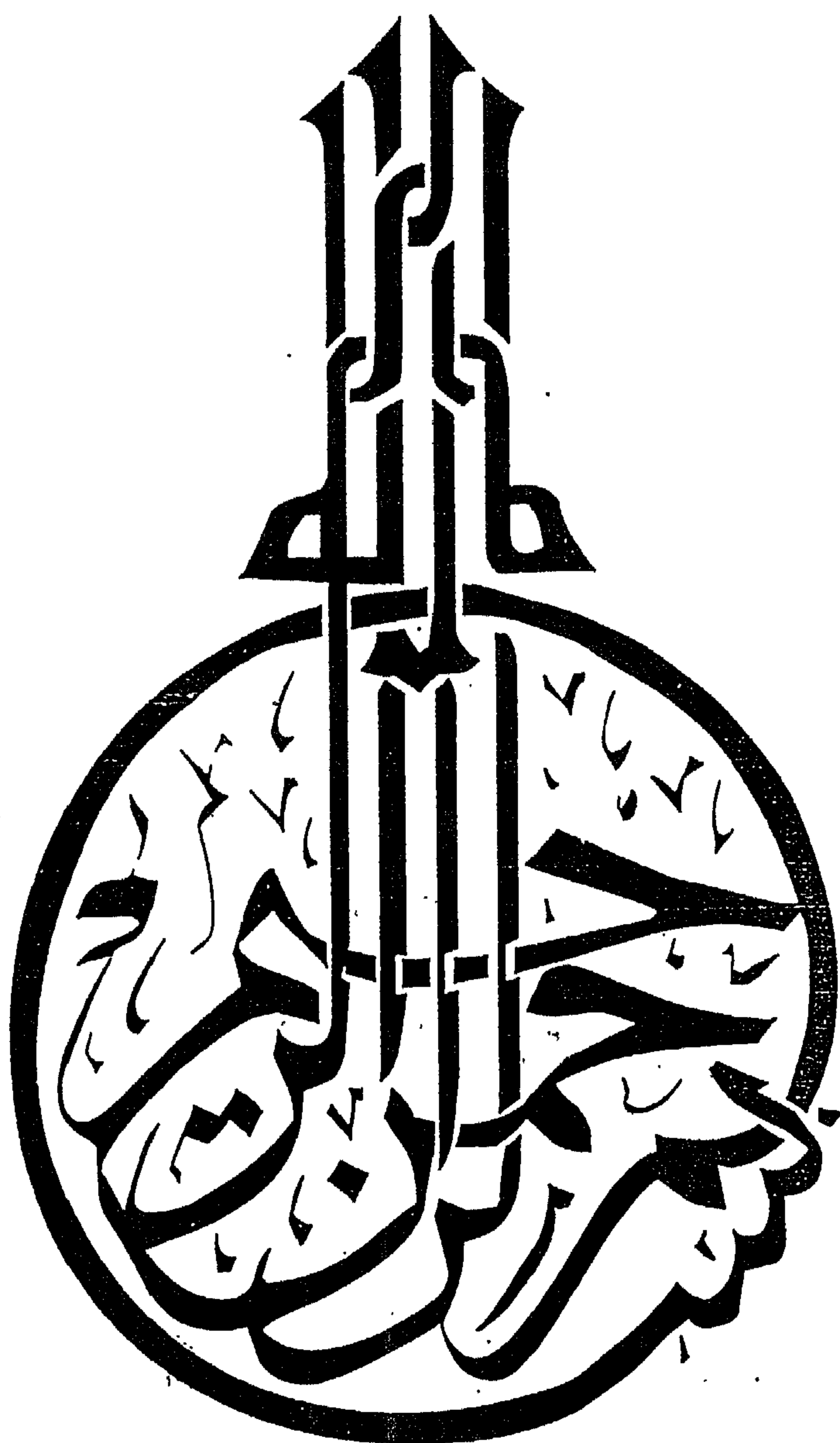
حبو الوليد فى علم التوحيد

شرح الموقف الخامس فى الإلهيات

تأليف الدكتور

محمد حسينى موسى محمد الغزالى

٢٠١٠ م



أدلة وجود الله تعالى قديما وحديثا

كان العقل البشرى يصطنع في الماضي أدلة نظرية يستشف منها اثبات وجود الله تعالى وعرفت فيما بعد بالأدلة العقلية وكانت هذه الأدلة تنهض بجانب الدليل القطري ولم يكن الاهتمام بالدليل العملي والمعملي إلا في حدود ضيقة جدا حتى في باب اثبات العقيدة ككل والاستدلال عليها كأجزاء .

بيد أن الاستدلال بالآيات الكونية كان قد اتخذ طريقه نحو العقول ، وبات في مرحلة نمو وخطر والا أنه استوى على سوقه أمام أبي الحسن الأشعري فاقطفه وصار يستخذه ما أمكن له ، ومن قبل الأشعري ربما كان هذا الدليل الكوني المعملي يمثل خطرا يتأرجح طيفه في ذاكرة أصحابه .

على أن جمهرة المفسرين في الماضي كانوا يققون بالآيات القرآنية عند مرحلة الجلال والخشوع لما تدل به معاني اللغة وقليل ما كان يسوا يتجهون إلى الآيات الكونية يستلهمونها اثبات وجود الله تعالى بشكل على يرتفع إلى مصاف الأدلة الأخرى واستغرق هذا ردحا من الزمان دون أن تبدد علامات تغيير مقبولة .

بيد أن الإمام الفخر الرازي - رحمه الله - قد هيا طريق الاستدلال بالآيات الكونية على وجود الله تعالى وذلك ببيان في كتابه " أسرار التنزيل وأنوار التأويل " (١) مما جر على الرجل ميلا من السباب الذي

(١) فضيلة الدكتور عبد الغنى الغريب طه راجع بتحقيقه ونال به درجة العالمية (الدكتوراه) في العقيدة والفلسفة من أصول الدين في القاهرة عام ١٩٩٥م

صبه خصومه بل كان من أسباب هجوم ضيقى الأفق عليه واتهامه — وهو من أهل السنة والجماعة — بأن كبه تجعل المهوس والنجاسات حتى بات اتخذير منه ومن كبه أمرا ضروريا وما ذلك الا لأنها — على حد تعبيرهم — حشيت بكلام الفلاسفة وهاك النص الذى يقول فيه صاحبه : " ليحذر المبتدئ جهده أن يأخذ أصول دينه من الكتب التى حشيت بكلام الفلاسفة ، وأولع مؤلفها بنقل هواهم ، وما هو كفر صراح من عقيدتهم التى ستروا نجاساتها بما ينبههم على كثير من اصطلاحاتهم وعباراتهم التى أكثرها أسماء بلا سميات وذلك ككتب الامام الفخر فى علم الكلام ، وطوالع البيضاوى ، ومن هذا حظوها فى ذلك ، وقل أن يفلح من أولع بصحبة كلام الفلاسفة ، أو يكون له نور ايمان فى قلبه أو لسانه ، وكيف يفلح من وإلى من حاد الله ورسوله ، وخرق حجاب الهيبة ونبتذ الشريعة وراء ظهره " (١) مع أن كتاب " أسرار التنزيل وأنوار التأويل " ليس كتاب تفسير حتى يظن أن القول لا يناله بل هو كتاب فى العقيدة ان لم يكن من أكثرها دقة وإصابة للغرض فهو فى جانب الاستدلال بالآيات القرآنية الكونية من أوفى الكتب المؤلفة فى هذا الفن ، وكم تمنيت أن يحقق مرة أخرى كأجزاء مستقلة وموضوعات منفصلة ، وأن تقوم جولة دراسية تتعلق به وأن تتاح الفرصة لتبويب قضاياها وشرح مسائله والاشارة

(١) الشيخ محمد بن يوسف السنوسى - شرح أم البراهين ص ٧١ وما بعدها ففيها قدح فى الرازى بشكل واسع لا أرتضيه لأنه رمز من رموز أهل السنة والجماعة وليس هناك من سبب ظاهر لهذه الحملة التى ماتزال مستمرة من أيام ابن تيمية الى وقتنا الحاضر .

الى مواعين الاقتباس فيه خير كبير ونفع عظيم .

على أن مسألة الاستدلال على وجود الله تعالى في العصر الحديث قد اتخذت أنماطا عملية وأخرى معملية بجانب الأدلة الأخرى ذات الأنماط المختلفة وبعد أن كانت الفطرة ونصوص النقل المنزلة مع الجدول العقلي هي الأدلة فقط ، فقد أتى العصر الحديث واتخذت أنماط مختلفة عقلية ومعملية وعملية من تلك التي تلفظ بها أرحام المعامل وتستقبلها من بطون التجارب وليلا قويا على اثبات وجود الله تعالى ، وصدق أن القرآن الكريم كلامه تعالى والتأكيد على أن سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم خاتم أنبيائه ورسله .

بل إن هذه الدلائل والحجج لم تعد خبي " محابسها وانما راحت تدوى في صدور عبارات قليلة أو كثيرة تخرجها المطابع باللفات المختلفة مؤدية قاسما مشتركا هو التأكيد على اثبات وجود الله تعالى بكافة السبل حتى صارت هي السائدة الآن على غيرها من الأدلة وراحت تؤدي دورها باقتدار حتى فيما مضى ، وما تزال تؤديه بجوار الأدلة التي تعاملت مع العلم المعملى وراقبت تقدمه التكنولوجي .

واتخذت هذه المؤلفات - ذات المناهج المختلفة - طريقتين في اثبات وجود الله تعالى والتأكيد على هذا الوجود الإلهي العظيم والطريقتان هما :

الطريقة الأولى : عرض أصحابها قضايا العلم مباشرة حتى يستدل بها على وجود الله تعالى وعمله في الكون واحتياج الكل اليه ، ولأصحاب هذه الطريقة في هذا المجال مؤلفات كثيرة نذكر منها على سبيل المثال

لا الحصر ما يلي :

- ١ - الله يتجلى في عصر العلم .
- ٢ - الله والعلم الحديث .
- ٣ - الانسان لا يقوم وحده .
- ٤ - العلم يدعو للايمان .
- ٥ - للكون اله

وهذه الكتب المؤلفة انما تمثل قطرة في بحر المؤلفات الكثيرة التي
تدخر بها المكتبات الاسلامية في أنحاء العالم ، ولطالب المزيد
الرجوع اليها وغيرها ففيها الخير الكثير .

الطريقة الثانية : عرض اصحابها قضية وجود الله تعالى ، والرد
على المنكرين وابطال شبههم والدفع بهم الى سؤال التجربة التي
يحترمونها ويعلمون انطباقها تحت لوائها ، اذا اصحاب هذه
الطريقة يقومون بواجبين يسيران في اتجاه واحد وباضطراد :

الأول : اثبات وجود الله تعالى بلغة العلم المعاصر

الثاني : الرد على المنكرين وابطال ما يعتمدون عليه من دعوى العلم
التجريبي ولهم مؤلفات عدة نذكر منها على سبيل الإشارة
والثال فقط .

- ١ - الاسلام يتحدى .
- ٢ - الدين في مواجهة العلم .
- ٣ - الاسلام في عصر العلم للأستاذ محمد فريد وجدي

- ٤ - الدين في عصر العاسم .
- ٥ - الاسلام في عصر العلم للدكتور محمد أحمد الغمراوي .
- ٦ - الزام القرآن للماديين والمليين .
- ٧ - الأدلة المادية على وجود الله .
- ٨ - لماذا أنا مسلم ؟
- ٩ - كتاب دلائل التوحيد .

وهذه الكتب وأمثالها تتخذ أنماطا متعددة ومسالك كثيرة يستدل بها على وجود الله تعالى ، ولذلك سأقدم حصرا للأدلة على اثبات وجود الله تعالى على وجه الاجمال وهناك الأدلة مجملة :

- ١ - الدليل الفطري : ويسمى برهان الفطرة .
- ٢ - الدليل النقلى ويسمى دليل القرآن والسنة .
- ٣ - الدليل الكونى ويسمى دليل التأمل .
- ٤ - الدليل الالهائى ويسمى دليل البصيرة .
- ٥ - دليل العناية .
- ٦ - دليل الاختراع .
- ٧ - دليل افتقار الأسباب الى مسبب .
- ٨ - دليل الحركة .
- ٩ - دليل القهر والذوران .
- ١٠ - دليل التركيب .
- ١١ - الدليل المعملسى .
- ١٢ - الدليل التاريخى .

- ١٣ - دليل الفيزيائي
- ١٤ - دليل الجيولوجي
- ١٥ - دليل تكاثر السكان
- ١٦ - دليل الأمراض المستحدثة
- ١٧ - دليل الطب الوقائي والعلاجي
- ١٨ - دليل التصوير والتخصيص في المواد ذات الامتداد والأبعاد الثلاثة
- ١٩ - اضطراب العالم الى مسك
- ٢٠ - دليل الامكان
- ٢١ - دليل الحوادث
- ٢٢ - دليل قياس الغائب على الشاهد
- ٢٣ - دليل التغير والتحسول
- ٢٤ - ارتباط الأفراد بارتباط الموضوع ضرورة
- ٢٥ - الحياة الحيوانية والنباتية على وجه الكرة الأرضية
- ٢٦ - دليل النظام الكوني وما فيه من الامكان والاتقان
- ٢٧ - آيات الله في الانسان
- ٢٨ - الاعداد والتهيئة في الموجودات
- ٢٩ - ترقى الصناعات وبقاء نظام الكائنات
- ٣٠ - عشق الموجودات للكمال
- ٣١ - استحالة كون العالم علة لنفسه
- ٣٢ - دليل الالتزام
- ٣٣ - دليل اعمار الكائنات

- ٣٤ - تاريخ البشر " الدليل الإجماعي للبشر " .
- ٣٥ - دليل النبوات وآياتها الباهرة .
- ٣٦ - التركيب البيولوجي من خلايا المخ .
- ٣٧ - التحاكم إلى الأنصاف .
- ٣٨ - أدلة فلاسفة الأخلاق الأقدمين .
- ٣٩ - بهجة العقل السليم ورغبته في الخروج من المأزق .
- ٤٠ - الأدلة الوجدانية .

هاك أدلة قد وقفت عليها عقول البشر قرون متطاولة ، وها أناذا
قد أحصيتها لك لتكون بين يديك منارات هدى تصلح يوما ما لتكسرون
بعضها موضوعات لرسائل علمية تخدمك في حياتك العملية وبعضها
يمكنك الاستفادة منه في حياتك العملية ليكون لك زخرا تنهل منه
وقت ما تريد ، فاقبل مني وتقبل عذري فأنا وأنت بين يدي رب العالمين
أحكم الحاكمين .

المقدمة السادسة

(أدلة المسلف الصالح)

(١) أدلة السلف الصالح (٢) :

للسلف الصالح — رضى الله عنهم — على اثبات وجود الله تعالى أدلة ، وهذه الأدلة منها ما هو مشترك بين الحفاة والعراة وساكنسى الخيام والقصور وغيرهم ، ومنها ما يمكن فهمه من تقلب ظروف الحيساة ، ومنها ما جاء مقتبسا من النقل المعصوم أو منقولا منه ، وكل هذه الأدلة يمكن النظر اليها بشىء من التفصيل ، على أنها أدلة السلف الصالح فى اثبات وجود البارى جل علاه .

(١) لم يذكر الامام الايجى السلف الصالح ولا أدلتهم ولكن سأنذ كرههم لأن رأيهم يمثل الفطرة النقية ، والعقل السليم والنقل المعصوم ، والدليل فى اللغة هو : " المرشد وما به الارشاد ، وفى الاصطلاح : هو الذى يلزم من العلم به العلم بشىء آخر ، وحقيقة الدليل هو : ثبوت الأوسط للأصغر واندراج الأصغر تحت الأوسط " . التعريفات باب الدال ص ٩٣ .

(٢) اختلف فى تحديد مفهوم السلف الصالح على أنحاء شتى :
— النحو الأول : القائلون : " بأنهم الذين صحبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، على التعيين فردا فردا .
— النحو الثانى : الذين يرون أن السلف الصالح هم الذين لهم خلف . فكل فرقة لها خلق يكون ما قبلها سلف لها وهو اتجاه اللغة .
— النحو الثالث : الذين يقولون بالتحديد الزمانى وهم مختلفون فى المدة بين الطول والقصر فهم : أ — الذين يرونها مدة حياة الرسول صلى الله عليه وسلم — كمدة وليست كأفراد .
ب — الذين يرونها فى المائة الأولى .
ج — الذين يرونها حتى المائة الثالثة .
د — الذين يرونها حتى المائة الخامسة .
— النحو الرابع : الذين يرون السلف الصالح هم المتمسكون بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وتقد يحسها على غيرها فى الاستدلال ، والسلوك . =

الدليل الأول : الفطرى (١)

هذا الدليل نظر اليه السلف الصالح باعتبار نداء داخلينا
يقوم على أن هذا الكون لا بد له من خالق له من الجلال والمهابة ما
يجعل الاقرار بوجوده والاعتقاد فيه أمرا فطريا ، يقول الشهرستاني
" تعطيل العالم عن الصانع العالم القادر الحكيم ، لست أراها مقالة
لأحد ، ولا أعرف عليه صاحب مقالة ، الا ما نقل عن شذوذة قليلة
من الدهرية (٢) .

من ثم التزم السلف الصالح دليل الفطرة السليمة التي تفسر
بضرورة الحاجة الى هذا الخالق العظيم ، كما رأوا أن مسألة وجود
الله لا تحتاج الى نظر واستدلال ، لأنها بدئية وفطرية وضرورية ،
وقد صور الشهرستاني هذا الموقف لهم فقال : " فما عدت هذه المسألة
- اثبات وجود الله - من النظريات التي يقام عليها برهان ، فإن
الفطرة السليمة شهدت بضرورة فطرتها وبدئية فكرتها على صانع حكيم ،
عالم ، قدير " (٣) .

= وهذا الرأي الأخير هو أرجح الآراء من غيره ، لأن كل واحد منهم
توجه عليه اعتراضات لا يمكن دفعها بسهولة ويسر .

- (١) الدليل الفطرى : نسبة الى الفطرة التي يشترك فيها كل جنس بعينه
وتصل عند هم من غير عناء ، أو بذل مجهود متى كانت الفطر سليمة .
- (٢) الامام الشهرستاني / نهاية الاقدام فى علم الكلام ص ١٢٤ .
- (٣) المصدر نفسه ص ١٢٥ .

على أن تاريخ الفكر البشرى يقرر أن مسألة وجود الله أمر مقرر بين طوائف البشر لم يخل عنها شعب ما ، بل ربما تعددت الآلهة في بعض الشعوب كرهز لهذه القوة التي يعتقدون وجودها وينسبون الخلق والايجاد اليها ، وتقربها نفوسهم وان ضلوا الطريق في الوصول الى معرفة وجود الله على وجه صحيح ، اذن السلف الصالح يثبتون وجود الله بأدلة منها الدليل الفطرى (١) .

وليس معنى هذا أن السلف الصالح عطلوا عقولهم أو أهملوها — اهمالا ، وانما المقصود أنهم أثبتوا وجود الله كما آمنوا ، فحيث كان ايمانهم فطريا يُقربهم الفطر ، وتؤمن به العقول ، فكذلك كان استدلالهم على وجود الله فطريا ، فتطابق الفطر مع صحة الاعتقاد وهو معنسى فطرية الدليل ههنا .

الدليل الثانى : النقلى :

ذلك أن السلف الصالح فى استدلالهم على وجود الله ما كانوا يسوقون عليها بعد الفطرة الا الدليل النقلى لكن مع امرار النقل على ظاهره من غير التفات الى تشبيه يودى الى التجسيم أو ينتقل بصاحبهم الى التعطيل ، وانما كانوا يقررون عقيدتهم الدينية طبقا لما تدلى به النصوص النقلية وهى كثيرة جدا منها :

(١) الفطرى مأخذه الفطرة ، وهى : " الجيلة التهيئة لقبول الدين " التعريفات باب الفاء ص ١٤٧ .

.....

— مظاهر التدبير الالهي لأحوال الناس الخاصة والعامة .

يبدو ذلك بوضوح في أعمار الناس وآجالهم ، إذ من الناس من يتوفاه الله صغيراً ، ومنهم من يتوفاه في سن الشباب ، ومنهم من يسره إلى أرذل العمر ، ولا يعقل أن يكون هذا العمل خبط عشواء ، ولا ضربة عمياء ، وإنما يمكن أن يقال : أن هذا من فعل الواحد المختار ، يدل على ذلك قول الله تعالى : " وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّاكُمْ وَيُنَكِّمُ مَنْ يُرِيدُ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لَكُمْ لَا يَعْلَمُ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ " (١) .

والملاحظ أن عَجَزَ الآية " إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ " يعنى عليم مقادير أعمارهم ، يميت الشاب النشيط ، ويبقى الهرم الفاني ، وفي ذلك تنبيه على أن تفاوت آجال الناس ليس إلا بتقدير قادر حكيم ركب أبنيتهم وعدل أمزجتهم ، على قدر معلوم ، ولو كان مقتضى الطباع كما يقول الطبيعيون لم يبلغ التفاوت بينهم هذا البالغ (٢) .

على أنا نقول : أن هذا الدليل النقلى ، رغم أن مقدماته نقلية ، والنتيجة التى ينتهى إليها عقلية أو نقلية إلا أن هذا الدليل كان المحول عليه بين علماء السلف وعلماء أهل السنة والجماعة ، أما لماذا ؟ .

(١) سورة النحل الآية رقم ٧٠

(٢) أ د / سيد أحمد رمضان المسير — الزام القرآن للماديين والمليين ص ٤٥ ، ٤٦ ط ١ سنة ١٣٩١ هـ - ١٩٧٩ م . دار الطباعية المحمدية .

.....

فلأنه دليل اتسع حتى شمل القرآن الكريم كله ، وفي نفس الوقت امتص كافة اعتراضات العقول وأقامها مستوية ، ثم نهض عليها فلم يبق لها الا الذكر غير المقبول ، حتى ان أصحاب هذه الاعتراضات ربما أهملهم القرآن الكريم واستبقى اعتراضاتهم والشبهات حتى متى جاء الناظر الى آيات الذكر الحكيم وجدها تتسرى عارضة الاجابات المستفيضة ، ومن ثم يمكن القول بأن السلف الصالح - رضوان الله عليهم - ومن تبعهم من أهل السنة والجماعة ، وأهل الحديث الشريف كان الدليل النقلى الشرعى هو المعول عليه فى اثبات وجود الله - تعالى - على وجه الخصوص ، واثبات باقى الصفات الالهية وما يستتبعها على وجه العموم .

من ثم صَحَّ القول : بأن السلف الصالح كانوا يقررون عقيدتهم :
 " الدينية من واقع النصوص الشرعية (١) وهو ما يعرف بالدليل النقلى .

على أن الدليل النقلى الذى هرع اليه السلف الصالح وعضوا عليه بالنواجز كان دليلا قويا فى افادته ما تعرض له ، فمثلا : معرفة الله - تعالى - تقف العقول حيا لها مؤمنة بحقيقة قائمة هى وجود الله ، لكن أوصاف هذا الموجود ، ومعرفة من حيث هو لا شك أن العقل يقف عندها يضرب كما بكف ، ويتعلل خفا فوق خف ، حتى أنه لا يمكن من تقديم اجابة كافية على حقيقة وجود الله - سبحانه وتعالى - وربما هذا

(١) د / حسن محرم الحوينى / المنهج فى اثبات الصانع بين السلفية والتكليم ص ٢٠ .

.....

ما عناء الامام الغزالي حين قال : " لا يعرف الله سبحانه وتعالى كنه معرفته الا الله تعالى " (١) .

ومادام النقل المنزل هو الذي يخبر عن الله فحتمًا ستكون الأدلة المشتقة من النقل نفسه وأهمها الدليل النقلى قادرة على بلوغ الغاية ، وتقدير معرفة صحيحة بالله سبحانه وتعالى ، فمن ذلك قول الله تعالى " وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَ نِعْمًا يَرْحَمَهُ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ " (٢) .

الى هنا نكتفى بتفصيل هذا الدليل النقلى ذاكرين على سبيل الاجمال ما يمكن استفادته منه على وجه العموم طبقا لما هو مذكور فى كثير من الكتب ، من ذلك كتاب : الدين بحوث مهددة (٣) ، وغيره —

(١) الامام الغزالي / الجام المصنوع عن علم الكلام ص ١٤ تحقيق /

مصطفى العبد الله / منشورات دار الحكمة بيروت سنة ١٩٨٦ م .

(٢) سورة الزمر آية رقم ٣٨ .

(٣) هو كتاب الدكتور المرحوم / محمد عبد الله دراز — وقد استفاد كثيرا من منهج الامام ابن القيم فى كتابه / مفتاح دار السعادات وكذلك فعل الدكتور / سليمان دنيا فى كتابه / نحو عقيدة قرآنية ، وكذلك المرحوم الدكتور / رؤوف شلبى فى كتابه / الوحي ، كما اقام ذلك الدكتور / محمد احمد النمرادى فى كتابه / الاسلام فى عصر العلم .

المؤلفات (١) التي عيّنت بذكر هذا الدليل النقلى وتفصيلاته ، على
النحو الذى مارسه السلف رضوان الله عليهم واستفاد به بعد هم الخلف
من نهجوا نهجهم .

الدليل الثالث : الكونى القرآنى :

وأعنى به الدليل المنبث فى مظاهر الكون المختلفة سواء فى
الأنفس أو الآفاق أو البظواهر الكونية والتي يمكن التعرف عليها من خلال
النقل المنزل ، وهذا الدليل فيه من الدقة ما يجعل هَام علماء السلف
فى العلا ، إذ أنهم لم يهتموا عقولهم ، ولم يتنازلوا عن قرآن رسهم
ولم يغفلوا عن مظاهر الكون المختلفة ، فكانهم أخذوا بالأمر من كسل
جانب .

حتى أنه يقال : أن مرحلة الدليل الكونى القرآنى لدى السلف
يشل قفزة فكرية ، ورقيا علميا ، وتقوى دينية سبقت عصرهم الى ما بعد
القرن العشرين مما حدا بفكر الأستاذ العقاد أن يعتبر الدليل
الكونى القرآنى " أقوى البراهين اقناعا ، وأحراها أن تبطل القول بقيام
الكون على المادة العمياء دون غيرها " بل أنه يقسم هذا الدليل
الكونى القرآنى الى :

(١) من غنى بذكر هذا الدليل على لغة السلف الامام : الأشعرى فى
كتاب / تجريد مقالات الأشعرى لابن فورك ، وكذلك الامام البهروى
والامام / الطحاوى ، وكثيرون ممن نهجوا هذا المنهج اجسدا لا
أو تفصيلا .

أولا : برهان ظهور الحياة في المادة : قال تعالى " يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ " وقوله تعالى : " وَجَعَلْ لَكُم السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ " .

ثانيا : برهان التناسل بين الأحياء لداوم بقاء الحياة : قال تعالى " جَعَلْ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا " وقوله تعالى " وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ " (١) :

وكم أخذ النقل المنزل بزمام العقل الصحيح جاذبا إياه من أعلى هاهنا له ، حتى ينظر في الدليل الكوني القرآني بدءا من خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار ، وتوالي الأيام وكر الدهور ، من ذلك قوله تعالى : " قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى اللَّهِ شَكٌّ فَأَطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَذُّوْكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخْرِجَكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَدَّدٍ " (٢) .

وقوله تعالى : " وَفِى الْأَرْضِ قِطْعٌ مَّتَجَارِفَاتٌ وَجَنَاطٌ مِّنْ أَنْعَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفِّثَ لَهَا عَلَىٰ بَعْضِ فِي الْأُكُلِ " الى غير ذلك من الآيات التي تحدثت عن الدليل الكوني القرآني على وجه الاجمال والتفصيل ما يدفعا الى فحص جزئيات هذا الدليل طبقا لما هو وارد في النصوص المنزل. ومنبت في الكون المتسع الفسيح وذلك على النحو التالي :

(١) الاستاذ / عباس محمود العقاد / الله كتاب في نشأة العقيدة

الالهية ص ٢٢٩ .

(٢) سورة ابراهيم الآية رقم ١٠ .

(١) في الآفاق : (١)

الآفاق تتعدد ، فهناك آفاق في الأرض ، وآفاق في الجبال ، وآفاق في الأنهار وأخرى في البحار ، وغيرهم في فياض الأرض ، وقمم المرتفعات ، بل وقنن الأشجار ، وكذلك الآفاق الجوية كالجسرة والرطوبة والصلابة والرخاوة ، بل والمطر والبرق والرعد ، وغيرها مما هو من تصنيفات الظواهر الجوية كسرعة الرياح وشدتها ، وسفوح الرمال وقصف الرعد ، وأنين الزلازل وحنين الفيضانات .

بل ان هناك أجراما فلكية ، وأكوانا علوية ، وأجراما سماوية ، وكل هذه تناولها الدليل الكوني القرآني باعتبار أنها المظهر الذي تبدد فيه الآفاق جليلة ، وقد أحسن علماء الاسلام الحديث عن هذه الآفاق (٢) ، اذ أناروا الطريق لمن بعدهم بأن الآفاق دليل قسوى على اثبات وجود الله سبحانه وتعالى ونحن سنلتقط من الآفاق لقطا عليها تؤدي بعض ما نطمح اليه أو نطمح فيه .

(١) الآفاق جمع أفق والأفق هو قبة تجمع تحتها كثيرا ما هو في دائرة جنسها كالانسانية والحيوانية والنباتية التي تجمع أفراد الانسان والحيوانية التي تجمع أفراد الحيوان ، والنباتية التي تجمع أفراد النباتات . الخ .

(٢) من غنى بابرار هذا الدليل في المؤلفات الكلامية في العصر الجاضر فضيلة المرحوم الشيخ محمود أبو دقيرة في كتابه القول السديد وان كان قد تناول جوانب النظرية وأهتم بها ، فان الاستاذ / وحيد الدين خان في كتابه / الاسلام يتحدى قد عالج المسألة ، وكذلك كتاب / الاسلام في عصر العلم للمرحوم الدكتور / محمد أحمد النعراوى وكذلك كتاب / الله يتجلى في عصر العلم لمجموعة من علماء الطبيعة وقد ترجم الى اللغة العربية ويمكن الرجوع اليه حتى تعم الفائدة .

أ - أفق الماء :

الناظر للماء على خريطة الأرض يراه مثلاً لنسبة ٧١ % من المساحة الكلية للعالم الأرضي ، بينما يمثل اليابس نسبة ٢٩ % ، وهذه النسبة الكبيرة من الماء كلها ملوحة ، وتحيط بالأرض من كل جانب حتى أنها لتمثل الشريان التاجي بالنسبة لقلب الإنسان ، وهذه المياه المالحة تتعامد الشمس عليها بصفة دائمة فتعمل معها عملية البخر ، إذ يرتفع الماء المبخر من الماء المالح ثم يصعد بخاراً إلى طبقات الجو في شكل كتل مكونة من ذرات مائية .

تتكاثف هذه الذرات المائية مكونة مجموعة من السحب يسوق الله الرياح إليها فتدفعها إلى الأماكن الحارة فتفقد صلابتها ، وتسقط أمطاراً غزيرة يخرج عليها نبات الأرض ويتغذى منها كل كائن حي ، وهذا ما يمكن أن نفهمه من قول الله تعالى : " وَلَوْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَ نَسْفِ خَزَائِنِهِ وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ " (١)

وقوله تعالى : " وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا لِنُخْرِجَ بِهِ حَبًّا وَنَبَاتًا وَجَنَّاتٍ أَلْفَافًا " (٢)

(١) سورة الحجر الآيات ٢١ ، ٢٣

(٢) سورة النبأ الآيات : ١٤ - ١٦

والملاحظ أن القرآن الكريم أتى بذكر أمر كونى هو السحاب المعبأة بالماء ، من ثم نراه استخدم لفظ المعصرات وهى " السحاب الماطرة وهو مأخوذ من العصر لأن السحاب يتمصر فيخرج منه الماء " والماصر لهذه السحب هو الريح ، ومعنى الشجاج : السرج الاندفاع كما يندفع الدم من العروق فى الذبيحة " (١) .

وهذا الدليل المائى من أجود الأدلة على إثبات وجود الله ، إذ أنه كشف عن كون الرياح لواقح وكشف عن كون السحاب عاصرا لكبة السماء قل لى بربك : هل يستطيع أحد أن يفعل ذلك غير الله ؟

لاشك أن هذا الدليل يأخذ بنا إلى تدبير النقل القرآنى ، ونصود أمر الماء على نحو يدفع إلى مزيد تأمل وانظر إلى قول الله تعالى : "وَأَيُّ لَّهُمُ الْأَرْضِ الْحَيَّةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَنَسُوهُ يَأْكُلُونَ وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِنْ نَجِيلٍ وَأَعْنَابٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَزَلَّ يَشْكُرُونَ سُبْحَانَ الَّذِى خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ " (٢) .

(١) د / سيد أحمد رضا السهر - الزام القرآن للماديين والمليين ص ٦٨ .

(٢) سورة يس الآيات ٢٢ - ٢٦ .

على أن آفاق الماء الخلو ليس بأقل عجباً واستدلالاً على وجود الله من الماء المالح، إذ لو أن الله جعل الماء كله غذاءاً للكائنات المائية التي تعيش في الماء العذب وتنمو فيه وتتكاثر كالطحالب المائية، والصفاد والأسماك التي تفرز فضلات لو أنها ألقت بها في الماء العذب لأفسدته، بينما تلقى في الماء المالح فلا تنهد، إلا تهيتة ليتحول من ملح إلى عذب.

كما أن الناظر إلى الماء يخرج عجباً الحياة فيحمل — مع ضعفه — الأثقال فيها هي السفن العملاقة، والحاميات الضخمة، والأساطيل والخواصات سواء التي تحمل النافع للناس أو تنقل وسائل الدمار، فعن ثقلها وكثرة آلاتها تنطلق على بساط الماء كأنه وجه الأرض تقطعه في زمن قليل، ولعل هذا الدليل الكوني القرآني يمكن فهمه من القرآن الكريم في قوله تعالى: "وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ"

وبالتالي فإن أفق الماء وكيفية الاستدلال به على وجود الله من الأمور التي يراها العقل ماثلة في الكتابين المسطور والمنظور وأخرى بهما القرآن الكريم — المسطور — والكون "الكتاب المنظور".

ب — أفق الأرض :

الأرض التي نحن عليها، على ظهرها نقطع المسافات، وعلى وجهها تنمو النباتات، وفي باطنها توجد القبور للرفات، ومع هذا

.....

فالأرض ليست أفقا واحدا ، وإنما آفاق كل واحد منها يمثل أداة قوية
على وجود الله - تعالى - بل وعلى استمرار هذا الوجود الإلهي ،
من ذلك ما يلي :

(١) تنوع تربتها :

رغم أنها أرض ، إلا أن قابلية قشرتها للنبات تختلف ، وكذلك
قابليتها لاقامة أوجه الحياة عليها تختلف ، فمن قشرتها تربة سوداء
طينية ، وأخرى صفراء ، وثالثة حجرية ، ورابعة رملية ، وخامسة سيخ لا تصلح
للنبات ، ولا لاقامة السمات ، ولا استمرار أوجه الحياة عليها ، ومع
هذا تراها قد حفظت في بطنها أنواعا أخرى من الثروات ، وما هي
إلا لأرحام تصلح بعضها لحمل البنين ، وأخرى لانجاب البنات وثالثة
تعانده هذه وتلك فلاه للنبات حاملة ولا للأولاد شجيرة ، وإنما هي
صغيرة الحجم ، عاجزة عن الحمل والله ملك السماوات والأرض .

هذه الأرض موات ، ومع هذا يحييها الله بالنبات ، قال الله
تعالى : " وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ
اَهْتَزَّتْ وَرَبَتْ إِنَّ الْقُوتِ أَحْيَاهَا لَمُحْيِي الْمَوْتِ إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (١) .
على أن هذه الأرض ذات التربة المتنوعة تجد فيها من الأدلة على وجود
الله الكثير مما يطول استقصاؤه ، ولكننا نقبس من ذلك قوله تعالى " وفي
الأرض قطع متجاورات وجنات من أعناب وزرع ونخيل صنوان وغير صنوان
يسقى بماء واحد ونفضل بعضها على بعض في الأكل إن في ذلك لآيات
لقوم يعقلون " (٢) .

.....

والبادى فى الآية الكريمة أن تربة الأرض لها دخل فى طبيعة
النبات ، لكن ليس لها دخل فى نوعية النبات ، فهذه أرض جزىفت
الى قطع متجاورة ليست بينهما فواصل ، وفى نفس الوقت ماء ريسها واحد
لكن نباتها مختلف ، فهذه جنات نخيل ، وأخرى جنات أعناب وثالثة
جنات زرع معروش وفروشى ، ومع هذا تجد الأشجار النامية والنباتات
المتسلقة ذات الأنواع المختلفة فى اللون إذ منها الفضى والأخضر
ومنها ذى الشوك الذى يصون نفسه ، ومنها النواعم التى تزين بها
البيوت ، بل ومنها نباتات الظل والزينة ومع هذا منها مطعموم الانسان
ومطعموم الحيوان ، ووقود النار ، ومصدر الطاقة وماستخدم لحسابه
فى المواد الطبية لعلاج الانسان والحيوان وتجويد أرض النبات ليس
هذا من الأدلة القوية على وجود الله

(٢) تنوع نباتاتها :

كما فى العنصر السابق فى تنوع تربتها ، والآن نلجأ الى تنوع
نباتاتها ، ونستشهد بقول الله تعالى " وهو الذى أنشأ جنسات
معروشات وغير معروشات والنخل والزرع مختلفا أكله والزيتون والرمان
متشابه وغير متشابه كلوا من ثمره اذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا
انه لا يحب المسرفين " (١) .

(١) سورة الأنعام الآية ١٤١ .

وتنوع نباتاتها هنا ليس من كونها معروشا وغير معروش ، أو نخلا وزرعا ، إنما نعنى التنوع فى الثمار ، والتنوع فى الناية المنوطة به ، وربما يويد هذا قول الله تعالى " ثم شققنا الأرض شقا فأنبتنا فيها حبا وعنبا وقضبا وزيتونا ونخلا وحدائق غلبا وفاكهة وأبا ماعا لكم ولأنعامكم " (١)

وهكذا تتنوع ثمرات الأرض حتى لتشمل الكثير من النعم ، وتحوى الكثير من الأدلة على وجود الله — سبحانه وتعالى — بحيث تكون من الأدلة بمكان حتى تسوق العقل الى الاقرار بصدق النقل وصحة الاستدلال على وجود الله .

(٣) تنوع ثرواتها :

أجل : تتنوع ثروات الأرض بتنوع الغايات المنوطة بها ، وتنوع كذلك بتنوع تربتها ، فالثروات إما أن تكون على وجه الأرض ، أو فى باطنها ، فما هو على ظاهرها الجع الكبير ، والجع الصغير نذكر منه :

النباتات التى يتغذى عليها الانسان ، كالحب والعنب والزيتون والنخل ، والفاكهة ، وما يتغذى عليه الحيوان القصب والأب والأشجار التى تصلح غذاء للانسان ولا تصلح لغيره ، والأخرى التى تصلح للحيوان ولا تصلح لغيره ، فلو أن كافة نباتاتها صلحت لغذاء الانسان وحده لما وجدت ثروة حيوانية ، إذ أن الانسان سيتغذى بكل هذه النباتات ،

(١) سورة عبس وتولى الآيات : ٢٦ الى ٣٢ .

.....

بحيث لا يبقى للحيوان شيئاً ، ومن ثم ، فإن وجود هذه النباتات التي لاتصلح الا لغذاء الحيوان وحده جعلت الثروة الحيوانية تبقى وتستمر حتى تغطي حاجات الانسان من الدهن اللازم لنمو الكلوستيرول اللازم لسيولة الدم في الأوردة والشعيرات الدموية التي لو انعدم فيها الكلوستيرول الحيواني لحدث تجلط في الدم وانسداد في الأوعية الدموية مما يؤدي الى هلاك الانسان ، ومن المعروف أن استخدام الكلوستيرول والمشتقات التي تزيد في الدم بكثافة تحوله الى شحوم يصعب على الجسم الاستفادة منها ويتحول صاحبها فيما بعد الى مريض بالقلب نظرا لكثافة هذه المادة الدهنية في جسمه .

كما أن الثروة الحيوانية تمد الانسان بالبروتين والكالسيوم الموجودين في جسم الحيوان عن طريق لحمه وعظمه ، ولولا هذه الثروة التي تنمو وتغلثدى على ظهر الأرض لحدثت كوارث طبيعية للانسان وبيئته ، من ثم فإن تنوع نباتات الأرض كثرة أمر يؤكد الاستدلال على وجود الله - تعالى - وتوحيده .

فاذا أضيف الى لحم الحيوان وعظامه لبنه ، الذي يخرج من الله من بين فرث الحيوان ودمه سائغا للشاربين معوضا فقدانه مواد زلالية وبروتينية لو استمر فقد ها في الانسان لأصيب بالأنيميا الحادة التي ينشأ عنها أمراض كثيرة ، من أخطرها سرطان الدم والبلاجرار .

اذن فان هذه الثروات دليل على وجود الله من حيث تنوعها ،
فاذا لاحظنا أن تنوع النبات وسائر ما يظهر على وجه الأرض من أخشاب
يستخدم بعضها في الحريق حيث يمتص ثاني أكسيد الكربون السذي
يخرجه الانسان أثناء تنفسه أدركنا أن هذه النباتات من أعظم الأدلة
على وجود الله ، ومثل هذا يطول استقصاؤه .

وما هو من ثروات باطن الأرض ، ويغفل عنها كثير من الناس
قبور الموتى ، اذ لو أن باطن الأرض لم يقبل في أحضانها الهادئة
استسلاما يقوم منه على زرع أجساد الموتى التي تتحلل في باطنها ،
لظهرت كوارث لا يمكن التنبؤ بالنتائج التي ستنتهي اليها ، اذ المشهور
أن الأجساد بعد خروج الروح منها تبدأ عملية التحلل في الوصول إلى
خلاياها ، سواء الخلايا الأحادية (١) التركيب ، أو ثنائية التركيب (٢)

(١) المعروف لدى علماء التشريح أن الانسان مكون من نوعين من الخلايا
هما : الخلية الأحادية التركيب وهي خلية تنمو ولا تعوض ، كما أنها
ثابتة لا تتكاثر وهي الخلية العصبية ، والخلية المخية ، والخلية
التناسلية ، وكونها أحادية التركيب يسبب قلقا لأنها لو دمرت لا يمكن
تعويضها وفي نفس الوقت يعطى منفعة ، اذ أنها لو انقسمت لحدث
فيها نوع من الترهل فأصاب الانسان بالسيان ، والمخ يعجز عن
القدرة على التركيز وقيادة الفرد التي تدار بواسطته كالغدة النخامية
والهيبوثالاموس التي توجد أسفل المخ وتتحكم في أربعة عشر غدة ،
أخرى كالغدة الدرقية والجنسية .

(٢) وهي خلية تتكون من جزئين : وتشمل باقى أجزاء الجسم كالخلية
الجلدية ، فانها تنمو وتتكاثر باستمرار وإذا حدثت فيها اتساع
لبعضها ، فان البعض الآخر يقوم بفضل الله بسرعة التعويض وأمثال

ومن ثمَّ يحدث انهيار في جهاز المناعة الذي كان يقاوم الأمراض
ويقف سداً أمام تيار الميكروبات والجراثيم فتسبب هذه الأعداء
الفاثكة على الجسم حتى تدخل مرحلة العفن بسهولة ، والمعروف
أن العفن علة ومعلول للجراثيم وموطن للبكتريا وقد ثبت أن عدد
من الجنود قتلوا في الحرب العالمية الأولى ، ولم يتمكن قيادتهم
من دفنهم لمدة لم تتجاوز أسبوعاً ، فإذا بأجسادهم تنتفخ وتصيبها
العلل حتى تحولوا إلى أجساد ناقلة للبكتريا والكوليرا في آن واحد .
والمطالع للحديث القدسي يرى أن الحكمة من دفن الموتى
داخل قبور في باطن الأرض تشمل المحافظة على البيئة سليمة من
سهم الأمراض المعدية وهذا من أفضل الثروات التي لم ينتبه اليها
الناس كثيراً ، وهي في ذات الوقت من الأدلة القوية على وجود الله
تعالى وقد جاء الخبر في قوله - صلى الله عليه وسلم - فيما رواه عن

== دليل عليه ، أن عملية الجراحة لأي جزء من أجزاء البدن كالجلد
أو اللحم أو العظم تلتئم ويحدث الانسجام طبقاً لمدى ظروف الجسم
الصحية وحجم ما أجرى له من جراحة ومهارة الطبيب ونظافة الجرح ،
وسلامة البيئة المحيطة من تكاثر البكتريا والجراثيم ، وقبل ذلك
كله توفيق الله جل وعلا .

أما الغدة الأحادية فإن الجراحات إلى اليوم لم تقم إلا بإزالة
بعضها كما يحدث في عمليات المنح حين يقوم الطبيب باستئصال
بعض الخلايا التي حدث فيها نوع من الضور أو التلف أو أصيبت
بعدوان خارجي فان عمله ينحصر في مجرد إزالتها أو إصلاح
ما بها من عطب وإذا لم يقدر له بلوغ غايته فانه ينشأ عن هذا
القتل الموت أو شلل جزء من الأطراف التي كانت تخدم عن طريق
خلايا المنح التي تلفت ، ومن ثم فإن الخلايا الأحادية تختلف
الغاية اختلافاً كبيراً ، ولذا قيل - وجود الله - تعالى .

عن ربه : " سلط الله ثروا على الأرض ، وسلط الصبر على الصبيحة
ولولا له لهلك الناس فرجا على ما شئهم ، وسلط البعة على الأبدان ،
ولولاها لاحتفظ الناس بأجساد موتاهم حتى ضاقت بها بيوتهم ،
وسلط السوس على الحب ولولاه لأختزنه الملوك والأمراء كما يختزنون
الذهب والفضة " (١) .

« ثروات باطن الأرض وتنوعها :

سلف الحديث عن بعض ثروات ظاهراً الأرض ، وهانحن نتحدث
عن بعض ثروات باطنها كأدلة يمكن الاهتداء بها الى الاستدلال على
وجود الله سبحانه وتعالى ومن ثروات باطن الأرض ما يلي :

(١) قبور الموتى .

(٢) وجود الحديد والنحاس والمواد الأخرى التى من هذا القبيل
وتمثل مادة صناعة أولية .

(٣) المواد السائلة كالغاز والبتروول ومشتقاته ، والتمايز بين هذه
الأنواع الثلاثة دليل قوى على وجود الله - تعالى - باعتبارها
من الأدلة الكونية المنبئة مظاهرها فى الكون كله ، والملاحظ
أن هذه الأرضيات وما يتعلق بها إنما تمثل جزءاً من الكون العا
الذى تحدث عنه النقل المعصوم باستفاضة ، وقد سردنا طرفاً
منه على أنه جهد المقل العاجز .

(١) الشيخ محمد المدنى / الاتحادات السنوية فى الأحاديث القدسية
باب السين .

جـ - أفق الجبال :

يظن الناس أن الجبال مجرد أوتاد لا حركة فيها ولا حياة ، بل إنها تمثل عبثاً بالنسبة للأرض ، والحق عكس ذلك تماماً ، إذ أن الجبال من الأدلة على الله بمكان ، أليست الجبال أوتاداً ، قال الله تعالى : " أَلَمْ تَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا . وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا " (١) وفي نفس الوقت تتحرك الجبال مع الأرض حركة مضطربة في ظاهرها منعكسة في فعلها ، وآية ذلك قول الله تعالى " وَتَرَى الْجِبَالَ تَرْتَلِيهَا تَرْتَلِيهَا وَهِيَ تَحْمِلُ مَوَاسِئَهُمْ كُلَّ يَوْمٍ تَجُوزُ بِهِ آفَافًا " (٢) .

اذن الجبال أوتاداً تتحرك ، وثوابت تدور ، ومنافع لا تنقضي ورغائب لا تنتهي ، فإذا علمنا أن الجبال تنمو على قممها مراتع المخلصين ، وسهجع اليها الأنبياء والمرسلون بحيث تكون على أسرارهم أمينة ، وعلى أجسادهم حارسة مقيمة تمنع الأرض بهم عن الاضطراب ، فهم للأرض كالقلب للإنسان ، ولئن كان الظن بأن الجبال خرساء قد انتشر أمداً بعيداً ، فإن هذا مما لا يمكن قبوله ، لأن الجبال

(١) سورة النبا الآيتان ٦ ، ٧

(٢) سورة النحل آية رقم ٨٨ .

تسبح لله - تعالى - قال تعالى " وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا " (١) ، وقد تمكن نبى الله داود من التقاط اشارات الجبال مسبحه لله - تعالى - حينما أمرها ربها فى قوله - جل علاه - وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوِّسِ مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَالنَّارُ لَهُ الْحَمْدُ (٢) .

على أن ما يلفت الأنفهام الى مسألة الجبال ، هو أن الناس بفعل التقدم العلمى المذهل قد استطاعوا تمزيق الجبال ، وتفتيت شرايينها ونقل رملها وحديد ها وكافة ما يتعلق بها حتى أنه لم يعد بالامكان القول بأن الجبال ماتزال أوتادا .

والجواب :

أن هذه افتراضات لم تقم على قواعد مضطربة ، ثم ان الناس لم ينقلوا من الجبال الا قشرتها المفتتة ، وبالتالى فلا يمكن أن يقال أنهم نقلوا الجبال ، وانما كل ما يمكن زعمه هو أنهم نقلوا وجسسه الجبل المفتت ، ولم ينقلوا عمقه الضارب فى بطن الأرض ، وبالتالى فان أفق الجبال يعتبر من أقوى الأدلة على اثبات وجود الله تعالى .

(١) سورة الاسراء الآية رقم ٤٤

(٢) سورة سبا الآية رقم ١٠

ولئن كنا قد تناولنا بعض الآفاق فإن هذا ليس معناه الاستقصاء
وانما المراد فتح الباب أمام الدارسين حتى يتطلعوا الى هذه
الأمر آخذين في اعتبارهم ما يمكن توظيفه منها في العصر الحديث
ليكون علم توحيد قائما على النقل المنزل والتأمل في مظاهر الكون
العجيب على أساس أن هذه الآفاق لم تخلو من حكم مودعة فيها ،
لأنها " أفعال عجز العقلاء عن ادراك الحكم المودعة فيها " (١) .

وهناك أفق غير ما سلف يمكن اعتباره آفاقا كثيرة ، كآفاق الأجرام
السموية والظواهر الجوية ، وأحوال الأفلاك ، وهبوب الرياح ،
وهطول الأمطار ، والرعد والبرق وما كان من هذا القبيل ، وقد
استفاد من النقل المنزل ، ونال عناية السلف الصالح ، الذين
كانت " الحقائق الايمانية ، وخصائص الشريعة الاسلامية تمثل حجر
الأساس في تكوين عقلية المفكر المسلم " (٢) وتمكينه من استجلاء الأدلة
القرآنية الكونية بجانب اقامتها على الوجه الأمثل شرعا .

الى هنا نكون قد انتهينا من عرض الدليل الكوني القرآني لدى
السلف الصالح في جانب الآفاق .

(١) الامام الجرجاني / شرح المواقف في علم الكلام / الموقفس
الخامس في الالهيات ص ٦ تحقيق د / احمد كمال المهدي /
نشر مكتبة الأزهر .

(٢) الدكتور / فوقيه حسين محمود / يدخل الى الفكر الاسلامي
ص ١٤ مطبعة أخوان زريق ١٩٧٧ : ٨٨ .

(٢) في الأنفس :

تعرضنا لذكر الدليل الكوني القرآني في جانب الآفاق ، وهذا نحن ندلي في جانبه الثاني بدلو وهو جانب الأنفس ، والملاحظة أن هناك فرقا بين الدليل النفس (١) في الاستدلال على وجود الله ودليل الأنفس الذي نحن بصدد .

حيث أن أفق الأنفس ههنا يقوم على وجود الأحوال الطارئة على النطفة وتقلبها من نطفة الى علقة ثم مضغة ، ثم عظاما ولحمنا وما ، كل هذه أحوال طارئة على الأنفس ولا يمكن أن تكون من نفسها ، إنما التأمل فيها والنظر الى النقل القرآني يؤكد ان على ان هذه لا تستطيع ايجاد نفسها ، أو تقلبها في مراحلها من غير فاعل حكيم ، من ثم ثبت أنها آيات في الأنفس تقود الى الاقترار بضرورة وجود الله تعالى ، والتصديق بهذا الوجود الالهي .

ونكتفي في هذه العجالة بالوقوف عند هذا الحد من أطروحات الدليل الكوني القرآني عند السلف الصالح ومن أراد المزيد فليـمراجعة المصادر التي ذكرت أسفل الصفحات التي مرت فيها مفتاح صغير لبحث المسألة وطرق الاستدلال والمعالجة .

(١) يمكن النظر في كتابنا / قيعة الصراع بين الفلسفة الاسلامية وعلم الكلام / الباب الثالث / الدليل النفس ص ١٦٤ .

الفصل الأول

((أدلة الماتريدية على اثبات وجود الله تعالى))

قال الامام الايجي وشارحه : " الموقف الخامس في الالهيات وفيه سبعة
مراد ، المرصد الأول في الذات وفيه مقاصد ثلاثة :
المقصد الأول في اثبات الصانع *

شرح الموقف الخامس في الالهيات

جعل الامام الايجي كتابه المواقف شاملا مسائل كثيرة وقد طبع بشرح الجرجاني فاستغرق مجلدات ثمانية جاءت من اولها حتى الجسد السادس في امور عامة ، بينما جاء السابع منها خاصا بالموقف الخامس في الالهيات على حين كان المجلد الثامن في الموقف السادس وعنون له بالسمعيات وحيث جئنا الى الموقف الخامس " في الالهيات " فان الامام الايجي يقسمه الى مرادد سبعة ، كل مرصد منها يضم عددا من المقاصد ، بينما كل مقصد اشتمل على عدد من المسالك وربما استتوى كل مسلك عددا من المسائل والوجوه .

* في هذا المقصد ذكر الشيخ الأبي أن هنالك مسائل في إثبات وجود الله تعالى ، منها ما يخص المتكلمين على وجه العموم ، ومنها ما يخص الفلاسفة ، ومنها ما يشترك فيه فلاسفة الصوفية مع غيرهم ، وكلها تدور حول أدلة العقل في إثبات وجود الله ما يجعلنا نفهم بالحدوث عنها سطورا تتعلق بما قبل المسلك الأول نذكر على الخصوص :

قال الامام الايجي * المسلك الأول للمتكلمين * (١)

يرى الامام الايجي رحمه الله المسلك الأول من مسالك اثبات
الصانع خاصا بالمتكلمين غير أنه لم يقل من من المتكلمين عناهم ، أهم
متكلمة أهل السنة والجماعة - أشاعرة وماتريدية أم متكلمة الصوفية ،
أو متكلمة المعتزلة وهل يقصد متكلمى المتقدمين من ذكرهم أم
التأخرين ؟

الحق أن عبارة الشيخ قد خلت من الإشارة لتكلمى الماتريدية ،
نعم قد يفهم ضمنا أنه أدرجهم ضمن متكلمى الأشاعرة ، ولكن هذا
غير وارد لما سنعرضه فى حينه من ذكر أدلة الماتريدية على اثبات وجود
الله على النحو الذى سيرد :

* أدلة الماتريدية على اثبات وجود الله :

يعتبر جمهور الماتريدية المثل الثانى لجماعة أهل السنة
والجماعة ، وهم أصحاب أبى منصور الماتريدى ، أصحاب بلاد ما وراء
النهر ، وهم فرقة اسلامية ، امتدت أصولها الى الامام الأعظم

(١) الامام أبو منصور الماتريدى / كتاب التوحيد ص ١٠ تحقيق دكتور /
فتح الله قليف / طبعة دار الجامعات المصرية .

.....

أبي حنيفة النعمان ، وتلاميذه من بعده ، وقد حاولت الفرق —
 الاستدلال على وجود الله — تعالى — وكانت لهم أدلة عديدة نجملها
 فيما يلي :

- (١) الدليل الفطرى .
- (٢) الدليل الكونى .
- (٣) دليل حدوث الأعيان والأعراض .
- (٤) دليل الامكان .

غير أننا سنلتفت النظر الى أن الدليل الفطرى والقرآنى الكونى
 قد سبقت الإشارة اليها ، من ثم فسنعنى بدليلي الحدوث والامكان
 عند الماتريدية ، حيث قد نبه الشيخ الماتريدى الى أن وجود الله
 أصل يعرف به الدين ، وأصل يلجأ اليه الناس عند الحوائج ، من ثم
 فضرورة الاحتياج تدفع الى الايمان به — جل علاه — والتصديق فيه ،
 يقول الشيخ " لابد من معرفة ما فى الخلق من الحكمة ، اذ لا يجوز
 فعل مثله ، وما فيه من الدلالة على من أنشأه ، أو على كونه بنفسه ،
 أو حدث أو قدم " فهنا بنا لتناول الدليلين " الحدوث والامكان " .
 ولنبدأ بالامكان ، لأنه فيما يبدو أقواهما عند الماتريدية .

دليل الامكان عند الماتريدية :

الناظر فى مؤلفات الماتريدية يراهم قد وقفوا لدليل الامكان
 مرجحين اياه على غيره ، يقول الشيخ البياضى " العالم من السموات

والأرض وغيرهما ممكن ، لأنه مركب متكرر ، وكل ممكن فله علة مؤثرة " (١) والملاحظ أن "الشيخ البياض" ترجع عند تغليب جانب الممكن ففى ذاته باعتبار أن طبيعة الممكن هى ما يتساوى وجودها وعدمها ، فإذا وجدت على ما هو البادى من خلق السموات والأرضين ، فلا شك أن لها موجدا ، وهذا نزاع يزول بوجود الأجرام " جرمسى السموات والأرض " على ما هى عليه الآن .

ثم انتقل الشيخ من ذات الممكن الى صفة من صفاته وهى التركيب والكثرة ، وهما فى حد ذاتهما أعراض ، اذن الشيخ اثبت أولاً إمكانية الأجسام فى ذاتها بدليل وجودها الآن ولا ينكسر الا مكابر ، ثم انتقل الى اثبات الأعراض وانها حادثة باعتبار انها مركبة ومتكررة ، وطالما أن الذوات لا تستغنى عن أعراضها ، وطالما أن الأعراض لا تقوم بنفسها ، اذن كل العالم له علة مؤثرة أو جسدت الذوات من العدم وألحقت الأعراض بالجواهر .

والشيخ لم يقف عند مجرد الاستدلال بالامكان ، وانما راح يستشهد بالآيات القرآنية وينقل فى نفس الأمر منها ما يهدى به الى غرضه ، ويدعم أدلته سواء كان ذلك على طريقة الامام الماتريدى أو على ما فهمه هو ، وهذا نرى أن دليل الامكان عند الماتريدية قد تكاملت أجزاؤه التى قام عليها وهى :

(١) الامام البياضى / اشارات الغرام من عبارات الامام ص ٨٢ .

.....

- (١) امكان الجواهر • لأنها وجدت بعد عدم • وأبرز دليل وجود الأجرام السماوية والأرضية •
- (٢) حدوث الجواهر • حيث أن هذه الجواهر ليست قديمة بدليل سبق عدم لها • فهي حادثة •
- (٣) امكان الأعراض • حيث احتيج الى تركيب الأعراض وتكثرها من ثم فلا تكون الا ممكنة يتساوى فيها الوجود والعدم •
- (٤) حدوث الأعراض • حيث أن الأعراض ملازمة للجواهر • وقد ثبت حدوث الجواهر • اذن الأعراض كذلك • وهذا الدليل بأجزائه الأربعة يمثل نضجا فكريا لدى طائفة الماتريدية • ربما استفاد منهم " الجرجاني " الأشعري حينما هاجم دليل الحدث وانتقل الى أن الرجوع الى دليل الامكان أقوى حيث يقول بعد أدلة المتكلمين : " ولا يذهب عليك أن ما ذكره تطويل مرجوع بالآخر الى اعتبار الامكان وحده والاستدلال به " (١) •

« دليل الحدث عند الماتريدية :

يرى الماتريدية أن وجود الله — سبحانه وتعالى — كما ثبتت بالدليل القطري • والكوني • ودليل الامكان • فإنه يثبت كذلك بدليل حدوث الأعيان والأعراض • ومن ثم فقد جعلوا دليل الحدوث منقسما الى :

- (١) السيد الشريف الجرجاني / شرح المواقف الموقفة الخامس فـ ١١ / الالهيات ص ٩ تحقيق د / احمد المهدي •

أ - حدوث الأعيان .

ب - حدوث الأعراض .

أما حدوث الأعيان ، فيمكن التعرف عليه بالحواس ، والنقل ، والنظر ، التي هي عندهم أسباب علم الخلق ، يرى الشيخ أبو المعين النسفي أن " أسباب العلم للخلق ثلاثة : الحواس الخمس ، والخبر الصادق ، والعقل " (١) وهو نفس ما رده الشيخ أبو منصور - رحمه الله - من أن أدلة الحواس والنقل والنظر - العقل - يمكن أن تقودنا إلى التصديق بحدوث الأعيان - ذوات الأشياء - الجواهر ، يقول الشيخ رحمه الله " الدليل على حدث الأعيان هو : شهادة الوجوه الثلاثة التي ذكرناها من سبل العلم بالأشياء " (٢) .

على أن اثبات حدوث الأعيان بالحواس شاهد ، فالجواهر التي لم تكن موجودة ، ثم وجدت كذوات الأشياء التي تتعرف عليها حينئذ بعد حين ، وتكشف عنها قوانين العلم الفيزيائية ترشدنا إلى التصديق

(١) الامام أبو المعين النسفي / كتاب التمهيد لقواعد التوحيد ص ١١٩

تحقيق جيب الله حسن احمد - دار الطباعة المحمدية بالقاهرة .

(٢) الامام أبو منصور الماتريدي / كتاب التوحيد ص ١١ .

.....

بوجود ذوات لم تكن موجودة ثم أنشأها الله من عدم محض كالنيسازك
والشهب والأطباق الطائفة ، وما يجول بالتقنية الحديثة التي لم تكن
في اطار الحواس ، ثم تعرفت عليها الآن بعد أن وجدت ، من ثم
فهي حادثة ، وقس كذلك الأعيان التي أثبتتها النقل المنزل ، والعقل
الصحيح ، مما يؤكد أنها جميعا لم تكن الا في حيز العدم ، ثم طرأ
عليها الحدث ، فدل ذلك على أنها حادثة ، وأن لها محدثا هو
الله رب العالمين .

والمعلوم أن الماتريديّة ضيقوا بدليل حدوث الجواهر أولا ،
الشقة التي كانت تبدو في دليل الحدث عند الأشاعرة ، كما أنهم
أقاموا بنيانه المتصدع ، وقد كان جداره يريد أن ينقض حتى جعله
حدث الماتريديّة فأقامه ويبدو أن لسان حال حدوث الأشاعرة يقول :
لو شئت لاتخذت عليه أجرا .

* حدوث الأعراض :

وأما حدوث الأعراض فيقوم عند الماتريديّة على مفهوم الحركة
والسكون والاجتماع والافتراق ، وأن هذه الأمور الاحتكام فيها يقسم
على الضرورة العقلية التي ترفض وجود حركة وسكون في جسم واحد ،
في آن واحد ، واجتماع وافتراق لحال واحدة في آن واحد ، وحيث
أن الحركة والمكان والزمان من التلازمات ، وقد ثبت حدوث الحركة
كمعرض ، فإن السكون والاجتماع والافتراق التي هي عوارض غير الذات

.....

" الأجسام " . وهذه الفيرية ثابتة من حيث أن الجسم يخالف
الحركة باعتبار أن الجسم ذات والحركة عرض .

يقول الامام الماتريدي : " معلوم أن تكون الحركة والسكون
والاجتماع والتفرق غير الجسم ، إذ قد يكون جسما متفرقا مجتمع ،
ومتحركا يسكن ، فلو كان لنفسه يكون كذلك لم يكن ليحتل مضادات
الأحوال على بقاء الجسم بحالة ، وعلى هذا يخرج الفناء والبقاء ،
إذ قد يوجد غير باق ولا فان في أوقات فيلزم أن يكون غيره ، وكذلك
من أراد بقاء الشيء أو فناءه يقصد الى غير الوجه الذي يقصد بالآخر
ثبتت أنهما غيران يحلان " (١) .

ونحن بدورنا نرى أن دليل الحدث عند الماتريدي مسسوا
للأعيان أو الأعراض ينتهي الى اثبات وجود الله ، على ما هي عبارة
الشيخ نفسه ، حيث يقول : " الدليل على أن للعالم محدثا أنه
ثبت حدثه بما بينا ، وما لا يوجد شيء منه في الشاهد يجتمع بنفسه
ويفرق ، ثبت أن ذلك كان بغيره " وهذا الغير هو الذي أجسد
العالم وهو الله رب العالمين ، وثبت أن دليل الحدث والامكان
وكذلك دليل القطر، والدليل الكوني القرآني، وما تخللها انما يشمل
جدة في تناول القضايا المعقدة تقريبا ودفاعا وهو من علامات الفكر
الاسلامي لدى المتكلمين عامة وأهل السنة والجماعة ومنهم الماتريدي
خاصة وكان الأولى للشيخ الايجي أن يذكر رأي الماتريدي نصا كما
ذكر أدلة الأشاعرة وهو أبسط حقوق الماتريدي .

الفصل الثاني

(أدلة الإشاعة على إثبات وجود الله)

المسلك الأول : للمتكلمين :

* عبارة الشيخ الايجي فيها نوع من التسامح ، لأنها لم تتناول إلا رأى متكلمي الأشاعرة بشكل واسع ، أما الماتريدية فكانت مجرد إشارات ، ولذا فقد تناولت رأى الماتريدية مستقلاً عن رأى الأشاعرة ، كما أن العبارة لم تشمل المعتزلة وهم الفرقة التي سبقت أهل السنة والجماعة وكان لها في خدمة العقيدة الإسلامية والدفاع عنها مجهود وافر ، وأثر امتد فترة طويلة ، ولذلك سألجأ إلى ذكر أدلة المعتزلة على سبيل الاستقلال أيضاً .

كما أن عبارة الشيخ الايجي انصبت على جانب واحد من جوانب الأدلة عند متكلمي أهل السنة والجماعة ، أما كيف ؟ فالجواب : أن ما ذكره الايجي والجرجاني قام على الدليل العقلي وشرحه ، بل وتبنى كل منهما الدفاع عنه وإهمال ما عداه ، والدليل العقلي عندهم انحصر في تقسيم العالم المادي فقط إما إلى جواهر وإما إلى أعراض ، وبعبارة عن القول بأن الخلاف في مفهوم الجواهر ما يزال قائماً ، إلا أن حصر الدليل عندهم في الجواهر أو الأعراض ، والحدوث والامكان ربما يتوهم الناظر أن الأمر الأدلة عند الأشاعرة كان هذا الدليل العقلي وليس هناك من دليل غيره .

غير أن هذا الفهم حتماً يزول متى عرفنا أن الإمام الأشعري - رحمه الله - استخدم الدليل الكوني القرآني ، كما استخدم الدليل العقلي بل إنه كان في استخدامه الدليل العقلي يهود ، بالنقل ما يدفع السي

.....

الاعتقاد بأن الأشعري نفسه كان ميله للدليل الكوني القرآني أكثر من ميله للدليل العقلي الذي عوّل عليه الأشاعرة فيما بعد . وهذا يدفعنا إلى ذكر مجمل أدلة متكلى الأشاعرة على وجود الله تعالى ، بادئين بالدليل الكوني القرآني نظراً لتورده في عبارات الشيخ الأشعري نفسه ، فما هي أدلة أهل السنة والجماعة ، والجواب أن :

لأهل السنة والجماعة دليلان أصليان هما :

(١) الدليل الكوني القرآني .

(٢) الدليل العقلي .

ونظراً لأهمية الدليل الكوني القرآني ، بجانب العقلي ، سألجأ إلى ذكر مجمل له ، من كتب الأشعري نفسه ، ومن ثم سأقدم على غيره من الأدلة . فما هو الدليل الكوني القرآني .

أولاً : الدليل الكوني القرآني :

هو ما كانت مقدماته كلها أو بعضها مقتبسة من النقل المنزل ، أو مسترشدة به ، هذا في جانبه القرآني ، أما في جانبه الكوني فقائم على التأمل في نظام الكون والكائنات وسعيها الحثيث لغاية واحدة ، والأجرام العلوية والأرضية وما فيها من منافع ، وبالتالي فهذه ناحية كونية ، ومولى هذا الدليل هو :

أن الكائنات صغيرها وكبيرها تسير لغاية محددة ، وأن فنى العالم نظاماً عجيباً ، وترتيباً شريفاً من أعقاب المراتب وحكمسة

وجودها وفق نظام عام لا تخرج عنه ، مع أنه لا اختيار لها فيه كحركة الشمس والكواكب ، والأرض والجهال ، والإنسان باعتباره نطفة ثم علقته ثم مضغة ، إلى آخر ما فيه ، علما بأن نطفة الإنسان لا تنتج حيوانا ولا العكس .

اذن هذا الدليل الكوني يقوم على " الاستدلال بذوات الأجسام من علوية وسفلية وصفاتها واختصاص بعضها بجزايا لم توجد في البعض الآخر ، مع الاشتراك في الجسمية (١) ، وهو اقناعي (٢) ، وقد أرشد إليه القرآن الكريم بل وأشار في كثير من الآيات من ذلك قوله تعالى : " إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَخْبَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ " (٣) .

(١) الأستاذ الشيخ / محمود أبو دقيفة : القول السديد في علم التوحيد ج ١ ص ١١٤ تحقيق وتعليق الأستاذ الدكتور / عوض الله حجازي ط جمع البحوث الإسلامية .

(٢) يرى الأستاذ الدكتور / عوض الله حجازي أنه اقناعي وذلك " لأن مقدماته ليست يقينية ، بل تحتل أكثر من معنى ، فسي الدليل اقناعيا " لهذا الغرض هامش القول السديد ج ١ ص ١١٤ .

(٣) سورة البقرة الآية رقم ١٦٤

وقوله تعالى : " إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ " (١) .

ومن ينظر في مثل هذه الآية القرآنية الكريمة ، ثم يتابع النظام الكوني العجيب ، فلا شك أنه سوف يقف حائرا ، " ولا يسهه الا أن يعتقد أن لها موقدا حكيما مختارا في تصرفه قديما ، منزها عن كل نقص " (٢) وكون هذا الدليل من السهولة بمكان فقد استفاد به السلف الصالح " (٣) رضوان الله عليهم أجمعين ، كما استرشد به أهل السنة والجماعة ، أشاعرة وماتريدية ، وما ذلك إلا لأنه دليل قرآني من حيث إنه كلام الله ، وكوني من حيث أنه يستدل فيه على الله بنظام الكسوف الذي خلقه الله .

بل إن الامام الأشعري نفسه قد استدل به ، واستخدمه على نطاق واسع ، حتى في اجابة الأسئلة التي كانت توجه له ، أو الاعتراضات التي كانت ترد عليه من ذلك قوله :
 " إن سأل سائل فقال : ما الدليل على أن للخلق مانعا صنعه ومديرا دبره ؟ قيل له : الدليل على ذلك أن الانسان الذي هو

(١) سورة ال عمران الآيات ١٩٠ - ١٩١

(٢) الشيخ / محمود أبو دقيقة - القول السديد ج ١ ص ١٩٩

(٣) سبقت الإشارة الى أدلة السلف الصالح فليرجع اليها من شاء .

.....

في غاية الكمال والتمام كان نطفة ، ثم علقه ، ثم لحما وودما وعظما ،
وقد علمنا أنه لم ينقل نفسه من حال إلى حال ، لآنا نراه في حال
كمال وقوته ، وتمام عقله ، لا يقدر أن يحدث لنفسه سمعا ولا بصرا
ولا أن يخلق لنفسه جارحة فدل ما وصفناه على أنه ليس هو
الذي ينقل نفسه في هذه الأحوال ، وأن له ناقلا نقله من حال إلى
حال ، ودبره على ما هو عليه " (١) .

وأي ناظر للدليل الكوني القرآني لدى الإمام الأشعري ، يراه
مثلا فيما سلف من عبارة ، ولولا خشية الإطالة لنقلت من نصوص
الأشعري ما يؤكد أن الدليل النقلى عنده كان أكثر حسما وقسوة ،
وأحب إلى قلبه من أدلة فيها الجدل على أشده ، والغريب أن من
ينسبون إلى الأشعرية يخضون العين عن هذا الدليل رغم جلاوته
وسرعته في الإقناع ، وسهولة تناوله وتعاطيه ، بل إن الأدلة العلمية
اليوم تجد لها سندا عنده ، وبتكأ عليه .

من ثم . يمكن القول : بأن الشيخ الأشعري : استدل بتطور
خلقة الانسان وأحواله من نطفة إلى علقه مقتبسا دليل من النقل المنزل
في القرآن الكريم والحديث الشريف ، بحيث يمكن اعتبار دليله هذا من
الأدلة القرآنية التي يمكن اعتبارها في ذات الوقت أدلة كونية أقيمت

(١) الإمام أبو الحسن الأشعري : اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع
ص ١٧ و ١٨ تحقيق د / حمودة غرابية ط مطبعة مصر الأولى ١٩٥٥

.....

مقدماتها من القرآن الكريم ، فهي أدلة كونية قرآنية (١) معا .

فمن اقتباسه من القرآن الكريم قوله تعالى " وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ، ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً ، فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا ، فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ " (٢) .

ولاشك أن الخلق الآخر مبين " للخلق الأول مبينة ما أبعد ما حيث جعله حيوانا وكان جمادا ، وناطقا وكان أبكم ، وسميعا وكان أصم ، وبصيرا وكان أكمه ، وأودع ظاهره وباطنه بل كل عضو من أعضائه وكل جزء من أجزائه عجائب وغرائب لا تدرك بوصف الواصف ، ولا تبليغ بشرح الشارح " (٣) .

وهل خرج استدلال الأشعرى عن هذا السياق القرآني الكريم في شرح أمر كونى يا علماء الأشعرية ، ومن ينسبون إليها حتى يهنئوا هذا الدليل إلى هذا الحد من الإهمال ، رغم قوته وصلابته وقبوله ووجاهته ؟ ! ان هذا الأمر عجيب .

(١) استفاد الامام الرازى من هذا الدليل الكثير ، بل إن الناظر فى كتاب الرازى : أسرار التنزيل وأنوار التأويل يراه قد استخدمه بشكل واسع .

(٢) سورة المؤمنون الآيات ١٢ : ١٤ .

(٣) الدكتور / سيد أحمد رمضان المسير — الزام القرآن للماديين
والملبيين ص ١٩ .

.....

ومن اقتباسه من السنة النبوية المطهرة قول النبي محمد صلى
الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق " ان أحدكم يجمع خلقه فـسـى
بطن أمه أربعين يوما نطفة ، ثم أربعين يوما علقه ، ثم أربعين يوما
مضغة ، ثم ينفخ فيه الروح ، ثم يؤمر الملك بكتابة أربع كلمات ، رزقه
وأجله ، وعمله ، وشقى أو سعيد " (١) .

على أن الدارس المنصف لأفكار الإمام أبي الحسن الأشعري فـسـى
اثباته لوجود الله تعالى ، يمكنه القول بأن الرجل كان سلفيا فـسـى
استدل له على وجود الله ، وأنه لجأ الى الدليل النقلى كما كان السلف
الصالح يلجأون اليه ، وان اتهم الإمام ابن تيمية للأشعري بانتهاجه
المنهج العقلى متجاهلا الدليل النقلى ، لا يقوم متى بدا لنا ما فـسـى
كتب الأشعري من استخدام للدليل النقلى متنا وفهما ، على ما سـلـف
بيانه .

بل ان الأشعري — رحمه الله — فى كثير من مسائل العقيدة تراه
ملتزما النص لا يستدل إلا به ، وربما جاءت معه دلالة اللغة ، وان رمت
دليلا فيها كرايه فى القضاء والقدر — وهما من المسائل المهمة فـسـى
العقيدة الاسلامية — لأنها تتعلق من ناحية بأفعال الله تعالى ، وتتعلق

(١) الحديث متفق عليه ، وهو حديث طويل وربما ذكرته بتمامه فى موضع
آخر من هذا الكتاب لكن فيما ذكر كفاية على ما نحن بصدده بيانه .

.....

من ناحية أخرى بأفعال المخلوقين ، حيث ترى الامام الأئمة قد نقل وجوه اللثة في المسألة ، ثم نقل الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تشرح معنى القضاء ومعنى القدر (١) ولم يزد عليهما شيئاً حتى أنك تلمسه بكلتا يديك مفوضاً الأمر لله .

أجل جاء من الأشاعرة بمدد رجال وجدوا الحاجة ماسة إلى تناول هذه المسائل بناحية عقلية فاستخدموا الملكات العقلية ومما بجوار النقل المنزل ، أو بعيداً عنه ، لكن لم يكن هذا التناول قد مارسه الأشعرى حتى ينسب إليه ، إنما تجب نسبته إلى متأخري الأشاعرة ومتقدميهم ، ومن ثم . يمكن اعتبار أبي الحسن الأشعرى من استدلال بالنقل على أوسع صورته في أمر وجود الله تعالى وإثباته ، أو هو — على أقل تقدير — استدلال بالدليل الكوني القرآني على إثبات وجود الله تعالى .

الثاني : الدليل العقلي :

وهو عبارة عن " الاستدلال بالبراهين التي هي اليقينية — المنتجة لليقين وهي المعروفة في المنطق بالبرهان ، الذي هو

(١) لمن أراد المزيد الرجوع إلى كتابنا " الايمان بالغيب وأثره على الفكر الاسلامي — الباب الثاني — الفصل الخامس .

.....

قول مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج يقين ، وهذا هو المسمى بالدليل العقلي " (١) .

ويقوم هذا الدليل عند المتكلمين على تقسيم العالم قسمين هما :

(١) الجواهر .

(٢) الأعراض .

ثم يعودون الى اثبات حدوث الجواهر ، وحدث الأعراض ، حتى إذا انتهت بهم المطاف من الحدث وجدتهم يسارعون الى الامكان . حيث يقسم كل من الجواهر والأعراض الى : امكان الجواهر ، وامكان الأعراض وبالتالي فان الدليل العقلي يضم دليلين في حناياهما :

(١) دليل الحدث :

أ - حدث الجواهر .

ب - حدث الأعراض .

(٢) دليل الامكان :

أ - امكان الجواهر .

ب - امكان الأعراض .

ويحسن بنا أن نعرف كلا من الدليلين ، قبل السير في عرض

أجزائهما على وجه التفصيل ، فما تعريف كل منهما ؟

(١) الشيخ / محمود أبودقيقة - القول السديد في علم التوحيد

.....

أولا : دليل الحدث :

عرّف بأنه " عبارة عن كون الوجود مسبقا بالعدم " (١) ولكنى
لا أميل الى عموم هذا التعريف ، لأن الوجود والعدم فى علم الله
مقدران ، مخلوقان ثابتان ، هذا فى علم الله ، وربما استدل بقول
الله تعالى " الَّذِى خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ
الْمَعِيزُ الْغَفُورُ " (٢) اذن الوجود ليس مسبقا بالعدم من هذه الناحية
تساوى الوجود والعدم فى علم الله ، لأن الأعدام مقدرة كالوجسود
تماما بتمام .

انما يقبل هذا التعريف بمعومه فيما يتعلق بالوجود الفعلسى
العينى فى عالم الواقع ، فلا شك أنه لم يكن ، ثم كان ، أى كان
معدوما بالنظر الى ذاته ، ثم أوجده الله تعالى على الشكل المائل
المشاهد ، ومالم نشاهد ، وعلى هذه الناحية يكون التعريف لدليل
الحدث على النحو السالف مقبولا .

ثانيا : دليل الامكان :

عرّف دليل الامكان بأنه " عبارة عن كون الشئ " فى نفسه ، بحيث
لا يمتنع وجوده ولا عدمه امتناعا واجبا ذاتيا " (٣) .

(١) الامام الفخر الرازى - الأربعين فى أصول الدين ص ١٠١ تحقيق

د / أحمد حجازى السقا ط الكليات الأزهرية بالقاهرة .

(٢) سورة الملك الآية رقم ٢

(٣) الامام الفخر الرازى - الأربعين فى أصول الدين ج ١ ص ١٠١ .

.....

ومؤدى هذا الدليل هو: أن الشئ الموصوف بأنه ممكن ، لا يوجد
— اذا كان معدوماً — الا بموجود مرجح وجوده على عدمه ، ولا يعدم
— اذا كان موجوداً — الا بعدم مرجح عدمه على وجوده ، لأن تعريف
الممكن هو ما تساوى وجوده مع عدمه ، وكونهما فى هذا النـسـوع
— التساوى — سواءً فلايد من مغلب يجعل كفة الوجود مثلاً تغلب كفة
العدم ، أو العكس ، وسأضرب مثالا :

العالم العنصرى الذى هو موجود الآن على النحو البادى ، والذى
يقدر عمره فرضاً بملايين السنين (١) ، خلقه الله تعالى وجعله موجوداً
على ما هو عليه الآن ، ومن ثم فهو موجود حتى يوم القيامة .

حتى اذا جاءت الساعة ، وانهدم الكون الذى نعرفه ، وتحول الى
العدم ، فلاشك أنه كان موجوداً ثم انعدم ، والعقلاء من المتدينين
على أنه فى وجوده احتاج الى موجد هو الله تعالى ، وفى عدمه محتاج
الى مرجح لعدمه على وجوده هو الله تعالى . الذى أعده بعد وجوده

(١) نظرية تقدير عمر للكون غير مقبولة عندى . لأنها تقوم على مجرد الفرض
والتخمين فى أمر غيبى ، قطعه الله تعالى عليهم وكذبهم فيه فقال
تعالى " مَا أَشْهَدُ لَهُمْ تَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا خَلْقَ أَنْفُسِهِمْ وَمَا
كُنْتُ مُخَيِّدَ الْمُضِلِّينَ عَصَا " .

.....

من ثم . فان دليل الامكان منصب على المرجح للعدم على الوجود
أو العكس في جانب الممكن . وهو الله سبحانه وتعالى . وهو ظاهر
القوة في دلالة على بيان الاحتياج بعكس الحدوث فان فيه من الضعف
ما لا يجدي معه القول في اثباته المطلوب مباشرة .

غير أن العالم العنصري إما جواهر . وأما أعراض . والفصل بين
الأعراض والجواهر . إنما هو فصل ذهني فقط . لأن المكرر في كسب
العلم . والتقرر في الأفهام استحالة وجود الجواهر بدون أعراضها
اللازمة لها . ومن ثم قد ليل الامكان يتم فيه الفصل الذهني بين
الجواهر والأعراض فيقال :

أ - امكان الجواهر .

ب - امكان الأعراض .

ثم يستدل على امكان كل منهما منفصلاً . وحاجة كل منهما إلى
الأخر عند الاجتماع . فنثبت الحاجة بينهما . كما ثبتت حاجة كل منهما
في ابراز وجوده على علة انتهت إلى الواجب الوجود وهو الله سبحانه
وتعالى .

" قد علمت أن العالم (١) ، أما جوهر (٢) ، وأما عرض (٣) *
وقد يستدل على اثبات الصانع بكل واحد منهما * "

(١) يقصد العالم العنصرى ، والافهناك عوالم لا يعلمها الا الله
ولا يمكن وصفها بأنها جواهر أو أعراض ، كالعرش والكرسى ،
والقلم ، وملك الرحمن ، وأم الكتاب ، وعلم الكتاب ، واللسان
المحفوظ ، وغيرها مما يجب التفويض في حقيقتها الى أمر الله
وعلمه .

(٢) الجواهر تنقسم الى :

- أ - جواهر بسيطة .
- ب - جواهر مركبة .
- ج - جواهر مادية .
- د - جواهر روحانية .

ويعرف الجواهر عموما بأنه : ما يشغل حيزا من الفراغ ، أو يحل في
غيره ، كالجواهر المركبة من أجزاء فإنها تشغل أحيانا من الفراغ ،
وكالروح والنفس فإنها جواهر لطيفة روحانية تحل في غيرها .

ويعرف الجواهر أيضا بأنه : ما يقوم بنفسه ، سواء كان بسيطا
أو مركبا ، أو لطيفا أو روحانيا ، والملاحظ أن هذه التعريفات
تقريبية ، ويمكن التعامل معها على هذه الناحية .

(٣) الأعراض : جمع عرض ، ويعرف بأنه ما يقوم بغيره ، كاللسان
والاجتماع والافتراق ، والحركة والسكون فكلها أعراض تقوم بغيرها
ولا تقوم بنفسها ، ومعنى عدم قيامها بنفسها ، أنها لا تستقل

بذاتها حتى يحكم عليها استقلالاً أو منفردة ، وإنما لا بد لها من محل يقوم بها فتلحقه ، فشلا الألوان : من بياض وسواد ، وحمرة واصفرار ، لا يمكن تصور اللون منفصلاً عن المادة التي تجعله مرئياً حتى يحكم عليه بأنه أسود أو أبيض أو خلافه ، ولا يكون تصويره منفصلاً إلا في الذهن فقط ، وللأعراض أحكام كثيرة لسنا بصدده ذكرها ههنا " (١) .

* في العبارة صيغة من صيغ التأكيد في قوله : وقد يستدل على اثبات الصانع : لأن قد هنا للتأكيد والتحقيق باعتبار أن الدليل العقلي أحد الأدلة القوية على إثبات وجود الله تعالى ، ولو قيل : يستدل من غير ذكر لفظ قد لكان المقصود من عبارته أن هذا الدليل الوارد التمثيل في حدوث العالم هو الدليل الوحيد . من ثم نبسره الشيخ إلى هذا المقصد في عبارته السالفة .

(١) خص الإمام الأيجي الموقف الثالث من كتابه المواقف بالحديث عن الأعراض شغل مقدمة وخمسة مراد وهو من أطول مواقف الكتاب وقد به الأيجي في الحديث عن الجواهر حيث جعل الموقف الرابع في الجواهر ، فليرجع إليها من شاء ، حيث أن فيها فائدة كبيرة وبخاصة في الكتاب ذي الشرح والحواشي والتقارير .

أما بامكانه * أو بحدوثه * بناءً على أن علة الحاجة عندهم * إما
الحدوث وحده * أو الامكان مع الحدوث شرطاً * أو شطراً ، فهذه
وجوه أربعة .

١- قصد الشيخ بيان وجه الاستدلال بجواهر العالم أو أعراضه ، وأنه
يمكن الاستدلال بكل واحد منهما - الجواهر أو الأعراض - على اثبات
وجود الخالق الباري جل علاه ، إما بدليل الامكان ، وإما بدليل
الحدوث بحيث يكون الأمر قائماً على :

أ - امكان الجواهر .

ب - امكان الأعراض .

٢- أ - حدوث الجواهر .

ب - حدوث الأعراض .

٢- يقصد عند المتكلمين الذين عناهم ، من أن العلة قائمة في احتياج
العالم ، إما إلى محدث يحدثه حيث يخرج من العدم إلى الوجود ، وإما
إلى موجد يوجد ، فيرجع جانب الوجود فيه على جانب العدم * باعتبار
أن الجواهر وحدها يقع لها التغير من شئ فهي حادثة ، وكذلك الأعراض
حيث إنها لا تبقى وإنما تزول وبالتالي فهي متغيرة ، والتغير دليل
الحدوث . فثبت أن العالم متغير ، وكل متغير حادث ، وكل حادث لا بد
له من محدث ، إذن العالم له محدث هو الله رب العالمين . هذا فسي
علة الحدوث .

.....

• - * أما في الامكان فالعلة أكثر وضوحا ، لأنه سبق القول بأن العالم ممكن من حيث أن الموجود ينقسم الى واجب وممكن ، والواجب هو الله رب العالمين ، أما الممكن فهو العالم ، وحيث أن من أخبص صفات الممكن هو عدم ترجح وجوده على عدمه من ذاته ، انما لا بد له من مرجح خارج عن ذاته ، ولا يكون أحد الممكنات ، والا رجع الأمر الى هذه الممكنات التي استند الممكن في وجوده اليها .

من ثم . فقد بطل اسناد الایجاد الى أى من الممكنات ، وثبت استناد جميعها الى موجد واحد أوجدها من العدم ، هو الله رب العالمين ، والملاحظ أن علة الحاجة في دليل الامكان أقوى من بيانها في علة الحدوث ، أما لماذا ؟ فلما يلي ؟ .

أولا : أن دليل الحدوث مبنى أساسا على تغير الأعراض ، فمضى ثبت التصديق بأن الأعراض متغيرة ، ومضى ثبت أنها حادثة ، فقد ثبت حدوث الجواهر التي لا تنفك عنها ، وبناء على هذا تكون الجواهر والأعراض حادثة .

ولكن هذه النتيجة غير لازمة إلا لمن سلم بمقدماتها ، لأن هناك من يمنع تغير الأعراض ، وبالتالي لا يقرب بكونها حادثة ، ولا تلزم نتائجها ، كما أن مسألة عدم انفكاك الجواهر عن أعراضها أمر قائم على مجرد الفرض ، كما أن انفصالهما أمر قائم على الفرض الذهني . وهذا من نقاط الضعف في الدليل .

ثانياً : أن الأعراض فروع ، والجواهر أصول ، لأن ما يقوم بنفسه أصل ، أما ما يقوم بغيره ففرع ، إذ لولا الأصل — الجواهر — ما كان الفرع — الأعراض — ، وعلى فرض اثبات حدوث الأعراض ، فإن هذا الحكم لا يلزم الجواهر ، لأنه ليس من المعقول إثبات حكم على الأصل لمجرد ثبوته على الفرع ، وهذه من نقاط الضعف في الدليل أيضاً .

ثالثاً : مبنى هذا الدليل على تبدل أحوال الأعراض ، وتبدل الأحوال غير مسلم فكيف يدعى ثبوت حكم لم يزل انجطاً أو جهة قبول لشيء يدعى المتنازعين فيه .

رابعاً : اعتبار الجواهر ذوات أمر مسلم ، لأنها تقوم بنفسها واعتبار الأعراض من ملازمات الجواهر يعنى صفات لها أمر محل تنازع . ومن ثم فلا يثبت حكم فن أن الجواهر حادثة ، لمجرد أن صفاتها الملازمة لها حادثة .

لذلك هاجم الامام الفنازى دليل الحدوث لما سبق بيانه ، وحكى القول فيه ثم رده فقال : " انما اعتبر المتكلمون الحدوث بناء على أن دليل الصانع ، وهو العالم حادث ، أو على أن الصانع مختار عند هتم فلا يستند اليه القديم " ولم يوافق الفنازى المتكلمين في أن علة الحاجة هي الحدوث وحده ، أو الامكان مع الحدوث ، وانما ركز على أن المناسب لعلة الحاجة هو الامكان الذي يختص فيه أمر الممكن ، واحتياجه الى وجود مرجح لوجوده على عدمه ضرورة .

يقول الشيخ الفخاري عن علة الحاجة : " وعلتها عند قدسـاء المتكلمين هو الحدث أو الامكان مع الحدث ، وعند متأخريهم كالحكام هو الامكان ، وهو الحق ، لأن الأصل في الحاجة الى العلة هو التبرُّج بلا مرجح ، والمكن لما لم يقتض وجوده لذاته احتاج في وجوده الى علة مرجحة ضرورة ، وإن كان قد بينا كصفات الباري عند أهل السنة " .

وليس الفخاري وحده الذي أشار الى ضعف دليل الحدث ، فبى اثبات وجود الله سبحانه وتعالى ، بل إن الامام الشريف الجرجاني قد نوه الى ذلك ، وقدم عبارة جيدة تؤدي الى أن دليل الامكان هو المعترفى الدلالة ههنا أما الحدث فلا : قال الجرجاني : " ولا يذهب عليك أن ما ذكره تطويل ورجوع بالآخرة الى اعتبار الامكان وحده والاستدلال به " (٢) على اثبات وجود الله تعالى .

(١) الامام الفخاري في حاشية الفخاري في شرح المواقف ج ٣ ص ٢٠٢ النها مش

(٢) شرح المواقف ص ٢٠٢ تحقيق د. / أحمد المهدى

الأول : الاستدلال بحدوث الجواهر . قيل هذه طريقة الخليل
صلوات الرحمن وسلامه عليه حيث قال : لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ *

* الوجه الأول من الوجوه الأربعة التي ذكرها الأيحي والجرجاني
هو الاستدلال بحدوث الجواهر مطلقا ، سواء منها الجوهر الجسمي
وهو الذي يقبل الانقسام إلى أجزاء ، أو الجوهر الفرد ، وهو
الذي لا يقبل الانقسام بوجه من الوجوه .

ثم ذكر الشيخ الجرجاني - على لغة التضعيف - أن هذا
الوجه تمثل في طريقة الخليل إبراهيم عليه السلام في قوله تعالى :
" فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ
الْآفِلِينَ فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِنْ لَمْ
يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَائِمِ الضَّالِّينَ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا
رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ إِنِّي وَجَّهْتُ
وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ " (١) .

ولكن يبدو أن خليل الرحمن لم يكن يقصد الاستدلال بحدوث
الجواهر ، لأنه نهي فلا طريق له نحو الدليل العقلي إلا في الحاجة
فقط ، وطريق الحاجة ههنا بيّن في أنه صلى الله عليه وعلى نبينا وسلم
كان يريد توجيه قومه إلى مسألة نفع الأصنام حتى تعبدوا ، أو عدم نفعهم ،
وذلك مما يمكن فهمه من سياق الآيات القرآنية سالفة الذكر وغيرها من
الآيات التي تحدثت عن موقف خليل الرحمن إبراهيم عليه السلام وقومه .

(١) سورة الأنعام الآيات ٧٦ - ٧٩ .

.....

حتى لكانه يريد أن يقول لهم : " هذا حال الشمس والقمر والكواكب ، وفيهن شئ " من النفع ظاهر ، فكيف حال الصنم من شجر أو مدر ، أو معدن ، أو طعام ؟ (١) ومع هذا فإن الفطرة السليمة والعقل اللبّاح يدرك أن ما فيه النفع أولى بالحب وما فيه ضرر أو لسي بالبغض . من ثمّ فلا يمكن اعتبار موقف خليل الرحمن ترجده للدليل الذي ذكره الأيجي والجرجاني ، كما تعتبر صورة وقف بها إبراهيم بين قومه ، لما سلف بيانه .

كما أن الخليل عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة وأتم التسليم ، لم يكن يعرف هذه الألفاظ والمصطلحات ، كلفظ الاستدلال ولفظ الحدوث ولفظ الجواهر ، أو الأعراض ، لأن هذه المصطلحات لم تكن قد دخلت إلى ثقافة العرب ، ولم تكن قد نزلت إلى دائرة استخدامها عند هم ، وبالتالي فالاستدلال لسيدنا إبراهيم قائم على إثبات المنفعة التي تأتي وتزول ، ولا يستحق صاحبها أن يعبد ، لأنها منفعة مؤقتة ، بدليل أنها لا تبقى فترة طويلة ، إنما تستغرق وقتاً قصيراً ، ثم تزول ، فإذا قورنت بما لا منفعة فيه أصلاً كالأصنام والأوثان ، فإن صاحب العقل يقرر أنه مادام لم يعبد ما فيه منفعة قليلة ، فما ليس فيه منفعة أولى بهجره .

(١) الدكتور / محمد محمود حجازي - التفسير الواضح ج ٩ ص ٧٣

ط ١٠ سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م دار التفسير للطبع والنشر
بالقاهرة .

وهو أن العالم الجوهري : أى التحيز بالذات حادث ، كما مر ،
وكل حادث فله محدث ، كما تشهد به بديةة العقل ، فان من رأى
بناءً رفيعاً حادثاً ، جزم بأن له بانياً . *

* قرر الشيخان - الأيجى والجرجانى - أن العالم الجوهري حادث
لكن ما وجه حدوثه ؟ الجواب : أنه التغير ، لأن هذا العالم -
الجوهري مركب من أجزاء ، وبالتالى فالعالم محتاج الى أجزاءه ،
وأجزاؤه محتاجة لمن يركبها ، ومن ثم فقد حدث تغير ، وكل متغير
حادث ، وظننا أن هذه المقدمة مسلمة ، ثم قررا المقدمة الثانية وهى
وكل حادث فله محدث ، كما تشهد به بديةة العقل ، وليس الأمر كذلك
فى كل أحواله ، لأن هناك بديهيات لا يجادل فيها عاقل ، وأمور
تشبه البديهيات وليست منها .

لذلك لجأ الشيخ الجرجانى الى الشرح فقال : فان من رأى بناءً
رفيعاً حادثاً ، جزم بأن له بانياً " ولو كانت هذه المقدمة بديهية لما
لجأ الجرجانى نفسه الى الاستدلال عليها ، اذن هى مقدمة
استدلالية ، وليست بديهية كما ادعى والفرق ظاهر .

لأن القضايا البديهية تدرك من غير نظر وكسب واستدلال ، ككون
الكل أكبر من أى جزء من أجزائه مثلاً ، أما كون العالم حادثاً فليست
الانظرية ، كما أن المقدمة الثانية وهى " كل حادث فله محدث " يمكن
اعتبارها بديهية متى سلم بموضوعها وصدقه مع محمولها وكل حادث ، لكن
عند من لم يسلم بها ، فالأمر يحتاج لإقامة دليل له على لفظ الحوادث ،

ومعنى الحادث ، وتفهمه علاقة لفظ حادث بدلالة ، وذلك أمر يحتاج الى نظر واستدلال عليه .

وقد رجح الامام الرازى القول بأن هذه المقدمة " وكل حادث فله محدث — بديهية وفطرية حيث قال : " ان العلم بها مركز فسي فطرة طبع الصبيان ، فانك اذا لطمت وجه الصبي من حيث لا يسراك ، وقلت له : حصلت هذه اللطمة من غير فاعل البتة ، لا يصدقك ، بل فى فطرة البهائم ، فان الحمار اذا أحس بصوت الخشبة فزع ، لأنه تقرر فى فطرته أن حصول صوت الخشبة بدون الخشبة محال (١) .

وفى الاتجاه المعاصر مدارس ترى أن هذا ليس فطرياً ، فى ظل التقدم العلمى الهائل ، والتوقعات التى يتميز بها هذا العصر أما الحيوان وصوت الخشبة فذلك راجع لمسألة الارتباط الشرطى كما هو كما هو تجربة باخيلوف ، ولذلك مالوا الى أنها ليست بديهية وان كانت فطرية ، وان كنت أميل الى رأى الامام الفخر الرازى على ما ذكره الشيخ الأمير .

لكن أى وجه للدلالة يمكن الأخذ به حتى يصير العالم حادساً ، دالاً على ضرورة وجود محدث له ، وهو الله سبحانه وتعالى ؟

(١) الشيخ . محمد الأمير — حاشية محمد الأمير على شرح عبدالسلام على جوهرة التوحيد ص ٦٠ .

.....

الجواب : أن الامام الباجوري أحد مدققي الأشاعرة تحدث عن وجوه الدلالة (١) الذي به يستدل على ضرورة اثبات وجود الله تعالى ويتبين أنه أحد وجوه أربعة هي :

(١) الامكان : كأن يقول المجيب لسائله عن وجه الدلالة : " هذه المخلوقات ممكنة ، وكل ممكن لابد له من موجود " هذا إن اختار أن جهة الدلالة الامكان .

(٢) الوجود بعد عدم : لأن هذه " المخلوقات موجودة بعد عدم ، وكل موجود بعد عدم لابد له من موجود " (٢) .

(٣) الامكان على أن الوجود بعد عدم شرطه .

(٤) الامكان على أن الوجود بعد عدم شرطه .

ومجملها هو القول بأن " هذه المخلوقات ممكنة حادثات ، وكل من كان كذلك لابد له من موجود " ، فهذه المخلوقات لابد لها من موجود " (٣) .

(١) المقصود بوجه الدلالة ههنا ، يعني الوجه أو الباحة التي يستدل على وجود الله تعالى بها .

(٢) الامام الشيخ / ابراهيم الباجوري - حاشية تحقيق النجاشي على كفاية العوام فيما يجب عليهم من نظم الكلام ص ١٦ طبع الدليل الأختصرة

سنة ١٣٦٨ هـ - ١٤١٩ م .

(٣) المصدر السابق ص ١٦ .

وقد ذهب أكثر مشايخ المعتزلة ، الى أن هذه المقدمة استدلالية ،
واستدلوا عليها • *

اذن هذه المقدمة التي ذكرها الشيخ الايجي والباجوري ليست
بدهية ، على النحو الذي سلف وانما هي استدلالية ، فالقول بأن
العالم حادث ، لما مر ، وكل حادث فله محدث ، لاشك أنهم
استدلالية لابد من اقامة الحجة عليها سواء بالنسبة للمقلد أو غيره •

* نعم • سلك المعتزلة سلك الاستدلال على هذه المقدمة الثانية
وكل حادث فله محدث ، وان لم يكن استدلالا لجمهورهم الا أنهم
استدلّوا لا أكثر مشايخهم الذين يعتد بهم ، ولو كانت بدهية لما
احتاجت الى استدلال عليها لا عند العوام ، ولا عند العلماء ، وقد
اتخذ استدلال المعتزلة عليها نمطين من أنماط البحث العلمي هما :

(١) الأفعال الانسانية :

ومجمل هذه الناحية أن كل امرئ منا يشاهد في نفسه أن أفعاله
لم تكن ثم كانت ، وبالتالي فهي محدثة ومحتاجة الى الفاعل الذي
يحدثها ، وهذه منبأة تقع من الناس جميعا موقع القبول والاستدلال
عليها طالما كانوا مميزين ، فكذلك الجواهر المنبئة في الكون مثله له
كله ، فهي كذلك محدثة ، وبالتالي فالعالم كله محدث ، لأن علّة
الاحتياج بين أفعالنا التي لم تكن ثم كانت ، والعالم العنصري الذي
لم تكن أجزاؤه موجودة ثم وجدت هي الاحتياج للفاعل ، وهي علّة
مشتركة بين الجواهر التي يتكون منها العالم ، وبين الأفعال الانسانية
فثبت أنها جميعا محتاجة •

: تارة بأن أفعالنا محدثة ومحتاجة الى الفاعل لحدوثها ، فكذا
الجواهر المحدثة لأن علة الاحتياج مشتركة .
وأخرى : بأن الحادث قد اتصف بالوجود بعد العدم ، فهو
قابل لهما ، فيكون ممكنا ، وكل ممكن يحتاج في ترجيح وجوده على
عدمه الى مؤثر كما سلف في الأمور العامة * .

الثاني : الاستدلال بإمكانها ، وهو أن العالم الجوهرى ممكن ،
لأنه مركب من الجواهر * .

= (٢) اتصاف الحادث بالوجود بعد العدم :
لا شك أن الحادث الذى كان لم يكن موجودا ، ثم اتصف
بالوجود بعد العدم ، فهو - الحادث - قابل لهما - للوجود
والعدم - فيكون ممكنا ، وكل ممكن يحتاج في ترجيح وجوده على
عدمه الى مؤثر يخرج من العدم الى الوجود .

* اذن انتهى بيان الوجه الأول من الوجوه الأربعة ، التى يستدل
بها المتكلمون على اثبات وجود الله تبارك وتعالى ، ويعنون به
الاستدلال بحدوث الجواهر ، وقد بان لك الموقفان من المقدمة
الثانية ، وانتهى الأمر الى أن الامام الايجى والجرجانى يعتبرانها
بدهية ، على حين يراها أكثر شيوخ المعتزلة استدلالية .

* شرع الامامان في عرض الوجه الثانى ، وهو الاستدلال بإمكان
الجواهر - بعد أن فرغ من الاستدلال بحدوثها - فيثبت أن العالم
الجوهرى المركب من الجواهر ممكن ، لأنه يتساوى فيه الوجود والعدم
لكن من ناحية أخرى هو ممكن لأنه مركب من جواهره ، شرعنى ذكر

أنواع الجواهر على النحو التالي :

(١) الجواهر الفردة : هي التي يتركب منها الجسم ، وكان عبارة الشيخ : أن العالم الجوهري أن كان جسما فهو مركب مسن جواهر فردة ، تكون هي اللبنة التي يتركب منها . باعتبار أنها المواد الأولية في تكوينه .

(٢) الجواهر المركبة : وهي التي تمثل الجسم ككل . حيث أن الجسم يتركب عادة وقشله جواهر مركبة ليست متفرقة ولا فردة ، وكان عبارة الشيخ أن العالم الجوهري أن كان جسما أو جوهرا فردا فهو مركب من كثير ، وليس من جواهر فردة على ما ذكر في الناحية الأولى .

وطبقا لهذا المفهوم فالعالم العنصري كله ممكن محتاج لعلة مؤثرة تجمع تلك الأجزاء وتركب فيما بينها حتى تخرج بها من العدم إلى الوجود ، ولا يكون ذلك لعلة ممكنة والا عاد الأمر إلى نفس العلة الممكنة حتى يفتش حتما إلى علة مؤثرة وهي واجب الوجود لذاته وهو الله رب العالمين .

الفردة ان كان جسما ، وكثيرا ان كان جسما ، أو جوهرافردا ،
والواجب لا تركيب فيه ولا كثرة ، بل هو واحد حقيقى ، وكل ممكن ،
فله علة مؤثرة *

* أراد الشيخ اثبات أن العالم مركب ، وليس واحدا ، ومن ثم
لا يصلح علة مؤثرة لايجاد نفسه من العدم الى الوجود وأبطل كون
واجب الوجود مركبا ، ثم ذكر أن واجب الوجود * (١) وهو الله سبحانه
وتعالى لا تركيب فيه ولا كثرة ، لأن المركب المتكرر هو العالم الجوهرى
على ما ذكره ، أما الواحد الأحد فهو واحد حقيقى .

وهناك فرق بين الواحد الحقيقى ، وبين الواحد الاضافى :

الواحد الاضافى هو : واحد بالعد ، وان اشترك مع غيره فى سائر
صفاته ، وليس واحدا على الحقيقة ، انه متعدد فى أجزائه ، فى
ذاته ، فى صفاته ، فى أفعاله ، وفيه واحدة وليس وحدانية .

الواحد الحقيقى فهو الله سبحانه وتعالى المتصف بالواحدانية فى
الذات ، وفى الصفات ، وفى الأفعال ، فعنى كون " الله تعالى
واحدا فى ذاته ، أن ذاته تعالى ليست مركبة من أجزاء ، والتركيب
يسى كما منفصلا ، ومعنى أنه ليس ذات فى الوجود ، ولا فى الامكان

(١) واجب الوجود اصطلاح فلسفى دخل المؤلفات الكلامية بعد أن
اختلفت المباحث الكلامية بالنظريات الفلسفية واستخدم المتكلمون
مصطلحات الدلاسة والمناطقة والفاظهيم .

تشبه ذاته تعاني ، وهذه المشابهة المستحيلة تسمى كما منفصلا ،
فالوحدانية في الذات نفى الكين المتصل في الذات والمنفصل
فيها " (١)

اذن انتهى الشيخ الى أن الواحد الحقيقي هو الواجب الوجود
المستغنى عن الكل ، وأنه لا تركيب فيه ، ولا كثرة تلحقه ، بل هو
منفرد في كل شيء ، وكل ما في الوجود غيره مفتقر اليه ، باعتبار
أن ما سواه جل علاه ممكن ، وراجع الى الله تعالى باعتباره سبحانه
وتعالى العلة المؤثرة في وجود الكل ، واخراجهم من العدم
- باعتبارهم ممكنات - الى الوجود ، ومن ثم أثبت الشيخ ضرورة اثبات
واجب الوجود ، الخالق الباري جل علاه من ناحية إمكان الجواهر
كلها ، واحتياجها الى علة مؤثرة هي الله رب العالمين .

بيد أني لأجد في صدى رغبة على موافقة الشيخين في تسمية
الله سبحانه وتعالى علة مؤثرة ، لما سبق التنويه اليه ، وهو أني أحب
إطلاق الأسماء الحسنى ، والصفات العظمى على الله سبحانه وتعالى
باعتبارها نقلا يجب اتباعه ، وكان الأولى التخلّص من لفظ العلة ، ويقال
كل ممكن محتاج في وجوده الى خالقه وهو الله رب العالمين .

(١) الشيخ محمد بن الشافعي الفضالي - كفاية الغوام فيما يجب عليهم
من علم الكلام هامش حاشية تحقيق المقام ص ٤١ .

الثالث : الاستدلال بحدوث الأعراض :

أما في الأنفس ، مثل ما نشاهد من انقلاب النطفة علقه ، ثم
ثم مضغة ، ثم لحماً ودماً ، إذ لا بد لهذه الأحوال الطارئة على
النطفة من مؤثر صانع حكيم ، لأن حدوث هذه الأطوار لا من فاعل
محال ، وكذا صدورها عن مؤثر لا شعوري ، لأنها أفعال عجـز
المعقل عن إدراك الحكم المؤثرة فيها * *

* هذا هو الوجه الثالث في أدلة الشيخ باسم حدوث الأعراض
وقسمه إلى قسمين ثلث

أ - ما يتعلق بالأنفس :

وهو كبير جداً فشلا النطفة يضعها الذكر في رحم أمه ، فإذا
بها تتحول فيما بعد إلى علقه حتى تمت فترة ، ثم تنقلب العلقه مضغة
ثم تتحول هذه المضغة إلى لحم وعصب وعظم ودم ، وهي أحوال غير
ثابتة في النطفة ، وإنما هي طارئة عليها ، ولا يعقل أن تكون هذه
الأحوال كانت في النطفة ذاتها ، وأنها التي تتحول من حال إلى
حال ، ومن غير أن يكون لها مؤثر حكيم ، ينقلها من حال إلى حال
حسب احتياجها حتى تبلغ الاكتمال ، وبالتالي فلا بد لهذه النطفة
من فاعل مؤثر لها بها علم وحكمة ، وهو الله رب العالمين .

وقد سقت الإشارة إلى أن هذا الدليل قد أشار إليه المصنف
الأشعري ، وذكره عنه علي أنه دليل كوني قرآني ، وليس دليلاً يقوّم
على حدوث الأعراض ، كما هو الشأن ههنا ، ودليلي قائم على ما سبق

.....
أن أشرت إليه فليرجع إليه من شاء (١) .

يقول البروفيسور الكندي كيتل . موز - وهو من أشهر علماء العالم في علم الأجنة ، ورئيس قسم التشريح والأجنة بجامعة تورونتو بكندا ورئيس الاتحاد الكندي الأمريكي لعلماء الأجنة - أن الجنين عندما يبدأ فسي النمو في بطن أمه يكون شكله يشبه العلقة أو الدودة وعرض صورة بالأشعة لبداية خلق الجنين ، ومعها صورة للعلقه ، فظهر التشابه واضحاً بين الاثنين ، ولما قيل له أن العلقه عند العرب معناها السدم المتجدد ذهل . وقال : ان ما ذكر في القرآن ليس وصفاً دقيقاً فقط لشكل الجنين الخارجى ، ولكنه وصف دقيق لتكوينه ذلك أنه في مرحلة العلقه تكون الدماء محبوسة في العروق الدقيقة في شكل الدم المتجدد (٢)

اذن هذا الدليل القائم على تبدل أحوال النطفة ، وتغير أوصافها إنما يمثل دليلاً قوياً على احتياج الأعراض إلى كل تقوم به ، وهو الجواهر كما أن تطورها لا يكون من نفسها لأنها محتاجة ، كما أنها لا يمكن أن تأتي من مؤثر لا شعور له بها ، بل لابد من عاقل عالم بالحكم التامى أودعها نفسه فيها ، ولا يكون ذلك المؤثر الفاعل العالم إلا الله جل علام .

(١) لتزيد بيان يمكن الرجوع إلى دليل الامام الأشعري فيما سلف من صفحات .

(٢) فضيلة الاستاذ الشيخ / محمد متولى الشعراوى - الأدلة العاديه على وجود الله ص ١١٨ ، ١١٩ ط ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م الهيثية العامة لشئون المطابع الأميرية .

.....
وهناك من يميل الى أن النطفة تتطور بنفسها ، بناء على خاصية
مودعة فيها ولما معهم ، لأنها غير عاقلة فكيف تطور نفسها حتى يصير
لها أذنان ، وعينان ، وعقل وسائر الجوارح ، وقد وجدت فاقدة لها
جميعا ؟ فاقد الشيء لا يعطيه .

كما أن مسألة علاقة الأسباب بالمسببات دار حولها القول : حتى
قال أحد العلماء : أعلم أن العقلاء على أربعة أقسام :

الأول : " من اعتقد أن الأسباب العادية تؤثر في مسبباتها بطبيعتها
وذاتها ، والتلازم بينهما عقلي ، وهذا كافر اجماعا " .

الثاني : " من اعتقد أن الأسباب العادية تؤثر في مسبباتها بقوة
أودعها الله فيها ، والتلازم بينهما عادي وهذا في كفره قولان
والصحيح عدم كفره ، ومن هذا يعلم أن الصحيح عدم كفر
المعتزلة لأنهم يقولون أن العبد يخلق أفعاله نفسه الاختيارية
بقوة أودعها الله فيه ، وهي القدرة الحادثة التي خلقها فيه " .

الثالث : " ومنهم من يعتقد أن المؤثر في المسببات العادية كالأحراق
والرى والشبع هو الله وحده ، إلا أنه يعتقد أن الملازمة بين
الأسباب والمسببات عقلية لا يمكن تخلفها ، فمضى وجدت النار
وجدت الاحراق ، ومضى وجد الأكل وجد الشبع ، وهذا غير
كافر اجماعا ، إلا أن هذا الاعتقاد جهل ، وربما جرّه ذلك
الجهل الى الكفر ، لأنه يلزمه انكار ماخالف العادة ، وربما
أنكر البعث وأحياء الموتى فيكفر ، وذلك لأن العادة أن الميت

.....

.....

إذا مات يوضع في القبر ولا يحيا بعد ذلك ، فربما اعتقد أنه لا يمكن
تخلف ذلك فينكر البعث ، وأحياء الموتى فيكر
.....

الزاج : ومنهم من يعتقد أن المؤثر في المسببات العادية هو الله
وتخلفه ، وأن الملازمة والمقارنة بين الأسباب والمسببات عادي
يمكن تخلفه ، بأن يوجه السبب دون السبب ، وهذا
الاعتقاد هو المنجى عند الله ، وهو اعتقاد أهل السنة (١)

وقد قلنا : إليك هذا الكلام لأننا نأمنه فأخبرني عليه ، هداني الله
وأياك ، ووثقت برعائي ورواك ، وأنت مني وأنت عن الضلال ، ونجاني
ونجاك ، أنت سبحانه يعلم سرى ونجواي ونجواك .

(١) الإمام محمد بن أحمد بن عرفة الدمشقي - حاشية على شرح
أم البراهين ص ٤٠ ، ٤١ ط الحلبي الأخيرة ١٣٥٨ هـ -
١٣٦١ م - ٢٢١ .

وأما في الآفاق : كما نشاهد من أحوال الأفلاك ، والعناصر
والحيوان ، والنبات ، والمعادن ، والاستقصاء مذكور في الكتاب
المجيد ، ومشرح في التفاسير *

* تحدث الشيخ عن جانب واحد من وجه الاستدلال بحسب حدوث
الأعراض ، وكان هذا الوجه هو تأمل ما في الأنفس من تطور ومراقبة
ما يرد عليها من أحوال ، حتى انتهى إلى استحالة تطورها من نفس
نفسها ، واستحالة استنادها إلى مؤثر غير عالم لها ، واستحالة كون
هذا المؤثر غير متصف بصفات الكمال والجلال ، والتأثير التام .

ب — ما يتعلق بالآفاق :

لعل الشيخ قصد بالآفاق ههنا قسم هذه المخلوقات باعتبارها
أجناسا تحتها أفرادها ، أو باعتبار تقلباتها وتبدل أحوالها * والآفاق
جمع أفق ، والمراد آفاق أقطار السماوات والأرض (١) وقد جاء ذلك
في القرآن الكريم ، قال تعالى " تَسْمُرُ بِهِمْ آيَاتُنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ
حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمُ الْهَتْقُ أَوْ لَمْ يَكُنْ بِرَبِّكَ أَنْتَهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ " (٢)

ما لا شك فيه أن الآفاق متعددة فهناك :

(١) الآفاق الكونية — الأفلاك — .

أ — الشمس . ب — القمر . ج — الكواكب

د — الجاذبية العامة .

(١) الدكتور / محمد محمود حجازي — التفسير الواضح ج ٢ ص ٦ .

(٢) سورة فصلت الآية رقم ٥٣ .

(٢) الآفاق الفضائية :

- أ - الغلاف الجوى .
- ب - الحرارة .
- ج - البرودة .
- د - الجاذبية الخاصة ، جاذبية القمر ، جاذبية الأرض .
- هـ - طبقة الأوزون .
- و - أطراف الفضاء من أعلى وأسفل .

(٣) الأفلاك العلوية :

- أ - الأجرام السماوية .
- ب - السدم .
- ج - المجرات .
- د - الشهب والنيازك .
- هـ - الأطباق الطائفة .

بل ان الآفاق فى كل ما مريمكن البحث فيها فنرجع بأقسام
أكثر من سابقتها بكثير ، وآية ذلك أن الله تعالى سماها الآفاق
دون أن يقيد ها بأجناس أو أنواع ، وإنما ذكرها هكذا حتى يتيسر
للعقل التأمل ، ويدفعه لمزيد بحث وتركيز مع تأمل واندفاع نحو هذه
الآفاق علم يبلغ منها مبلغا ، أو يصل بها الى غاية ، وأنشأ له .

.....

وكذلك آفاق العناصر فهي مختلفة ومتباينة وفيها من الكثرة ما لا يجدى مع مجهود دارس واحدة ، وإنما لابد من مشاركة الكثير من الجهود وبذل المزيد من المجهودات مع تعاونها جميعا على هدف واحد وغاية واحدة .

بل ان آفاق الحيوان متعدد في أنماط السلوكية بين العدواني والمستأنس ، والأهلي والمتوحش ، وساكن النابتة ، وطريد الصحارى وقابع فى أعماق المياه ، وبين آكل لحم الحيوان ، أو آكل النباتات أو غيرها مما يطول ذكره ، وتتحدث عنه كتب الحيوان التى يدرس من جانبها التشريحى طلاب الطب البيطرى ، وخلافه يقوم به خلافتهم .

وكذلك النبات والمعادن ، بل والجبال ، وقشرة الأرض والطفو والجاذبية ، وغيرها مما يمثل آفاقا برأسها مستقلة عن غيرها ، فبالك بآفاق المياه العذبة ، والأخرى المالحة ، بل ما بالك بكثرة المالحة فى البحار والمحيطات وقلتها فى العذبة حيث الأمطار والجدول الرقراقة والأنهار وبعض العيون والآبار ، أنها جميعا آفاق متنوعة ، إلا أن هذه الآفاق المعتبر فيها هو أعراضها البادية فيها وكونها حادثة ، لأنها متغيرة ، فمن تغيرها بان حدوها ، ومن حدوها احتاجت الى محدث لها ، ولا يمكن أن تحدث نفسها ، والا لزم من المحالات العقلية ما يلى :

.....

أ - يلزم قيام العرض بنفسه ، وهو محال عقلي .

ب - يلزم سبقه على نفسه باعتباره الفاعل المحرك ، ويلزم تأخره
عن نفسه باعتباره المفعول المحرك ، فيقع فيه الأمران ، كونه
فاعلاً مفعولاً في آن واحد ، وهو محال عقلي . من ثم نبه
الشيخان - الأيجي والجرجاني - إلى أهمية هذا الوجه -
الثالث وهو الاستدلال بحدوث الأعراض ، لأنه يمثل عمدة في
اثبات حدوث للأعراض حتى ينسحب الحكم بالحدوث على
الجواهر ، وهو الذي واقع عنه الأشاعرة ، وهاجمه الفساري
على ما سلف بيانه .

الرابع ، الاستدلال بآية : " غَرَضُ مَقِيَسَةٍ إِلَى مُحَالِهَا ، كَمَا اسْتَدَلَّ بِهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ، حَيْثُ قَالَ : رَبَّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى " أَيْ أَعْطَى صُورَتَهُ الْخَاصَّةَ ، وَشَكْلَهُ الْمَعْيَنَ الْمَطَابِقِينَ لِلْحِكْمَةِ ، وَالْمَنْفَعَةَ الْمَنْوُطَةَ بِهِ . »

« هَاهُوَ الْوَجْهُ الرَّابِعُ ، مِنْ الْوُجُوهِ الَّتِي عَقَدَهَا الشَّيْخُ الْإِيْجَسِيُّ وَشَارَحَهَا ، قَدْ أَقْبَلَ مُتَهَلِّلًا ، يَحْمِلُ الاسْتِدْلَالَ بِأَمْكَانِ الْأَعْرَاضِ مَقِيَسَةٍ إِلَى مُحَالِهَا ، وَهَذَا الْقَيْدُ الَّذِي هُوَ مَقِيَسَةُ إِلَى مُحَالِهَا ، مِمَّا جَرَى عَلَيْهِ التَّأْلِيفُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِأَنَّ الْعَرَضَ سَبَقَ أَنْ يُفْصَلَ عَنِ الْجَوْهَرِ فِي الذَّهْنِ ، وَالتَّالِي فَإِنْ اثْبَاتُ امْكَانِهِ فِي نَفْسِهِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَى جَوْهَرٍ يَلْحَقُ بِهِ أَكْثَرُ بَيَانًا مِنْ اثْبَاتِ امْكَانِهِ فِي مُحَلِّهِ . »

وَمَا يَقَالُ كَيْفَ يَكُونُ أَكْثَرُ بَيَانًا فِي امْكَانِهِ فِي نَفْسِهِ ، مِنْ امْكَانِهِ مَقِيَسًا إِلَى مُحَلِّهِ ؟ وَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهٍ :
الأول : مَفْهُومُ الْعَرَضِ ، أَلَيْسَ هُوَ الَّذِي لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ ؟ نَعَمْ هُوَ الَّذِي لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ فَإِنَّهُ فِي نَفْسِهِ مُحْتَاجٌ إِلَى مَنْ يَكْسِبُهُ صِفَةَ الْإِلْتِحَاقِ بِالْغَيْرِ الَّذِي يَقُومُ بِهِ .

الثاني : أَلَيْسَ الْعَرَضُ مِمَّا يَقَعُ فِي فَضْلِهِ عَنِ الذَّوَاتِ التَّنَازُعِ ؟ نَعَمْ . وَقَعُ فِي فَضْلِهِ عَنِ الذَّوَاتِ التَّنَازُعِ ، وَمِنْ ثَمَّ فَإِنَّهُ الَّذِي يُمْكِنُ فَهْمُهُ مِنْ كُنْهِ حَقِيقَةِ الْعَرَضِ فِي نَفْسِهِ وَامْكَانِهِ بِذَاتِهِ .

الثالث : الْمَعْلُومُ أَنَّ الْعَرَضَ لَهُ شَكْلٌ مَعْيَنٌ ، وَوَصْفٌ مَعْيَنٌ ، وَمُنَافَسِعٌ تَنَاطُبُهُ ، سِوَاهُ كَانَ فِي مُحَلٍّ أَوْ فِي نَفْسِهِ ، بَلْ إِنَّهُ فِي نَفْسِهِ

.....
أكثر احتياجا منه لو كان في محل يقوم به .

والشيخ ركز على إمكان الأعراض مقيسة إلى محالها ، باعتبار
أن المحل هو الذي يكسب العرض وصفا يمكنه التعبير به - الوصف
على العرض - تكون العرض في صورة خاصة ، أو شكل معين ، على
أن يكون ذلك كله في حدود أمرين :

الأول : مطابقة العرض في محله الحكمة من وجوده .

الثاني : تحقق المنفعة المنوطة به .

وعلى هذا جرى الشيطان - المؤلف والشارح - فإذا ثبت أن
الأعراض فيها نوع تخصيص بحيث تؤدي هذه منفعة ، وتلك منفعة
أخرى ، أو هذه تهدي إلى حكمة ، وتلك تهدي إلى منفعة أخرى ،
أمكن القول بأن كافة الأعراض ممكنة ، من حيث أنها تبدل عليها
المنافع ، وتجرى عليها الحكمة .

وقد اقتبس الشيخ من النقل القرآني في قوله تعالى " قَالَ فَمَنْ
رَبُّكُمْ يَا مُوسَى " قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى " (١) ،
والجاء في السؤال الوارد على سيدنا موسى عليه وعلى نبينا أفضل
الصلاة وأتم التسليم ، هو السؤال عن رب موسى وهارون ، ورب بنسى
إسرائيل ، فأجابه كليم الله ، بأنه الذي أعطى كل مخلوق ما أعطاه
من خلقه ، وترتب منفعة ، مع مطابقة ما فيه من خلقه لما ترتب عليه من
منفعة ولا يفعل ذلك إلا الله رب العالمين ، فثبت ضرورة الإيمان بوجود

وهو أن الأجسام تماثلة متفقة الحقيقة ، لتركيبها من الجواهر المتجانسة ، على ما عرفت . فاختصاص كل من الأجسام بما له من الصفات جائز ، فلا بد في التخصيص من مخصص له . *

* أراد الشيخان التفرقة بين مفهومين كل منهما يثبت به امكان الأعراض ، وهما :

- الأمر الأول : تماثل الأجسام في حقيقتها .
- الأمر الثاني : تخالفها بما يخص كلا منها .

أما الأول : وهو تماثلها - الأجسام - فهذا قائم على اعتبار أن كافة الأجسام مركبة من جواهر متجانسة في التركيب ، لما سبق قوله . ومن أن العالم الجوهري مركب من جواهر فردة باعتباره جسما ، وكل جسم مركب من هذه الجواهر ، وبالتالي يقع التماثل بين كافة هذه الأجسام .

أما الثاني : وهو تخالفها بما يخص كلا منها فبيّن من أن كل جسم له صفات معينة ، من الطول والعرض والعمق ، والألوان والأحجام والأشكال ، بل أنك عند حسابه عدّا لا تستطيع القول بأن الأول هو الأول الى ما لا نهاية ، وإنما تقول على أحدهما هذا رقم ١ ، ثم على الثاني رقم ٢ ، وهلم جرا ، إذن وقع التخالف والتمايز بينهما جميعا .

فمع أنها مشتركة في الجسمية ، إلا أنها مختلفة في الأوصاف ، وبالتالي نقول ، أن اختصاص كل جسم منها بماله من الصفات أمر وارد ، ومن ثم يحتاج كل جسم الى مخصص يملئ هذا الجسم صفاته ، ويملئ الثاني صفاته وهذا المخصص لا يمكن أن يكون الجسم نفسه ، وإنما لابد من مخصص ، وهذا المخصص هو الله ، سبحانه وتعالى ، والوحدانية لذاته .

فمثلا السماوات باعتبارها أجساما ، فان كل واحدة منها تختلف
عن الأخرى في الأوصاف ، وان اشتركت في الجسمية ، فهذه الاولى
وتلك الثانية . . . الخ ، وكذلك الأرضون السبع مشتركة في الجسمية
ومع هذا تخالف كل واحدة الأخريات بما لها من الصفات التي لا تنطبق
الا عليها ، وهذا التخالف هو التخصيص ، ولا يكون من ذاتها ، انما
لا بد من مخصص له من صفات الجلال والكمال ما لا ينطبق على أحد
سواه .

بل ان النبات أجسام ومع هذا فالنخل يخالف التوت ، والعنكب
يخالف اللوف ، والبرتقال غير التفاح ، وكلها يقع الاشتراك بينها فسي
الجسمية ، لأنها جميعا أجسام ، ولكن كل منها له صفات مميزة من لون
وحجم وخلافه ، وطبقا لهذا فان هذه الصفات المميزة لا يمكن أن تكون
من ذات الأجسام ، وانما من مخصص له القدرة التامة العاملة الشاملة ،
وله مطلق الإرادة المخصصة ، وله العلم المحيط الكاشف ، ولا يكونون
ذلك الا الله اللطيف الخبير ، فثبت ضرورة وجود الله سبحانه وتعالى .

ثم بعد هذه الوجوه الأربعة نقول : مدبر العالم • ان كان واجب الوجود ، فهو المطلوب ، والا كان ممكنا • فله مؤثر ويعود الكلام فيه ، ويلزم اما الدور أو التسلسل ، واما الانتهاء الى مؤثر واجب الوجود لذاته • *

* بعد أن عرض الشيخ الوجوه الأربعة التي أشار اليها في صـ دور المسلك الأول ، حاول بلورة المسألة عنده سالكا دليل الامكان ، فقال ، مدبر العالم ان كان واجب الوجود ، فهو المطلوب اثباته ، وينتهى الأمر الى اثبات وجود الله تعالى على ما هو موضوع هذا المقصد ، ويتم المراد ، وان لم يكن مدبر العالم - فرضا - واجب الوجود ، فلا شك أنه سيكون ممكنا ، ويحتاج الى مؤثر ، ثم يقال نفس القول على المؤثر وهكذا حتى يقف الأمر عند حد اثبات واجب الوجود ، لأن المعبسوف أن " كل من وجب افتقار العالم اليه لا يكون وجوده الا واجبا " (١) •

كما تحدث عن كل من الدور والتسلسل حيث يتم الانتهاء الى ابطال الدور ، وابطال التسلسل ، واثبات واجب الوجود لذاته ، وهو الله سبحانه وتعالى ، وهو المطلوب ويحسن بنا أن نقدم تعريف الدور والتسلسل والأنواع التي ترجع اليها •

(١) الشيخ عبد السلام اللقاني - اتحاف المرید علی جوهرة التوحيد ص ٥٩ ط الحلبي •

﴿ الفصل الثالث ﴾

((موقف العلماء من الدور والتسلط))

أولا : الدور

أ — تعريفه : الدور هو دوران الشئ " حول نفسه " ، ورجوعه لمبدئه كما

يعرف بأنه : " توقف الشئ " على ما يتوقف عليه " (١) .

ب — أنواعه :

١ — الدور المصريح هو توقف الشئ " على ما يتوقف عليه بمرتبة واحدة

ومثاله محمد أوجد خالدا ، وخالدا أوجد محمد ، فالتقدم ،

والتأخر هنا بمرتبة واحدة ، والمراد بها الواسطة وهو خالد .

٢ — الدور المضمّر ، هو توقف الشئ " على ما يتوقف عليه بمراتب .

٣ — الدور المعنى : وهو توقف كل عل صاحبها الآخر ، وهو موجود

بين كل متلازمين . (٢)

٤ — الدور السبقى : وهو توقف الشئ " على نفسه " ، حتى يكسبون

الشئ " سابقا ولاتأخرا ، ومتأخرا ولا متأخرا ، ومؤثرا ولا مؤثرا

وأثرا ولا أثرا ، وأنه هو ، وأنه ليس هو ، وهذا الدور مستحيل

• ضرورة

والدور بأنواعه باطل متى روعي فيه أمر نتائجه ، وكان الدور محصورا

اللهم الا الدور المعنى فانه يقبل لأنه لا يترتب عليه انكار بدهيات ، أو طعن

في ضروريات ، فلا استحالة فيه ، إذ أنه قائم على اتحاد السبب المقتضى

لهما معا — أطراف الدور المعنى — ، ولكن لا توقف على الحقيقة

(١) الشريف الجرجاني التعريفات مادة دور ص ٩٤ .

(٢) هناك فرق بين " الدور وتعريف الشئ " بنفسه ، هو أن الدور يلزم تقدمه

عليها بمرتبتين ان كان صريحا وفي تعريف الشئ " بنفسه يلزم تقدمه على

نفسه بمرتبة واحدة المصدر السابق ص ٩٤ .

بينهما انما هو كالتعريف الاضافى الاعتبارى قياسا (١) .

وقد لفت الشيخ الأمير فى حاشيته الأنظار الى وجه يبطل به الدور كلية ، هو : " أن مجموع ما فى الدور حادث ، ضرورة حدوث كل جزء ، فلا بد للمجموع من مؤثر ، فإما نفسه وهو هذيان ، أو بعضه قالش لا يكون علة لنفسه وغيره ، فتعين أنه خارج عنه ، فليكن هو المؤثر فى كل جزء ، وانتقض الفرض فليتأمل " (٢) .

والشيخ الأمير قرر بطلان الدور بناء على كون الفاعل أحادث فعلا ، ثم صار الفعل المحدث فاعلا ، ولا شك أن هذا حادث ضرورة أنه لم يكن ثم كان ، وإذا ثبت هذا على أفراد الدور فقد ثبت كذلك على مجموعهم ، وما يصدق على الجزء ينسحب حتما الى سائر أفرادهم ، لوجود المماثلة فى كل منها .

لكن ربما يقال : ان هذا الابطال قائم على مجرد الفرض وليس الواقع ، أهو الوجود الخارجى ؟ والجواب : أننا نبطل الدور أيضا بالفرض ، فكما أثبتوه فرضا ، فإنا نبطله على هذه الناحية ، بصرف النظر عن وجوده فى الواقع الخارجى من عدمه ، هذه ناحية .

(١) الشيخ محمد الأمير — حاشية محمد الأمير ص ٦٠ بتصرف .

(٢) الشيخ محمد الأمير — حاشية الأمير ص ٦٠

.....

وناحية ثانية هي أن الموجودات أنواع ثلاثة :

النوع الأول : موجود في الذهن ، أي ثابت ومتحقق فيه .
وذلك كوجود الباري جل علاه ، " صفاته الوجودية " وفي ذاتنا
وصفاتنا كذلك ، فأنها من حيث استحضارها في الذهن يقال لها
موجودة ، أي ثابتة فيه " (١) .

النوع الثاني : موجود في نفس الأمر : أي موجود بقطع النظر عن
اعتبار آخر .

وذلك كالذات الباري من حيث هي على الكنه والحقيقة : فأنها
موجودة في نفس الأمر ، وكذلك الأشياء الموجودة تحت الأرضين أو
فوق السموات التي لم تخطر بذهن أحد ، فأنها موجودة في نفس الأمر
أي في نفسها لا في الذهن لعدم خطرهما فيه " (٢) ومع هذا فهن
لا تحتاج إلى وسيط يمثل اعتباراً حتى يمكن التعرف عليها .

النوع الثالث : موجود في الخارج : أي خارج الأعيان بحيث يمكن
رؤيته لو أزيل الحجاب ، وذلك كاللوح والكرسي والعرش والقلم ، لأن كل
موجود في الخارج موجود في نفس الأمر ، وليس كل موجود في نفس الأمر
موجوداً في خارج الأعيان ، ومن المقرر أن " الوجود في خارج الأذهان
هو الوجود في نفس الأمر " (٣) باعتبار أن الوجود في نفس الأمر أعم من
الوجود في الخارج .

(١) الشيخ عبد الله بن حجازي الشرقاوي . حاشية الشرقاوي على شرح

الهدى ص ٣١ .

(٢) الصدر نفسه ص ٣١ (٣) الصدر نفسه ص ٣١ .

.....

إذا تحقق هذا فلا شك أن الدور قائم على أحد هذه الأنواع من الوجود ، فإبطاله كذلك على هذا النحو الذي ورد به ، حتى لو جاء الفرض في الطريق كمعبر أو جسر فالمنازلة قائمة ، والمنازعة مستمرة ، وإبطال الدور بأنواعه أمر قائم ، بل إن الإقرار به مستحيل .

ثانيا : تعريف التسلسل :

التسلسل هو ترتيب أمور غير متناهية ، فكل دور تسلسل في المعنى "

كما يعرف بأنه : "توالي عرّض العلّية والمعلولية" لا إلى نهاية بأن يكون كل ما هو معروض للعلّية معروضا للمعلولية ، ولا ينتهي التسي ما تعرض له العلّية دون المعلولية فإن كانت المعارضات متناهية فهو الدور بعرضية ، أن كانا اثنين ومتراتبين أن كانا فوق الاثنين ، والا فهو التسلسل (١) .

٢ - أنواع التسلسل :

(١) تسلسل الحوادث : وهو تسلسل العلل والمعلولات ، فكل علّة لها معلول ، وكل معلول لابد له من علّة ، وكلها حوادث مستندة إلى بعضها ، استناد المعلول للعلّة ، والفرع للأصل .

(١) التعريفات ص ٤٨

(٢) الشيخ محمد الأمير - حاشية الأمير ص ٦٠

.....

(٢) تسلسل الأعداد : وهو يقوم على أن الأعداد تتسلسل السى
 بالانتهاء له ، وربما استخدموا اصطلاح اللانهاى فى الأرقام
 الحسابية تيسيرا لوصول الى أعداد الكائنات فى الكون كله ،
 بحيث يكون مفهوم العدد هو التسلسل الى ما لانهاية له ، ومنه
 تسلسل السنوات والزمان .

(٣) تسلسل الممكنات : ومعناه أن كل ممكن سبقه ممكن آخر ، ولحقه
 ممكن بعده ، وتظل هذه الممكنات متسلسلة كالنطفة التى يأتى
 بعدها الحيوان الناضج عنها ، وتسلسل النبات من بذوره ،
 وأنهار المياه من قطرات المطر الى آخره فانها جميعا ممكنات
 متسلسلة الى ما لانهاية له سواء فى الماضى ، أو فى المستقبل
 على ما يزعمون .

(٤) تسلسل الاعتبارات : وهو يقوم على وجود هيئة مجتمعة وجسودا ،
 اعتباريا لازيادته فى الخارج على وجودات الآحاد ، المنبثقة
 فيه .

وكل هذه الأنواع من التسلسل ، سواء التى ذكرت أم التى لم
 تذكر قد تناولها علماء الاسلام وأثبتوا بطلانها بطريق أو آخر حتى ينتشر
 الأمر الى اثبات موجود واحد هو الذى ترجع اليه الموجودات كلها
 ضرورة ، وهو الله سبحانه وتعالى ، ويحسن بنا أن نذكر بعض جهودهم
 فى ابطال التسلسل بكافة أنواعه .

.....

ب - جهود العلماء في ابطال التسلسل :

ذكر العلماء لابطال التسلسل وجوها عديدة ذكرت في المطولات والشرح والحواشي ، وها نحن نحاول تقديم جانب منها حسب ما تسمح به الظروف ، ومن هذه الوجوه التي ذكروها لابطال التسلسل مايلي :

الوجه الأول : بطلان التسلسل بحدوث أجزائه :

وهذا الوجه قائم على أن كل أفراد التسلسل حادثة في أفرادها وحادثة في جملتها ، والمعلوم أن الشيء لا يكون علته لنفسه وغيره ، فتعني أنه خارج عنه ، فليكن هو المؤثر في كل جزء من أجزائه ، كما أن المجموع يشعر بالتناهي ، وفيه اجتماع العلة مع المعلول في الشيء الواحد ، وهو مخالف لبد هيأت العقول .

فان قالوا " المجموع حادث مستند لفرد من سلسلة أخرى لانهاية لها ومجموع الثانية مستند لفرد من ثلاثة لانهاية لها وكذا " (١) ولكن الرد عليهم سهل يسير إذ يمكن القول بأن السلسلة الثالثة حكمها حكم ما سبق من السلسلتين الأولى والثانية إما أن تكون حادثة بحدوث أفرادها ، أو حادثة بحدوث المجموع ، وينتهي القول الى اثبات حدوث لكافة الأجزاء ، ومن ثم يتعين احتياجها الى الباري جل علاه .

الوجه الثاني : بطلان التسلسل بالقطع والتطبيق :

" وهو عمدتها وأشهرها بأن تفرض السلسلة من الآن لما لانهاية له في الأزل ، وتقطع أخرى من الطوفان مثلا لما لا أول له ، وتطبق أول

(١) الشيخ محمد الأمير - حاشية الأمير ص ٦١ .

الأخرى ، وترسلها هكذا الى الأزل ، فاما أن يتساويا فيلزم مساواة الزائد للناقص ، أو يتفاوتا فليس إلا بقدر من الطوفان السى الآن ، والتفاوت بالمتناهي يستلزم تناهيهما * (١)

المثال بالرسم التوضيحي :

السلسلة الأولى ————— من الآن — الى ما لانهاية له نفسى
• جانب الماضى •

السلسلة الثانية ————— من الطوفان الى ما لانهاية له نفسى
• جانب الماضى •

اذن التى من الطوفان قطعت عند الطوفان ، فتوقفت عندها
سلسلة الحوادث فرضا ، وهو معنى القطع •
أما الثانية فكانت أطول لأنها من الأزل الى الآن ، وما بين
الطوفان والآن فترة زمانية بعيدة ، وتسلسل حوادث متعاقبة •

نأتى الى أمر التطبيق :

وهو أن نأتى بكل حلقة من الأولى مع كل حلقة من الثانية على
سبيل التطبيق ، ومن ثم فيلزم أحد أمرين :
الأولى : تساويهما • الزائد بالناقص ، وهو محال •
الثانى : تفاوتهما — بأن تكون الطويلة طويلة ، والقصيرة قصيرة فيحدث
تفاوت بقدر ما بين السلسلتين من حوادث هى من الطوفان
الى الآن • (٢)

(١) المصدر السابق نفسه ص ٦١

(٢) المصدر نفسه ص ٦١ وفيه أخذ ورد يحتاج اليها المتخصصون حيث
فيها فائدة كبيرة ليرجع اليها من شاء •

ثم نأتى لهذا القدر الذى تم التفاوت فيه فنراه محصورا بين
الطوفان والآن ، ومادام محصورا فلاشك أنه متناه ، وحيث أنه جزء
لواحدة منهما ، ومشارك بينهما ، وقد وقع فيه التناهى ، من ثم
فإن كلا من السلسلتين يتناهى طبقا لهذا المعنى الوارد ، وثبتت
ابطال التسلسل على هذا الوجه أيضا ، وحيث ثبت ابطال التسلسل
فقد وجب اثبات وجود خالق للكل هو الله رب العالمين .

الوجه الثالث : ابطال التسلسل بتلازم العلية والمعلولية :

ومضى هذا الوجه هو أن هناك تلازما بين العلية والمعلولية هو
تلازم التضاييف ، كالأبوة والنبوة ، " بحيث لا يتحقق أفراد من هذه إلا
وقد تحقق بقدرها أفراد من هذه ، ألا ترى متى تحقق عشر أبوات فلا بد
من تحقق عشر بنوات معها ، وإن كان الأبن الأخير يوصف بالنبوة ، لا
الأبوة ، فالجد الأعلى بعكسه ، فقد تكافأ ، وعلى تقدير سلسلة
العلل المؤثرة غير متناهية يلزم تخلف هذا المجنوع عليه عند العقلاء ،
وذلك أن الأخير يوصف بالمعلولية دون العلية " (١) كما أن الأول الجد
يوصف بالعلية دون المعلولية .

ومضى كانت علاقة التلازم بين العلية والمعلولية على هذا النحو
قائمة أمكن القول : بأنها من أيسر الطرق لابطال القول بالتسلسل ، كما
يمكن ابطاله على رأى الامام السعد بالقطع والتطبيق الذى سلف فمضى

.....

الوجه الثاني ، وهو يقوم على تطبيق مبدأ سلسلة المعلولات ، وهي من الأخير على مبدأ سلسلة العلويات ، وهي لامحالة مما قبل الأخير فان تساويا بحيث يكون كل فرد من هذه بازاء فرد من هذه ، وهكذا ، لزم مساواة الزائد للناقص ، والا لزم عدم التلازم بينهما وكلاهما محال^(١)

الوجه الرابع : ابطال التسلسل بالفارق بين الأخير من السلسلة وما قبله .

وهذا الوجه قائم على أساس ملاحظة آخر فرد من أفراد السلسلة وما قبله مباشرة ، فيظهر أن آخر حلقة في السلسلة تضم الأخير من أفراد التسلسل ، وهذا الفرد الأخير متناه لأنه محصور من حيث هو آخر ، وبالتالي تكون المسألة في التسلسل قد انقطعت .

يقول الشيخ الأمير : " الرابع أن ما بين الأخير وكل فرد من السلسلة متناه ضرورة حصره بحاصرين ، فوجب تنهاى السلسلة فإنها لاتزيد على مجموع ذلك إلا المبدأ والغاية " (٢) .

الوجه الخامس : ابطال التسلسل بضرورة سبق العلة .

لأنه من القواعد وجود سبق العلة ، فلا بد من فرد لها ليس معلولا ، وإلا كانت العلة والمعلول سببين في التعاقب^(٣) أما كيف

(١) المصدر السابق ص ٦٢ .

(٢) المصدر نفسه ص ٦٢ ولمزيد بيان الرجوع الى المواقف للامام العبد في مبحث ابطال التسلسل الموقف الثاني المرصد الخامس في العلة والمعلول المقصد الثامن في التسلسل وكونه محالا وقد اكتفى بهذه الوجوه الأربعة . (٣) المصدر السابق ص ٦٢ .

ذلك ، فلأن العلة يجب لها سبق معلولها حتى ينشأ عنها ، وبالتالي فلا
من فرد لها يسبقها ، ولا يكون معلولا لها ، وإنما تكون هي علة ، وهي
معلول ، فكيف لها أن تسبق نفسها وتتأخر ، كما أن السبق أمر اعتباري
واشباته ابطال للتسلسل على ما مر .

الوجه السادس : ابطال التسلسل بالضرورة العقلية :

وذلك أن السلسلة " اما أن تنقسم بمساويين أو لا ، والا لارتفع
النقيضان فتكون اما زوجا أو فردا ، وكل منهما متناه ضرورة حصره بين
حاصرين ، فإن كل زوج أقل من الفرد بحده بواحد ، وأكثر منه قبليه
بواحد ، كالأربعة بعد الثلاثة وقبل الخمسة ، وكذا الفرد مع الزوج
كالثلاثة بين الاثنين والأربعة " (١) .

وهذا الوجه ملاحظ فيه انقسام أفراد السلسلة الى :

أ - متساويين ، كأن تقسم السلطة نصفين متساويين فرضا ، وعلى
سبيل الحصر ، حتى لا يرتفع النقيضان .

ب - غير متساويين . فمثلا يكون أحد النصفين منتهيا برقم فردى بينما
الآخر منتهيا برقم زوجي ، أو العكس .

فاذا كان النصفان متساويين : بأن كانت نتائجهما واحدة فردا
أو زوجا ، أو كانا غير متساويين ، بأن كان أحدهما زوجا والثاني فردا

(١) المصدر السابق ص ٦٢

.....

— فلاشك أن التسلسل على هذا النحو باطل ، أما لماذا ؟ فلأننا لو فرضناه فردا فقد انحصر في فرديته والمنحصر متناه ، ولو فرضناه زوجا ، فهو أيضا متناه ، لأن الزوج أقل من العدد الذي بعده ، بواحد فمثلا : ٢ أقل من ٣ بواحد ، وأكثر مما قبله بواحد ، وهذا كلها منحصرة ، والمنحصر متناه . فثبت أن التسلسل باطل .

الوجه السابع : ابطال التسلسل بتقسيم السلسلة :

ومؤدى هذا الدليل هو أن " السلسلة محتوية على أحساد وألوف ، فإن كانت عدة آحادها مساوية لعدة جملها اذا قسمت ألوفها لنزوم مساواة الآحاد للآلوف ، وإن تفاوتنا فيقدر متناه ، إذ ليس إلا بقدر ما يزيد ، الألف على الواحد ، والمتفاوت بالمتناهي متناه " (١) .

فكان هذا الوجه يراعى فيه مبدأ التقسيم النظري بين أحساد السلسلة وآلافها ، بأن نجعل من ١ — ٩٩٩ قسما مستقلا ، ونقسم نجعل آلافها كما جعلنا آحادها قسما مستقلا كذلك ، وليكن مثلا

٩٩٩ ألف إذن معنا قستان هما :

أ — ٩٩٩ واحد

ب — ٩٩٩ ألف

فإذا قلنا ان القسمة أ — مساوية للقسمة ب — رغم أن (أ) كلها لاتساوى إلا واحدا من (ب) التى هى جمل الآلاف — كما . مساواة الآحاد

(١) حاشية الشيخ الأبيرو ص ٦٢

الموجودة بالقسمة (أ) مع الألف الموجودة بالقسمة (ب) ، ولا يقول بهذا عاقل لأن الفرق كبير جدا ، وإذا قلنا ان بينهما تفاوتًا فلاشك أنه انحصر في الإحاد الموجودة بالقسمة (أ) ومادام قصد انحصر فلاشك أنه تنهى والمعروف ان التفاوت بالقدر المتناهى يكون متناهيا . فثبت أن التسلسل باطل على هذا الوجه أيضا . (١) .

وهذا الوجه والذي قبله سلف تناول بعض موادهما في الوجوه السابقة عليهما فلي تأمل . ونعد بالرجوع اليها وتوضيحها ان شاء الله رب العالمين .

الوجه الثامن : الاضطراب والانقطاع :

ومجمل هذا الوجه قائم على أن كل فرد في التسلسل لابد أن يحكم " بأنه فرغ قبله غيره ، فإما أن تستمر سلسلة الأحكام فتكون أزلية ، وهي مسبقة بسلسلة المحكوم بوجودها قبل ، فيلزم سبق الأولى - من السلسلة - للأزلى ، وهو تناقض ، اذ المتأخر ليس أزليا ، أو تنتهى لفرد لا يحكم بأنه فرغ قبله غيره فتقطع السلسلة لكن هذا انما يتم اذا لزم من سبق الفرد للفرد سبق المجموع للمجموع (٢) ،

(١) أشار الأمير الى أن هذه الزيادات من الرابع حتى السابع استفادها من شرح المقاصد الذي اقتصر على هذه السبعة في بحث إبطال التسلسل من كتابه شرح المقاصد .

(٢) حاشية الشيخ محمد الأمير ص ٦٢ .

.....
ورغم وجاهة هذا الوجه إلا أن عليه ضرورة إثبات أمور كثيرة حتى يسلم هو من الضغط الفكري عليه ، من ذلك اثبات الحكم ، وصحة الحكم ، وكونها أمورا حقيقية أو اعتبارية ، موجودة في الذهن ، أو في الخارج ، أو في نفسها .

مع أن التحقيق قائم على أن " الحكم بل صحته أمور اعتبارية لا يثبت لها في الخارج " (١) وأن كان لها ثبوت في نفس المستدل بها أو المعتبر لها ، فيبطل التسلسل ، وثبت احتياج الكل إلى خالق قادر هو الله تعالى .

الوجه التاسع : ضرورة اجتماع الوجود والعدم :

أما كيف . فلنا إذا قلنا بالتسلسل ، فلا شك أن " كل شيء مسبق بعدمه الأزلي ، وقدم السلسلة يستدعي وجود الأفراد في السلسلة أزلا ، فاجتمع في الأزل وجود ذلك الوجود وعدمه " (٢) في آن واحد وهو باطل لأن معناه أن تكون السلسلة موجودة في أفرادها ولا موجودة ، وعدمية في أفرادها ولا معدومة ، أو يجتمع الوجود والعدم في آن واحد في شيء واحد ، وهو محال .

(١) المصدر السابق ص ٦٢

(٢) المصدر السابق ص ٦٢

الوجه العاشر : عدم وجود فراغ لانتهائي :

ومعنى هذا الوجه هو أن القول بالتسلسل يلزم عليه اثبات وجود فراغ لانتهائي حتى يستوعبه ، لأن القول يلزم فراغ ما لانتهائية له قول باطل " إذ أن كل شيء له بداية حتى الفراغ نفسه ، وربما يقال : أن الفراغ فيما لا يزال ، وعدم النهاية من طرف الأزل ، لكن هذا القول مدفوع ، وحاصل الدفع هو " أن معنى حوادث لانتهائية لها ، أنه دخل في الوجود حوادث فقد حصرها الوجود وفرغ منها متعينة ما وجدت ، فكيف تكون لانتهائية لها ، هذا تناقض وتهافت " (١) ، قائم على اثبات التسلسل حالة كونه معتمدا على القول بوجود فراغ ما لانتهائية له ، ومن ثم : فقد بطل التسلسل ، وثبت أن للكائنات نقطة ابتداء ، خلقها الله تعالى ، وهو وحده العالم بها .

الوجه الحادي عشر : ابطال التسلسل بحدوث أفراد .

ذلك أن كل فرد في السلسلة حادث ، وحيث كان كل فرد حادثا فقد كان " مجموع السلسلة حادثا قطعاً ، ضرورة أنه لا وجود للكامل إلا بأجزائه ، وللجنس إلا بأفراده ، فان الزمونا التسلسل في المستقبل كنعيم الجنة ، قلنا : هذا يرجع لعدم وقوف مقدرات القادر المطلق عند حد ، وما قلتم به يرجع لوجود الممكن أزلا ، وهو محال بالطبيع لا تتعلق به القدرة " (٢) .

(١) المصدر السابق نفسه ص ٦٢

(٢) حاشية الأمير ص ٦٢

وهكذا انتهينا من عرضنا لوجوه ابطال التسلسل بأنواعه ، وكما
أبطلنا الدور بأنواعه ، فقد أعاننا الله تعالى على اثبات أوجه بطلان
التسلسل بأنواعه ، ولعلك تلاحظني قد سرت منك شوطا في المسألة
ما كان أغناك عنه ، لكن ما الحيلة وقد وقعت على دَرٍّ أخاف عليها ان
لم أودعها لدىك أمانة بين يديك ، تغشاها وقت حاجتك اليها ، ان
لو تركتها وأدبرت عنها أنا ، ثم حاولت أنت الحصول عليها فمن أين
لك بسها ، وأنت احدى الكواعب الناعمة وما تزال معلوماتك تمثل غادة
في غصن ندى .

أترانى قد أطلت معك الحديث ، وأطلت عليك القول ، لكن
ماذا أنا فاعله ، وقد وقعت بين أمانتين أخشى اضاعة لهتهما أو
لاحداهما ، أما الأولى : فهي العلم الذى تنقف على أبوابه وتحسن
طلابه ، وتنظر أعقابه ، وتفكر فى ثوابه ، وحيث وجدته أمانة بين يدي
فلا بد من صيانتها ، وإخراجها من بين السطور ، وما تحت الكلمات
واقتناصها من خلف المعانى المجهدات .

وأما الثانية : فهو أنك طالب العلم ، الذى جعل الله له أجر
شهيد ، وأثبت أنه من حجج الله على غيره ، ومن تقبل لهم الشفاعة
كما أنهم أهل الخوف من الله والخشية له ، فهل أضيعك أنا وقد كرمك
الله ، ماذا أنا فاعل يوم أن ألقيه ويسألنى عن أماناتى وعلى وما أنا
صانع فيه ، تقبل عذرى يا أرحم الراحمين ، وأجعلنى عندك مسس
العقبولين ، ورفقنى لما فيه رضاك والخير لأمة المسلمين .

والأول بقسميه باطل لما مر ، في مرصد العلة والمعلول من
الأمر العامة ، فتعين الثاني وهو المطلوب ، ولا يذهب عليك أن
ما ذكره تطويل ورجوع بالآخرة الى اعتبار الامكان وحده ، والاستدلال
به * *

* قصد الشيخ اثبات أن الدور والتسلسل باطلان ، وهو القسم
الأول مما سبق أن عرضه ، ويبقى القسم الثاني ، وهو انتهاء الموجودات
في العالم الى مؤثر واجب الوجود لذاته ، وهو الأمر المطلوب الذي
تم اثباته أثناء الحديث عن ابطال الدور والتسلسل .

ويبدو أن الشيخ الجرجاني يميل الى أن اثبات وجود الله تعالى
يتم بطريق دليل الامكان ، أقرب ما يتم بالأدلة الأخرى ، لأنها
تذهب بصاحبها الى جدل طويل ، وتقسيم للعالم كبير بجانب أنها
في النهاية ترجع الى دليل الامكان الذي أحبه المتكلمون من المتأخرين
دون إعلانهم عن هذا الحب ، أو اظهار نزعتهم نحوه ، خشية أن يقال
أن المتكلمين مع الفلاسفة يتعاطفون .

وربما عبر الشيخ البرعشي عن هذا المكنن حيث قال : " البرهسان
على وجود واجب الوجود ، وفيه مسالك كثيرة والمشهور منها اثنان :
النسلك الأول للمتكلمين : أعلم أن العالم ، اما جوهر أو عرض ، وقد
يستدل على وجود الصانع بكل واحد منهما ، اما بامكانه أو حدوثه بنسب
على أن علة الحاجة عند المتكلمين ، اما الحدث وحده أو الامكان مسبق
الحدث شرطاً كان الحدث أو شرطاً فهذه وجه أربعة " (١) والملاحظ

(١) الشيخ البرعشي - نشر الطوابع ٢١٩ مكتبة العلوم الحصرية ط ١

.....

أن الشيخ البرغوثي قدم الامكان على الحدث ، ما يشير من طرف خفي
الى اعتداده به في الذهن كما هو في الذكر ، فليتأمل .

ويمكن الجمع بين الاتجاهين على النحو الذي قرره الشهرستاني
حين قال : " سلك المتكلمون طريقين في اثبات الصانع تعالى ، وهو
الاستدلال بالحوادث على محدث صانع ، وسلك الأوائل طريقا آخر وهو
الاستدلال بامكان السمكات على مرجع لأحد طرفي الامكان " (١) .

وطبقا لهذا فمن اتجه نحوه ليل الحدث فلا شك أن له مسلكا
اتبعهم فيه ، ومن سلك الامكان فما شك أنه ثلثا في ضياء نواته بوقته
فسار معه ، ولم يتلغا فيه ، وكلاهما يؤدي المطلوب منه ، والله اعلم .

(١) الامام الشهرستاني - نهاية الاقدام في علم الكلام ص ١٢٤ ، ١٢٥

والمشهور : أن المتكلمين استدلوا بأحوال خصوصيات الآثار ،
على وجود المثير ، فقالوا : أن الأجسام محدثة لما مر ، فكذا الأعراض
فلا بد لها من ضائع ، ولا يكون حادثا ، والا احتاج الى مثير آخر ،
فيلزم الدور أو التسلسل ، أما الانتفاء الى قديم ، والأولان باطلان
والثالث هو المطلوب . »

« قرر الشيخ أن المشهور من الأدلة لدى المتكلمين ، هو استدلالهم
بأحوال خصوصيات الآثار ، باعتبار أن الأحوال المتبدلة تمثل أعراضا
قائمة ، كما أن الأمراض المنتقلة لا تخلوا عن أحوال لها تقوم فيها وتعتبر
بها ، كما أنهم - المتكلمون - قد يعبرون بأحوال عن دليل الحدث
في الأعراض على ما سبق ذكره في وجه حدوث الأعراض (١) . »

على أن يسلوك الحدث ، أو دليل الحدث عند المتكلمين قد
انتهى الى اثبات واجب الوجود ، لكن الشيخ ههنا عرض دليل الحدث
ههنا أولا حدوث الجواهر ، ثم قاس عليها الأعراض ، وليس العكس كما
أنه حاول اثبات حدوث الأجسام باعتبارها صورة العالم الجوهرى المنصرى
ثم ينسحب الحكم على الموجودات المخلوقة غير المنصرية ، وهى طريقة
سهلة المأخذ ، قريبة المنال .

وبعد أن أثبت حدوث الأجسام لجأ الى اثبات حدوث الأعراض على
وجه الاجمال ، انتهى الى أن للأجسام والأعراض صانعا حكما قد يسا
ضرورة ، ولو كان حادثا لاحتاج الى مثير آخر وهلم جرا ، ويلزم بعد ذلك
على القول باحتياج العالم الى مثير آخر أحد أمور ثلاثة هي :

(١) الوجه الثالث من أوجه اثبات وجود الله ، وسبقت دراسته فى هذا
الكتاب فليرجع اليه من شاء .

.....:

١ - الدور : وقد ثبت بطلانه بكافة أقسامه ، عدا الدور التَمَيُّز على ما سبق بيانه .

٢ - التسلسل : وقد ثبت بطلان التسلسل بأنواعه ، وقد منا لذلك أحد عشر وجها .

٣ - الانتهاء الى قديم مؤثر ، وهو الله سبحانه وتعالى الذي خلق فسوى وقدر فهدى ، وهو المطلوب .

فثبت أن العالم كله محتاج في وجوده الى مؤثر حكيم قديم ، له كافة صفات الجلال والكمال ، وهو الله رب العالمين .

﴿الفصل الرابع﴾

((أدلة المعتزلة على اثبات وجود الله تعالى))

أدلة المعتزلة على وجود الله تعالى

سلف الحديث عن قضية الاستدلال على وجود الله لدى
السلف الصالح ، وكانت الإشارة أقرب ما يكون إلى المراد ، ثم
تحدثنا عن أدلة الباتريديّة بنوع من التفصيل الذي تقتضيه ظروف
الكتابة ، وهو ترتيب طبيعي .

ثم تحدثنا عن أدلة الأشاعرة ، رغم أن المعتزلة أسبق وجوداً
من الباتريديّة والأشاعرة ، وإنما الذي دفع إلى ذلك هو موقف الإمام
الايحي من عرضة أدلة الأشاعرة أولاً ، وكانت متابعتها أمراً لا مفر منه
من ثم كان الحديث عن أدلة المعتزلة لاحقاً مجازاة للإمام الايحي
الذي أشار فقط إلى المعتزلة لا إلى أدلتهم تفصيلاً ، فما هو
موقف المعتزلة ؟

موقف المعتزلة من إثبات وجود الله تعالى ، لم يذكر في هذا
المقصد على سبيل الاستقلال ، ويبدو أنه جاء بطريقاً في ثنايا المتكلمين
حسب ما ذكرهم الإمام الايحي وشارحه ، ولم أتبينه ، لذلك سأسوق موقف
المعتزلة من أدلة إثبات وجود الله تعالى ، على وجه الإجمال .

لم يعول المعتزلة على الدليل النقلى ، وإنما كان استدلالهم
قائماً على العقل وحده ، وربما يقال : لم فعلوا ذلك ؟ والجواب من وجوه
الأول : أن المعتزلة وجدوا في وقت كانت الفتن الإسلامية على أشدها
فاستخداهم الدليل العقلى لمواجهة المجادلين أمر طبيعى ، لأنهم من
غير المسلمين ، والدليل النقلى لا ينهض من مواجهتهم ، وإنما يلزمهم
الدليل العقلى ولذلك تملح المعتزلة به ، فإذا اتهمنا رواية الملقطى

.....

المتوفى سنة ٣٧٧ هـ وأن المعتزلة نشأوا أيام تنازل الحسن بن علي عن الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان ، لأنهم كانوا من أصحاب علي فاعتزلوا الناس ولزموا البيت والمساجد قائلين " نشتغل بالعلم والعبادة ، فسموا بذلك معتزلة " (١) كان لنا القول بأن دفاعهم العقلي عن العقيدة كان راجعا لرغبتهم القوية في حماية أصول الدين ، ولكن بمنهج المجادل حتى يكون أوقع في قلبه وأقرب الى غلبته .

وكان هذا منهج متقدم المعتزلة على أكثر تقدير ، أما منهج المتأخرين فقد اختلف كثيرا عن منهج المتقدمين ، سواء في الموضوعات التي تم تناولها ، أو طرق المعالجة ، والباحث الجيد يدرك هذه وتلك كما يمكنه التمييز بينها جميعا ، أما رجم الجميع بحجة أو أخرى ، فلا شك أن فيه نوعا من الغبن لا يرتضيه المسلم لنفسه ، باعتبار أصول دينه .

الثاني : أن اتجاه المعتزلة وإن كان اتجاها عقليا ، إلا أنه ليس اهمالا للنقل ، وإنما هو استلهام النقل في العقيدة والعبادة والسلوك ، واستلهام العقل في جدل المجادلين الذين لا يقرون بوجود الله ، ولا يؤمنون بدينه ، إذ أن المعتزلة لم يكونوا بدعا من القول ، أو تشازا في السلوك ، وبخاصة عند متقدميهم ، وكانوا مضطرين الى استخدام العقل .

(١) الدكتور / مصطفى حليم - منهج علماء الحديث والسنة من أصول الدين علم الكلام ص ٨٤ دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع بالاسكندرية .

.....

الثالث : اتساع الترجمة ودخول الثقافات المختلفة الى البيئة الاسلامية كل هذا القى عبئا على الفكر المسلم ، وكان الاتجاه العام يرشح الممتزلة الذين كانوا فرسان العقل ، وفصحاء بلاغة ، ورؤساء الفكر المنقول ، من ثم كان اتجاههم العقلي قائما على تلك المؤهلات التي سبقت ، وكانت لبنات قوية في بناء الفكر الاسلامي الاعترالي ، الذي قام اساسا على النقل ثم نهج منهج العقل فيما بعد ، فما هي أدلة الممتزلة على اثبات وجود الله تعالى ؟ لا شك أنه الدليل العقلي بأجزائه التي منها :

الدليل الأول : دليل الحدث :

يقوم هذا الدليل عند هم على معرفة أنواع الدلالة ثم تقسيم العالم الى أعراض وأجسام ، فما هي أنواع الدلالة أولا ، ثم ما هي أجزاء دليل الحدث :

أولا : أنواع الدلالة :

يقرر القاضي عبد الجبار أن : أنواع الدلالة أربعة هي :

١ - حجة العقل ٠ ٢ - الكتاب ٣ - السنة ٤ - الاجماع ٠

ومعرفة الله تعالى لاتنال الا بحجة العقل ، أما لماذا لاتنال معرفة الله الا بالعقل وحده ؟ فالجواب " أن ما عداها فرع على معرفة الله تعالى بتوحيده ، وعدله ، فلو استدللنا بشئ منها على الله تعالى والحال هذه ، كما استدلين بفرع للشئ على أصله ، وذلك لا يجوز " (١) ٠

(١) القاضي - عبد الجبار بن احمد - شرح الأصول الخمسة ص ٨٨ تحقيق /

د / عبد الكريم عثمان مكتبة وهبة ٠

ويكرر القاضى هذا المعنى ويردده كثيرا ، فمثلا يقول : " ان
الله تعالى لا يعرف ضرورة ، وكل ذات لا تعرف ضرورة ، فالطريق اليها
لا يمد واحد أمرين :

- أ - اما أن يكون حكما صادرا عنه .
- ب - واما أن يكون " فعلا واقعا من قبله " (١)

ونفس المعنى أكد ابن متويه (٢) حيث يقول : " التعلق فسى
الذوات لا يخرج عن وجهين :

- أ - اما أن يكون تعلق الفعل بالفاعل .
- ب - واما أن يكون " تعلق العلة بالمعلول " (٣)

اذن هم يذكرون أنواع الدلالة ، ويرجحون منها حجة النقل
لكن لا يهتمون غيرها ، انما يجعلونها في مرتبة تالية حين الاستدلال على
المقيدة مع المفكرين ، وليس مع المؤمنين .

ثانيا : أجزاء دليل الحدوث عندهم :

- أ - حدوث الأعراض .

(١) الصدر السابق نفسه ص ٨٩

(٢) قام الصديق الدكتور / سعيد مراد بتقديم رسالة علمية عن ابن متويه
يمكن الاستفادة منها .

(٣) ابن متويه - المجموع من المحيط ج ١ ص ١٠١ .

.....

حيث يقوم حدوث الأعراض على اثبات أولا أنها موجودة ، ثم
ثانيا على اثبات أنها حادثة ، فاثبات وجودها يسبق اثبات حدوثها
” ثم الانتهاء الى احتياجها لمحدث فاعل ، مخالف لنا ، وهو الله
تعالى ” (١) .

ب - حدوث الأجسام :

فيقوم على اثبات حدوث الأجسام بأحد طرق ثلاثة :

١ - الاستدلال بالأعراض على الله ، وصحة السمع ، ثم يستدل بالسمع
على حدوث الأجسام .

٢ - الاستدلال بالأعراض على الله ، ونعلم قدمه تعالى ، ثم نقول :
لو كانت الأجسام قديمة لكانت يشأ لله تعالى ، لأن القدم صفة من
صفات النفس ، والاشتراك في صفة من صفات النفس بموجب التعاضل
ولا مثل لله ، فيجب أن لا تكون الأجسام قديمة ، وإنما يجسب أن
تكون محدثة ” .

٣ - الاستدلال بالدلالة المعتمدة ، وهي أن ” الأجسام لم تنفك من
الحوادث ، ولم تنفك منها ، وبالم يخل من المحدث بتقدمه يجب أن
يكون محدثا مثله ” (٢) وهذا الوجه قائم على أساس اثبات الأكوان ،
واثبات أنها حادثة .

(١) القاضي عبد الجبار - شرح الأصول الخمسة ص ٩٢ .

(٢) المصدر السابق نفسه ص ٩٤ ، ٩٥ .

الدليل الثاني : الاحتياج :

ومؤدى هذا الدليل قريب من دليل الامكان الذى سلف ذكره
عند متكلى الأشاعرة ، أما كيف ؟ فلأنه يقوم على افتقار الأجسام والأعراض
واحتياجها الى من يخرجها من العدم الى الوجود ، وهذا المخرج
هو نفسه المحدث لها ، فهى مفتقرة اليه حتى يحدثها ، وهذا الافتقار
هو الاحتياج بعينه .

يقول القاضى عبد الجبار : " الأجسام والألوان وغيرها مفتقرة فسى
حدثها الى محدث ما ، اذ لا بد عند العلم بذلك من أن يكون له معلوم
وليس بعلمه الا الله عز وجل " (١) وهذا الدليل يؤدى الى الامكان كما
يؤدى الى الحدث ، فمتى رجع لأيهما كان له فيه نصيب .

الدليل الثالث : قياس الغائب على الشاهد :

وهو يقوم على عملية المقايضة بين أفعالنا الاختيارية ، واحداثنا
لها ، وكوننا فاعلين ، وهى محتاجة اليها فكذلك الأعراض والأجسام
محتاجة الى الله تعالى باعتباره الفاعل لها ، يقول القاضى عبد الجبار
" نعلم أولا اثبات حوادث هى أفعالنا ، ثم نعلم أنها انما كانت أفعالنا
لأننا أوجدناها وأحدثناها ، ومن حيث كانت محدثة احتاجت الى فاعل ،
ثم نعلم أن ذلك المحدث لا يجوز أن يكون الا خالقنا وهو القديم تعالى " (٢)

(١) القاضى عبد الجبار - المحيط بالتكليف ص ٧٥ تحقيق عمر عيسى - الدار
المصرية للتأليف والترجمة .

(٢) القاضى عبد الجبار بن احمد - المختصر فى أصول الدين ص ٢٠٧ ضمن
رسائل العدل والتوحيد ط دار الشروق القاهرة ١٩٨٧ م .

.....
أجل د ليل قياس الغائب على الشاهد ، لم يسلم من النقودات
القوية العنيفة ، سواء ذكره الأشاعرة أم استدل به المعتزلة حتى أن هذه
الانتقادات التي وجهت اليه لم تبق له ركنا يعول فيه عليه ، لدرجة أن
الأشاعرة أنفسهم فكروا في التوصل منه ، بعد أن وجهت اليه السهام
القوية التي لم يتمكن من ترويض ما أحدثته في بناء الدليل نفسه .

وجهة نظر : اثبات وجود الله تعالى بالضرورة العقلية :

حيث تقوم الضرورة العقلية ههنا ، على أساس أن هذه الأجسام
والأعراض كانت معدومة ، ثم وجدت ، وهي في ذات الوقت محتاجة إما
لاستمرار عدمها ، أو لاستمرار وجودها ، أو لتجدد وجودها ، بعد أن
خرجت من العدم الى الوجود ، وحينئذ تقرر الضرورة العقلية ما يلي :

- أ - هذه الأجسام إما أن تكون قد أحدثت نفسها .
- ب - أن يكون قد أحدثها غيرها .

لا يجوز أن تكون قد أحدثت نفسها ، لأن من حق القادر على
الشيء أن يكون متقدما على فعله ، فلو كان الجسم هو الذي أحدث نفسه
لزم أن يكون قادرا ، وهو معدوم ، والمعدوم لا يجوز أن يكون قادرا (١) ،
وهذا مما تحكم ضرورة العقل بكونه مستحيلا ، إذ كيف يكون معدوما قادرا
في نفس الوقت ، هذا على اعتبار أن الأجسام ربما تكون قد أحدثت نفسها

(١) شرح الأصول الخمسة ص ١١٩ .

.....

أما الثاني - أن يكون قد أحدثها غيرها - فينظر إلى هذا
الغير ، فإن كان مثلاً لها ، عاد الأمر إلى الوجه الأول وهو باطل ،
وإن كان المحدث لها غيراً مخالفاً ، فلا شك أنه قد ثبت وجوده بحكم
الضرورة العقلية ، وهذا الغير المخالف للأجسام كلها ، هو الله رب
العالمين ، فثبت أنه موجود ، وأنه قديم ، وأنه تعالى رب العالمين
إذن المعتزلة كان لهم جانب إيجابي في إثبات وجود الله تعالى .

﴿الفصل الخامس﴾

« أدلة الحكماء على اثبات وجود الله تعالى »

المسلك الثاني : للحكماء

وهو أن في الواقع موجودا ، مع قطع النظر عن خصوصيات الموجودات وأصولها ، وهذه مقدمة تشهد بها كل فطرة ، فان كسان ذلك الموجود واجبا ، فذاك هو المطلوب ، وان كان ممكنا : احتساج الى مؤثر ولا بد من الانتهاء الى الواجب ، والالزم الدور أو التسلسل ، وفي هذا المسلك طرح لمثمرات كثيرة ، كانت في المسلك الأول مسن بيان حدوث العالم ، وامكانه ، وما يتوجه عليه من الأسئلة والأجوبة عنها فانها سقطت ههنا كما ترى *

* لسنا ندري من من الحكماء عناهم ، لأننا نعلم أن للفلاسفة على اثبات الباري جل علاه أدلة من أبرزها دليل الامكان الذي يقوم على تقسيم العالم الى :

١ - واجب .

٢ - ممكن .

وهنا يسوق معنى الدليل نفسه ، لأن الفطر السليمة تشهد بوجود موجود كشف عن الوجود العدم ، فصار الممكن المعدم ، ممكنا موجودا ، ولا شك أن الذي حوّل المعدم الى موجود لا يمكن أن يكون مثلاً له ، أو أحد أجزائه . ولذلك ترى الشيخ يقرر أن هذا الموجود اذا نظر اليه بعيدا عن أحوال الموجودات ، أمكن التصديق بها باعتبارها موجودات تشهد بها الفطر السليمة ، والعقول النقية ، وقررها الحسن الصحيح .

ثم يعود الشيخ لتقرير أن هذا الموجود الذي تشهد به الفطرس
أما أن يكون واجبا ، فيقف أمر الدليل عند هذا الحد ، وهو اثبات
واجب الوجود ، وهو المطلوب ، وأما أن يكون هذا الموجود في الواقع
ممكنا كبقية السمكيات فيحتاج إلى مؤشر ، ويلزم الدور أو التسلسل (١) ،
وكلاهما باطل ، من ثم لابد من الانتهاء إلى قديم واجب الوجود ، وهو
الله رب العالمين .

ثم ينسب الشيخ إلى أن المسلك الثاني الخاص بالحكام قد تفادى
ملاحظات ، وتخطى حواجز كانت قائمة في المسلك الأول : وبخاصة فسي
دليل حدوث العالم وإمكانه ، ونظرا لأن هذا المسلك الثاني موجسز
ومركر فقد سقطت عنه كافة الأسئلة وتوفرت كل الأجوبة ، ثم توجه المجهود
المبدول إلى أمر آخر . غير أن الفلاسفة لهم على اثبات وجود الله
واجب الوجود - أكثر من دليل يحسن بنا أن نذكرها مجملته ثم تفصيل
بقدر ما يطبقه البحث ، واستعير عبارة الأستاذ العقاد التي يقول فيها
" نحن لا نحصى هنا جميع البراهين التي استدل بها الفلاسفة على وجود
الله ، فإنها كثيرة مشابه بعضها بعضها في القواعد ، وإن اختلف قليلا
في التفاصيل والقروص " (٢) .

(١) سبق الحديث عن الدور والتسلسل وأحكامهما فليرجع اليهما
من شاء .

(٢) الأستاذ / عباس العقاد - الله كتاب في نشأة العقيدة الإلهية
ص ٢٧ ط ٢ دار المعارف بصر .

.....

وأبرز أدلة الفلاسفة هي :

- (١) دليل الوجوب
- (٢) دليل العناية
- (٣) دليل الاختراع
- (٤) دليل الامكان العام
- (٥) دليل الامكان البحت (١)
- (٦) دليل انقطاع تسلسل الأسباب
- (٧) دليل الوجوب اللاذاتي
- (٨) دليل الغائي
- (٩) دليل الاخلاق أو وازع الضمير (٢)
- (١٠) دليل الاستكمال والاستقصاء

وهناك العديد من الأدلة أتت بها البياحث الفلسفية عسير

تاريخ رحلتها التي ما تزال مستمرة فعلى سبيل المثال توجد :

- (١١) البراهين الميتافيزيقية
- (١٢) البراهين الطبيعية
- (١٣) البراهين الأخلاقية (٣)

غير أنني سألتقط بعضها لذيوعها وشهرتها ، أو لتوارد ها فسى

مؤلفات الفلاسفة المسلمين ، ومن هذه الأدلة :

- (١) الدكتور / محمد غلاب - مشكلة الألوهية ص ١٥١ وهو يصور اثبات وجود الله تعالى عند الفارابي
- (٢) الاستاذ العقاد - الله كتاب في نشأة العقيدة الالهية ص ٢٠٧
- (٣) الدكتور / محمد غلاب - مشكلة الألوهية ص ٧١ بتصريف

(١) دليل الوجوب :

يتروك دليل الوجوب بين المتخصصين ، نظرا لوجود بعض الصعوبة فيه ، بخلاف دليل الامكان ، وذلك أن دليل الوجوب قائم على القسمة العقلية والتردد بين مانعة الجمع والخلو من ناحية ، كما أن فيه صورة دليل السبر والتقسيم من ناحية أخرى .
بيد أنه يلاحظ فيه اثبات التفرقة بين وجودين لموجودين أحدهما موجود لذاته ، وثانيهما موجود من غيره ، إذن يقوم الدليل على تقسيم الوجود الى :

أ - موجود لذاته .

وهو وجود الواجب جل علاه ، لأنه الحق بذاته ، الواجب الوجود من ذاته ، انه قيوم السماوات والأرضين .

ب - موجود من غير ذاته :

وهو وجود الممكن ، الذي يحتاج في وجوده الى مرجع يرجع وجوده على عدمه ، ولا يكون هذا المرجع الا من خارج .

يقول الشيخ الرئيس ابن سينا : " كل موجود اذا التفت اليه من حيث ذاته ، من غير التفات الى غيره ، فاما أن يكون بحيث يجب لـ الوجود في نفسه ، أو لا يكون ، فان وجب فهو الحق بذاته ، الواجب الوجود من ذاته ، وهو القيوم " (١) وهو القسم الأول من الدليل ، وأغنى به الموجود لذاته .

(١) أبو علي الشيخ الرئيس ابن سينا - الاشارات والتنبيهات - القسم الثالث ص ١٩ تحقيق المرحوم د/ سليمان دنيا - دار المعارف ط ٣ هـ

.....

فإذا لم يجب له الوجود من ذاته ، بل كان وجوده من خارج ذاته ، كان ممكناً ، رغم أنه موجود ، إلا أن وجوده ليس من ذاته وهو في نفس الوقت ممكن ، لأنه لا يجب له الوجود ، وليس مستنع الوجود ، من حيث أنه ممكن ، إذن دليل الوجوب لدى الفلاسفة مكشوف من اثبات وجود الله تعالى على طريقتهم التي أعلنوها في دليل الوجوب .

(٢) دليل الامكان :

يقوم دليل الامكان عند الفلاسفة على اعتبار حال الوجود ، لا حال الوجود ، فقصرنا عملهم على النظر في الوجود ، وأنه واجب أو ممكن يقول الشيخ الجرجاني : مصورا مذهب الحكماء ، منهم من اعتبر حال الوجود واستدل بالنظر في الوجود ، وأنه واجب أو ممكن ، على اثبات الواجب ، وهو الطريق الذي سلكه الشيخ أبو علي في كتابه الاشارات (١) .

إذن دليل الامكان عند الفلاسفة يقوم على :

أ - وجود واجب .

ب - وجود ممكن .

وحيث أن الوجود - في حد ذاته - صفة ، شأنها شأنها متابعه الموصوف ، فلا شك أن وجود الواجب يكون من ذاته ، فلا يحتاج الى غيره بينما وجود الممكن يكون وجوداً اضافياً يحتاج الى غيره ، ومتى ثبت

(١) الشريف الجرجاني ، حاشية الجرجاني على مطالع الأنظار ص ٢٢٢ .

وجود واجب ، ووجود ممكن ، فقد ثبت وجود الله تعالى ، باعتبار وجوده مستغنيا عن غيره ، والكل ما سواه محتاج اليه وحده .

الفرق بين امكان الفلاسفة وامكان المتكلمين :

قد يرد على الخاطر سؤال مبداء ، اذا كان المتكلمون قد استدلوا — من جملة أدلتهم — بدليل الامكان ، على اثبات وجود الله تعالى ، وكذلك استدل الفلاسفة على وجود الله بدليل الامكان ، فما الفرق بينهما ، حتى نقول : ان هذا دليل امكان المتكلمين ، وهذا دليل امكان الفلاسفة .

والجواب من وجوه :

الأول : ان امكان المتكلمين قائم على تقسيم الوجود الى امكان الجواهر وامكان الأعراض ، بينما هو عند الفلاسفة تقسيم حال الوجود الى واجب وممكن ، والفرق كبير .

الثاني : ان امكان المتكلمين قائم على أن علته هي الحاجة التي بها يخرج الممكن من العدم الى الوجود ، والعكس ، بينما هو عند الفلاسفة قائم على مجرد الفرض الذهني الذي تمليه الضرورة العقلية ، ويسير في السير والتقسيم على منبيل الانحصار .

الثالث : ان امكان المتكلمين في الجواهر قائم على تركيبها ، وفي الأعراض : قائم على محلها ، وهذا الحصر غير منضبط على وجه اليقين ، بل انه لم تسلم فقد جاءت من الطعن عليه ، حتى اذا انتهى الى غاية

لأنه هي حدوث العالم ، بينما إمكان الفلاسفة يبدأ من حيث
انتهى إمكان المتكلمين ، إذ هو يلتقط أما الوجود ، وأما الوجود
ثم يقيم مكانه في أحدهما ، فإن كان الأول فهو الإمكان العام
وإن كان الثاني فهو الوجوب على ما مر ذكره ، والله أعلم .

الرابع : أن إمكان المتكلمين لا بد أن يسبقه افتراض العدم في الممكن
وهي ما فيه النزاع عند القائلين بامتناع الخلاء ، بينما عند الفلاسفة
لا يطلب العدم ، إنما يطلب الوجود من حيث هو لذاته فيكون
واجباً ، أو لغيره فيكون ممكناً .

وأما هنا ، إلى أن هذه النتائج لا علاقة لها بالاعتقاد من حيث هي
وإنما هي تتعلق بالأدلة فقط ، ولا يغرب عن ذي بال أني لا أرجح اعتقاداً
وإنما أرجح أدلة ، والفرق بين ترجيح الاعتقاد وترجيح الاستدلال ظاهر
والله أعلم .

أجل . نال دليل الإمكان عند الفلاسفة ذيوفاً وسعة انتشار ، حتى
أنه ربما غلب أقرانه من أدلة الفلاسفة ولكن ليس معنى هذا أن جميع الأدلة
حولها انتهت أمام النقد ، ويقن هو وإنما معناه أن بُعد الصيت الذي
لحقه يماثل نفس الجوال العام الذي أحاط دليل حدوث عند المتكلمين ، ثم
تغلب على أقرانه غلبة اشتهاً فقط ، وإلا فالاستعمال يجمع كل الأدلة .

لكن هناك نقطة مهمة يحسن الالتفات إليها ، وهي أن الكندي
فيلسوف العرب ، لم يستعمل إلا دليل حدوث ، مع أنه فيلسوف ، والشائع

.....

أن الفلاسفة استعملوا الامكان والوجوب ، ولم يستعملوا دليل الحدوث ،
فلماذا صنع الكندي هذا الصنيع ؟

والجواب : ما ذكره الدكتور البهي ، من أن الكندي كان فيلسوفا
في فكره ، ولكنه كان معتزلي العقيدة ، بل كان " من قادة مذهب
الاعتزال ، وله في خدمته وخدمة الدفاع عن العقيدة مواقف مشهورة " (١)
من ثم فلا عجب أن رأيناه يدافع عن العقيدة ، ويتمسك بأدلة الحدوث ،
كما فعل المتقدمون من المعتزلة بخائب ما استخدموا من أدلة .

(٣) دليل العناية :

وهذا الدليل يبنى على أصليين :

الأول : موافقة جميع الموجودات لوجود الانسان الذي هو أرقى
المخلوقات المكلفة .

الثاني : أن هذه الموافقة مقصودة من قبل فاعل ضرورة .

وهذا الدليل مما نبه ابن رشد اليها ، وركز على أن الشرع
الشريف قد دعا الناس لمعرفة الله تعالى من خلالها ، ولذلك تراه يقول
عن الأصليين :

(١) الدكتور : محمد البهي - الجانب الالهي من التفكير الاسلامي ص
٣٤٨ - دار الكاتب العربي بالقاهرة سنة ١٩٦٧ م ط ٤ .

"أحد هما : أن جميع الموجودات ههنا موافقة لوجود الانسان والأصل الثاني : أن هذه الموافقة هي ضرورة من قبل فاعل قاصد لذلك مرید ، إذ ليس يمكن أن تكون هذه الموافقة بالاتفاق " (١) .

ويدخل في هذا موافقة الليل والنهار ، والشمس والقمر ، وما فيها من منافع ، وكذلك الأجرام العلوية ، ووقف هذه المنافع على وجود الانسان ومدى استفادته منها ، مما أفاض فيه المتخصصون — قديما وحديثا — القول . وكذلك يدخل فيه موافقة الأزمنة الأربعة ، والأرض من حيث هي كروية ومن حيث هي قشرة وتربة وما فيها من منافع ، وكثير من الحيوان والنبات ، والجماد والأمطار ، بل والرياح " كذلك موافقة أعضاء الانسان ، وأعضاء الحيوان لحياته ووجوده ، وكل هذا من دليل العناية الذي يدفع السئى ضرورة الاعتقاد بوجود اله واحد له من صفات الجلال والكمال ما لا يشاركه فيه غيره .

(٤) دليل الاختراع :

وهو الطريق الثانى ما أدهى ابن رشد أن الشرع الشريف قد نبه اليه فى الكتاب العزيز : " وهو ما يظهر من اختراع جواهر الأشياء والموجودات مثل اختراع الحياة فى الجماد والادراكات الحسية والعقل " (٢) . ويدخل

(١) ابن رشد — مناهج الأدلة فى عقائد الملة ، مع مقدمة فى نقد مدارس علم الكلام تقديم د / محمود قاسم ص ١٥٠ ط ١٢ الانجلو المصرية ١٩٦٤ م .

(٢) ابن رشد — مناهج الأدلة ص ١٥٠

.....

فيها وجود الحيوان كله ، ووجود النبات ، ووجود السماوات ، وهذه
الطريقة تنبئ على أصليين موجودين بالقوة في جميع فطر الناس :

أحدهما : أن هذه الموجودات مخترعة .
أما الأصل الثاني : فهو أن كل مخترع فله مخترع" (١)

والملاحظ أن دليلي ابن رشد — العناية والاختراع — لا يبتعدان
كثيرا عن أدلة الماتريدية ومعهم الأشاعرة ، بل أنه بالرجوع إلى الأصل
يكون دليل السلف الصالح الكوني القرآني (٢) هو عين دليلي ابن رشد
والذي اعتد به أبو الحسن الأشعري (٣) ، وجاء عند المتكلمين كوجه ثالث
تحت " الاستدلال بحدوث الأعراض في الأنفس والآفاق " (٤) .

وكان قولهم هناك مبنيا على " أن حدوث هذه الأطوار لا من فاعل
محال ، وكذا صدورها عن مؤثر لا شعور له ، لأنها أفعال عجز المقفلا
عن ادراك الحكيم المودعة فيها ، وأما في الآفاق كما نشاهد من أحوال
الأفلاك ، والعناصر والحيوان ، والنبات والمعادن ، والاستقصاء مذکور
في الكتاب المجيد ، ومشروح في التفاسير (٥) .

(١) الصدر السابق ص ١٥١ .

(٢) راجع دليل السلف فيما سبق .

(٣) ذكر رأيه وأنه كان يميل إلى رأى السلف فليرجع إليه من شاء .

(٤) هو الوجه الثالث من مسلك المتكلمين على ما سبق الحديث عنه .

(٥) شرح المواقف — الموقف الخامس ص ٦ تحقيق د / أحمد المهدى .

.....

بل ان الملاحظ هو أن الآيات القرآنية التي اعتمد عليها ابن رشد في اثبات دليل العناية والاختراع وسط هذين الدليلين - العناية والاختراع - لهن التي اعتمد عليها زعماء الماتريدية ، بحيث يمكن اعتبار استخدامهم ألفاظ ، حادث ، ومحدث ، وجسم ، وعرض ، إنما هو صورة من صور التعبير عن المعاني بالألفاظ التي تؤدي نفس النتائج ، أو أنهم فرغوا هذه المصطلحات من معانيها عند أصحابها الى معان أخرى تتفق مع النقل المنزل . (١)

(٥) الدليل الغائي :

وهو يقوم على أن كافة الكائنات فيها حكمة ، وتجرى نحو غاية ، وقد كثر استخدام هذا الدليل لكن تحت مسميات عديدة ، وان كانت دلالة واحدة " فقد ورد هذا الدليل تحت عناوين مختلفة ، تدل كلها على العناية من جانب خالق معتن بما خلق ، وذلك قبل الخلق وبعد " .

" يسمى دليل التدبير ، لأنه يدل على قوة دبرت الكون على هذا النحو الرائع الدهش ، يسمى " دليل التظاهر " الذي يوجب بقاءه بقوة عالمه وراء هذا الكون الذي يسير وفق قوانين بلغت حد الإعجاز .

ويسمى " الدليل الغائي ، بمعنى خلق الكائنات على نحو يشعر بانها تسعى الى هدف معين ، سواء فيما يتعلق بكل كائن وظاهرة على حدة ،

(١) اعطى المصنف مزيداً من مراجعة كتاب التوحيد لأبي منصور الماتريدي ، والمسايرة المكمل بين الشهاب ، بل في المرام وفي غيرها من كتب الماتريدية .

أوبالنسبة لكل بهدف أحكم وضعها منذ البداية ، مما يدل على قسوة
بلغت الحكمة في الصنع والترتيب ورسم الغاية " (١) .

وأكتفى بعرض ما سبق تاركاً للآخرين التفصيل الذي يروونه ، فالعلم
قاسم مشترك ، والذي يرزق فيه بشئ ، فليحمد الله عليه ، وليعذر للآخرين
فالعقول من عند الله نعمة ، وفهم العلم نعمة ، والمنعم في الكل هو
الله رب العالمين .

سؤال وجواب

قد يتبادر الى بعض الأفهام سؤال مؤداه ، لماذا لم يتحدث القرآن
الكريم مباشرة على اثبات وجود الله تعالى ، ذاتاً ، وصفات ، وأفعالا ،
حتى يقع الالتزام من الكل ، ونال القبول من الجميع ؟ أليس ذلك أسلم
وأحكم ؟ .

والجواب :

أن القرآن الكريم لم يضع وجود الله تعالى موضع الاحتمال والفرض
ولا موضع الجدل والنقاش . . . والاستدلال بالآيات الكونية وغيرها لا يقصد
بها نفي طرف في قضية لها طرفان ليثبت الطرف الآخر ، وإنما المقصد
من هذه الاستدلالات توجيه البدارك العقلية ، والمشاعر الوجدانية
الى جلال سلطانه ، وعظمة تدبيره " (٢) .

(١) د / محمد مصطفى ، د / طه عبد السلام خضير ، د / محمد ربيع
جوهري - دراسات في العقيدة الإسلامية والأخلاق ص ١٧ ط أولى

١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ د / دار الطباعة المحمدية بالقاهرة .

(٢) الأستاذ الشيخ / محمد الصادق عرجون - القرآن العظيم ص ١٤

.....

كما أن قضية وجود الله تعالى ، لو وضعت موضع الاستدلال ،
لوقعت بين القبول والرد ، ولكان اثباتها بعد الطعن على أصلها
أمرا غاية الصعوبة ، من ثم لم تذكر في القرآن الكريم قضية منصوص عليها
وإن كانت كل الآيات القرآنية دليلا عليها ، وفرق بين النص عليها ،
وبين فهم الدليل الموصل اليها .

ولذلك رأينا كل فكري يستخدم امكانياته للاستدلال عليها أو التعرف
فهذا ينهل من الآيات القرآنية ما يبلغه غايته ، وهذا يستشف
من الآيات الكونية ما يصل به الى معرفة الله جل علاه ، ويسى الأول :
مستدلا بالنقل ، والثاني : مستدلا بالكون .

بيد أن بعض الناس امتدت بهم ثقافتهم ، وتنوعت معارفهم واتسعت
معارفهم ، فرموا استفادوا الدليلين أو الأدلة على وجود الله تعالى ،
فمنهم من سلك طريق المعامل والتجارب حتى انتهى الى معرفة الله
واثبات وجوده ، ومنهم من سلك التاريخ يستحث ذاكرته حتى تسعفها فلما
سأقت له الآيات القرآنية أخبار الماضيين ، أمن بالله رب العالمين ، وكل
يستخدم على صحة عقيدته ما تدفع اليه امكانياته ، والله أعلم .

﴿الفصل السادس﴾

((أدلة لبعض المتأخرين على إثبات وجود الله تعالى))

المسلك الثالث : لبعض المتأخرين

يعنى صاحب التلويحات ، وهو أنه لا شك فى وجود ممكن :
كالبركات ، فان استند الى الواجب ابتداء ، وانتهى اليه ، فذاك
وان تسلسلت الممكنات ، قلنا : جميع الممكنات المتسلسلة الى غير
النهاية من حيث هو جميع ممكن ، لاحتياجه الى أجزاء ، التى هى
غيره ، فله علة موجدة ترجع وجوده على عدمه ، لما عرفت من أن الامكان
محتاج ، وهى لا تكون نفس ذلك المجموع ، اذ العلة متقدمة على المعلول
ويمتنع تقدم الشئ على نفسه *

* قصد الشيخ بعض المتأخرين ، وفهم الجرجاني أن هذا البعض
يمثلهم صاحب التلويحات وهو الامام السهروردى ، الذى راح يقسم
دليلا على اثبات وجود الله تعالى ، ليس على أساس تقسيم العالم الى
جواهر وأعراض ، وانما على أساس التسليم بوجود الممكن من حيث هو ممكن
واستخدم الأمثلة ليدل على امكانه ، كالجواهر المركبة (١) ، فان
كانت مستندة فى وجودها الى الواجب مباشرة ، فقد ثبت وجود الواجب
من اقصر طريق وانتهى الأمر الى هذا الحد ، هذا وجه ، يقف عند
استنادها الى الواجب مباشرة .

أما إن كانت مستندة الى بعضها (٢) فلا شك أنها محتاجة الى
أجزائها ، باعتبار أن الاحتياج قاسم يضمنها جميعا ، وانها لا تكون مجموعا
الا اذا ضمت أجزائها الى بعضها ، ويعود الأمر الى الأجزاء ، فان

-
- (١) سلف الحديث عن الجواهر وأنواعها فليرجع اليها من شاء .
(٢) على طريقة التسلسل التى ابطالناها ، فليرجع اليها من شاء .

.....

كانت كذلك فلا بد لها من علة موجودة ، تكون مهمتها ترجيح وجود الممكن على عدمه ، لأن طبيعة الممكن قافضية بذلك .

ثم ينتقل الحديث الى العلة الموجودة هذه ، فان كانت خارجة عن الممكنات فهي الواجب وثبت المطلوب ، وان كانت آحاد الممكنات نفيسة مخالفة لبد هيات العقول ، لأن معناه ضرورة تقدم العلة على نفسها حتى توجد ها ، وتأخرها عن نفسها حتى تكون مفعولا لها ، وهو محال ضرورة ، ولقريبه لا يعبأ به ، ولا يؤس له ، لأنه في عداد غير الماقلين ، هذا على فرض أن العلة الموجودة هي مجموع الممكنات .

ولا جميع أجزائه لأنه عينه ، ولا تكون أيضا جزؤه ، أي بعض أجزائه ،
اذ علة الكل علة لكل جزء ، وذلك لأن كل جزء ممكن محتاج الى علة
فلو لم تكن علة المجموع علة لكل واحد من الأجزاء لكان بعضها معلولا
بعلة أخرى ، فلا تكون تلك الأولى علة للمجموع ، بل لبعضه فقط ،
وحيث أن يكون الجزء الذي هو علة المجموع ، علة لنفسه ،
ولعلله أيضا * .

* بعد أن أبطل الشيخ كون المجموع معلولا لنفسه المجموع ، راجح يبطل
كون المجموع معلولا لجميع أجزائه ، بمعنى كون العلة هي جميع الأجزاء
الممكنة ، لأن الجميع هو عينه ، كما لا تكون العلة بعض أجزاء المعلول -
جميع الممكنات - لأن علة الكل ، هي نفسها علة لكل جزء على أساس أن
كل جزء منها ممكن محتاج ، والكل في مجموعه كذلك ممكن محتاج .

فإذا افترضنا أن بعض الممكنات له علة ، وبعض آخر له علة أخرى ،
فمعنى هذا تعدد العلل ، ولا يكون المجموع من حيث هو مجموع معلولا
لعلة واحدة ، إنما لعلتين أو أكثر ، وهذا باطل لأنه يترتب عليه ،

- (١) أن يكون الجزء الذي هو علة للبعض علة للمجموع أيضا .
- (٢) أن يكون الجزء الذي هو علة للمجموع علة لمعلولا في وقت واحد .
- (٣) أن يكون الجزء الذي هو علة للمجموع علة لنفسه ، ويلزم تقدم الشيء
على نفسه ، وتأخره عنها ، وقد سبق بطلان هذا .
- (٤) أن يكون الجزء الذي هو علة للمجموع ، علة لنفسه ولعلله أيضا على
وجه الاجمال وهذا كله باطل فتعين أن يكون المجموع الممكن مستندا
في وجوده الى علة خارجة عن جميع العلل الممكنة ، وهو حتما يكون

.....

واجب الوجود ، الله رب العالمين .

اذن الشيخ هنا أبطل ما يلي :

- (١) أن تكون علة المجموع نفسه .
- (٢) أن تكون علة المجموع جزأه .
- (٣) أن تكون علة المجموع أمراً أخلافيه .

وأثبت ما يلي :

- (١) كون السلسلة الممكنة محتاجة .
 - (٢) احتياجها لا يكون لشيء .
 - (٣) أن الذي تستند اليه في وجودها ، هو أمر خارج عنها
- جميعها والخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته وهو الله سبحانه وتعالى .

واذا لم تكن حلقة الـ جمع نفسه ، ولا أمرا داخل فيه ، فاذن هو
أمر خارج عنه والخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته ، وهو المطلوب
ولا بد أن يستند إليه شيء من تلك الممكنات ابتداء فتنتهي بسلسلة
السلسلة . *

* قصد الشيخ هنا ما سلف ذكره من إبطال أمور وإثبات أخرى ،
حتى انتهى إلى المطلوب ، وهو إثبات أن الممكنات لا تستند إلى شيء
شيء منها ، ولا بد من انتهاء السلسلة الممكنة إلى الواجب الوجود
جل علاه ، وهو خارج عن جميع الممكنات بل هو الخالق لها جل علاه ،
وهي تستند إليه في كل شيء . *

واعترض عليه بوجوه :

الأول : المجموع يشمر بالتناهي ، لأن ما لا يتناهي ، ليس له كل ، ولا مجموع ، ولا جملة بل ذلك إنما يتصور في المتناهي ، وتناهي الممكّنات يتوقف على ثبوت الواجب ، فأثباته به ، أي إثبات الواجب بما يدل على تناهي الممكّنات ، صادرة على المطلوب * .

* قصد الشيخ هنا إبراز الاعتراضات الواردة على مسلك المتأخرين ، وقدّم أجوبة عنها فمن الاعتراضات القول بأن لفظ المجموع الذي استخدمه صاحب التلويحات فيه إشعار بتناهي الممكّنات ، والدليل أن ما لا يتناهي لا يقال له كل ، ولا مجموع ، ولا جملة ، إنما يوصف بأنه لا يتناهي فقط ، وحيث استخدم صاحب التلويحات ألفاظ الجملة والمجموع ، والكل فقد قصد به التناهي ، وهم لا يسلمون بأن الممكّنات متناهية .

وفرق المعترض بين مفهومين .

الأول : ما لا يتناهي . ويثبت أنه لا يوصف بأنه كل ، أو مجموع ، أو جملة ، أو ما يفيد حصره بين حاصرين .

الثاني : ما يتناهي . ويثبت أنه الذي يمكن وصفه بأنه كل أو مجموع ، أو جملة إلى غير ذلك من الأوصاف الحاصرة له ، والتي تؤدي كلها أو بعضها إلى القول بتناهيها .

ثم ركو المعترض على أن إثبات تناهي الممكّنات يتوقف على ثبوت الواجب وإثبات الواجب بناءً على تناهي الممكّنات فيه دور ، كما أن فيه صادرة على المطلوب ، وبالتالي فأمر تناهي الممكّنات المعترض لا يقربه ، ومن ثم راجع الشيخ يصور الجواب على هذا الاعتراض .

والجواب • أن المراد به ، أى بالمجموع ، وما يرادفه فى هذا المقام ، هو الممكنات بأسرها بحيث لا يخرج عنها شئ منها ، وذلك متصور فى غير المتناهى ، إذ يكفيه ملاحظة واحدة اجمالية شاملة لجميع آحاده ، إنما الممتنع ، أن يتصور كل واحد مما لا يتناهى منفصلا ، ويطلق عليه المجموع بهذا الاعتبار *

* أراد الشيخ تقديم جواب على الاعتراض السابق ، يقوم بهذا الجواب على التفرقة بين مفهوم المجموع من حيث انحصاره وعدم الانحصار فأكد الشيخ أن المراد هو مجمل الممكنات بعيدا عن الألفاظ الحاصرة بمعنى المراد الممكنات عموما ، بحيث لا يخرج عنها شئ منها ، وذلك متصور فعلا فى غير المتناهى ، كما هو متصور فى المتناهى تماما بتمام •

أما كيف ؟ فلأن الممكنات منحصرة فى الممكن ، والمنحصر محدد ود طالما عرفت حدوده ، فلفظ المجموع ، أو أى لفظ آخر لا يعتد فيه بخلاف ، لأن ملاحظة واحدة اجمالية على آحاد الممكن تفيد انحصار كل واحد منه فى حدوده سواء الزمانية أو المكانية ، أو الافتراضية ، وهذا ليس بمتنع لا عقلا ، ولا عرفا - لأن كافة الممكنات ممثلة فى آحاد أفرادها وهذا نوع من الانحصار •

أما الممتنع ، فهو تصور كل واحد مما لا يتناهى منفصلا ، ثم يطلق عليه لفظ المجموع باعتبار الاتصال الذى عرضنا له ، إذ أن النزاع قائم فى الاعتراض على لفظ المجموع ، والمعنى المراد فيه ، فإذا تبين لنا أن لفظ المجموع لم تكن له دلالة واحدة عند المتنازعين حتى يتم تحرير محل النزاع ، أدركنا أن ما فهمه المعترض ليس هو ما قصد به الشيخ عند تصدير مذهبه • فليتأمل •

الثاني : ان أردت بالمجموع كل واحد من آحاد السلسلة ، فعلته يمكن آخر متسلسلا الى غير النهاية ، بأن يكون كل واحد منها علة لما بعده ، ومعلولا لما قبله ، من غير أن ينتهي الى حد يقف عنده .

وان أردت به الكل المجموع فلا نسلم أنه موجود ، انه ليس شئمة هيئة اجتماعية الا بحسب الاعتبار وما جزؤه اعتباري لا يكون موجودا خارجيا *

* أراد الشيخ تصوير الاعتراض الثاني على المسلك الثالث فقال : لعل المعترض ينتقل الى معنى آخر من معاني مجموع الممكنات ، بحيث يقع على النحو التالي :

١ - أن يراد بالمجموع كل واحد من آحاد السلسلة .
وبالتالي فإن المجموع من حيث هو مجموع آحاد ، لا بد له من عللة تستمر معه وتستمد وجودها من سلسلة الممكنات ، ويظل الأمر هكذا كل واحد من آحاد سلسلة الممكنات علة ممكن آخر الى غير النهاية ، على أن يكون كل واحد منها علة لما بعده ، ومعلولا لما قبله ، ويظل الأمر هكذا من غير أن يقف الى حد ، أو ينتهي اليه .

٢ - أن يراد بالمجموع الكل المجموع الشامل .
وفي هذه الحال يدعى الخصم أنه غير موجود في هيئة اجتماعية تعرف بأنها الكل المجموع الشامل من حيث هو كل أما لماذا ؟ لأنه ليس هناك هيئة اجتماعية الا بحسب الاعتبار فقط ، لا بحسب الوجود الخارجي ومن ثم . فان ما كان جزؤه اعتباريا لا يكون موجودا خارجيا . ويبطل بهذا الحكم على الممكنات من حيث أنها جميع ممكن ، وبالتالي تظل مسألة تسلسل العلل والمعلولات قائمة ، ولا تقف عند حد يسمى الواجب .

غير أن هذا الاعتراض يخالفه قواعد المنطق التي تعرف الكل بأنه
حكما على المجموع ، أي على جملة الأفراد من حيث كونها مجموعة
بحيث لا ينتقل فرد منها بالحكم ، كقولنا : كل بني تميم يحملون الصخرة
العظيمة ، أي هيئتهم المحتملة من الأفراد ، لا كل فرد منهم على حدة
ومنه قول الله تعالى : وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ . فانه حكم
بالحمل على الهيئة المركبة من كل من الثمانية مجتمعين ، لا على كل منهم
باستقلاله . (١)

وهذا يندفع الاعتراض الثاني على لغة المنطق ، وهو الذي لجأ
إليه الشيخ فيما بعد حين تمسك بأن المراد من المجموع هو الكل من غير
بحث عن حقيقته ، وحسنا صنع .

(١) شيخ الاسلام / حسن درويش القويسني - شرح الشيخ القويسني على
متن المسلم في المنطق ص ١٨ ط الحلبي ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م .

والجواب : أنا تريد بالمجموع الكل من حيث هو كل ، ولا حاجة الى اعتبار الهيئة الاجتماعية ، اذ الكل ههنا عين الآحاد كما في مجسم سبع العشرة ، ولا شك أن الكل بهذا المعنى موجود ههنا * .

* قصد الشيخ ههنا الجواب عن الاعتراض بأن المقصود من المجموع هو الكل من حيث هو كل بغض النظر عن أى معنى آخر ، ولاداعى لأى توابع أخرى ، بل ولا حاجة الى اعتبار الهيئة الاجتماعية ، اذ الكل ههنا المراد منه نفس آحاده ، فاذا قيل لفظ عشرة ، فليس المقصود هو لفظ المقود ، وانما المراد هو كل واحد من أفراد العشرة ، وان عجز عنها بالمجموع ، لأن " الكل فى الحقيقة " هو الموضوع الذى هو المجسم سبع المحكوم عليه " (١)

ولا شك أن هذا المعنى يكفى فى الدلالة على أنه موجود ، سواء سمينا جملة الممكنات ، أو كل الممكنات ، أو الممكنات بأسرها ، أو أى لفظ آخر ، فاننا نقصد أنها جميعاً بأسرها محتاجة الى علة فاعلة موجودة تامة ، هى واجب الوجود ، وهو المطلوب اثباته .

(١) الشيخ / ابراهيم محمد الجيزاوى الباجورى - حاشية الباجورى على متن السلم ص ٤٢ ط الحلبي سنة ١٣٤٧ هـ .

كلمة حول الكلى وأنواعه :

الكلى يطلق باطلاقات عدة سواء فى علم المنطق ، أو فى علم التوحيد ، أو فى الفلسفة يجب علينا أن نسجلها ههنا ، لأن الكلى هو : ما لا يمنع نفس تصويره من وقوع الشبهة فيه .

(١) الكلى الحقيقى :

ما لا يمنع نفس تصويره من وقوع الشبهة فيه كالإنسان ، فإنه كلى حقيقى يشترك فيه أفراد الإنسان ، كأحمد ، محمد ، خالد ، وهبة الله ونعمة الله ، وحازم ، وبدر الدين ، ونصر الدين ، وكافة أفراد الإنسان وإنما سمي كليا ، لأن كلية الشئ إنما هى بالنسبة إلى الجزئى ، والكلى جزء الجزئى ، لأنه يتركب من كليته بالشخص ، كما أن الجزئى منسوب إلى الجزء الذى هو كليته (١) . فيكون ذلك الشئ منسوبا إلى الكل ، والمنسوب إلى الكل كلى .

(٢) الكلى الإضافى : وهو الأعم من شئ .

« أعلم أنا إذا قلنا أن الحيوان مثلا كلى فهناك أمور ثلاثة هى :

أ - الحيوان من حيث هو ، هو . فرس .

ب - مفهوم الكلى من غير إشارة إلى مادة من المواد .

ج - الحيوان الكلى ، وهو المجموع التركيبى لهما ، أى من الحيوان ،

والكل .

(١) الشيخ الصبان - حاشية على شرح المصباح ص ٦٦

.....

والتغاير بين هذه الأمور الثلاثة ظاهر ، فان مفهوم الكلى ما لا يمنع
نفس تصوره من وقوع الشراكة فيه ، ومفهوم الحيوان الجسم الناقص الحساس
المتحرك بالارادة ، والفصل في هذه الأمور هو معرفة قواعد علم المنطق
الذى قيل فيه : " انه كالسيف الذى يمكن أن يستخدم فى الحسـرب
المقدسة ، أو لقطع الطريق " (١) .

(٣) الكلى الطبيعى :

هو الموجود فى طبائع الأشياء فى الخارج ، وسى طبيعيا لأنـه
موجود فى الطبيعة على ما هو عليه كلفظ حيوان ، فانه كلى طبيعى ، لأنه
طبيعة وحقيقة . أى ما صدق مفهوم الكلى عليه ، من حيث أنه معروضه
لحيوان فىسمى كليا طبيعيا .

(٤) الكلى المنطقى :

وسى كليا منطقيا ، لأن المنطق يبحث فيه .
وهو المفهوم الذى لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين ، أى الذى يعرض
فى الذهن للمفاهيم المنتزعة من أفرادها الخارجية ، أى الحكم بالكليـة
ولأنه يبحث فيه من حيث هو أى من غير اعتبار بشىء مخصص من ما صدقانه .

(٥) الكلى العقلى :

وسى كليا عقليا ، لأنه لا وجود له الا فى العقل
وهو : المجموع المركب من العارض والمعرض ، وسى كليا عقليا
لأنه لا وجود له الا فى العقل (٢) .

(١) فردريك روزنتال - التراث القديم فى الحضارة الاسلامية تقدمهم وتعليق

د / عبد الله حسن المسلى ص ١٤٨ ط مكتبة سعيد رافت .

(٢) حاشية الصبان ص ٦٢

(٦) الكلى الذاتى :

وهو الذى يدخل فى حقيقة جزئياته ، كالحيوان بالنسبة للانسان
والفرس عند تعريف كل منهما ، لانا نعترف الانسان بأنه : حيوان ناطق ،
ونعترف الفرس بأنه حيوان صاهل .

(٧) الكلى العرفسى (١)

هو الذى لا يدخل فى حقيقة جزئياته ، بأن لا يكون جزءا منها ،
أو بأن يكون خارجا ، كالمضاحك بالنسبة للانسان حين نعرفه بأنفسه
حيوان مضاحك .

وتجد فلعل هذه النبذة العجلى ، تكون قد أخذت بيدك السى
ناصية عقلك ، فأعملت فيها الجد وانتظمت طريق الجادة ، فعلمت أن
أن هنالك معلومات خبئة لو اقتنصتها فرسا أرا. حثك فى حل مسائل كثيرة ،
أكملها منك دعوة صالحة ، وقلبا مبتهلا الى الخالق الكريم بالذات .

(١) راجع التعريفات للجرجاني ص ١٦٤ ط الحلبي .
والكل فى مباحث المنطق .

الثالث : ان أردت بالعلة - العلة التامة ، فلم لا يجوز أن تكون نفسه ؟
قولك : العلة متقدمة قلنا : لانسلم ذلك في العلة التامة ، فانها
مجموع أمور كل واحد منها مفتقر اليه فيكون كل واحد من تلك الأمور
متقدما على المعلول ، ولا يلزم من تقدم كل واحد تقدم الكل ، كما أن
كل واحد من الأجزاء متقدم على الماهية ، ومجموعها ليس متقدما ، بل
هو نفس الماهية ، وان أردت بها أي بالعلة : الفاعل وحده ، فلم لا يجوز
أن يكون جزءا ؟

قولك : لأنه علة لكل جزء : فيكون علة لنفسه ، ولعلله ، قلنا :
ذلك ممنوع ، ولم لا يجوز أن يحصل بعض الأجزاء بلا علة ، أو بعلة
أخرى ؟ *

* هذا هو الاعتراض الثالث على المسلك الثالث ، وهو يقوم على
محاولة اثبات أن الموجودات مستندة الى ذاتها ، وليست منتهية الى
واجب الوجود ، واتخذ لذلك ما يلي :

أولا : أن علة الموجودات المتسلسلة هي العلة التامة المنحصرة في ذات
السلسلة .

ثانيا : لانسلم تقدم العلة وتأخرها في العلة التامة ، لأنها مجموعة
أمور كل واحد منها مفتقر اليه ، ولا يلزم من تقدم كل واحد من أفرادها
تقدم الكلي .

ثالثا : لانسلم أن علة كل جزء تكون علة لنفسه ولعلله حتى تقع في مخالفة
الضرورة العقلية ، فما المانع أن يحصل بعض الأجزاء بلا علة أو يحصل
بعض آخر بعلة أخرى . =

والجواب : أن المراد بالعلّة : هو الفاعل المستقل بالفاعلية ، وهو
 في مجموع كل جزء منه ممكن لا بد أن يكون فاعلا لكل من الأجزاء ، على
 معنى أنه لا يستند شيء منها بالفعولية إلا إليه ، أو إلى ما صدر عنه ، ولا
 وقع بعض أجزائه بفاعل آخر ، لم يصدر عنه ، فإذا قطع النظر عنه ، أي عن
 الآخر لم تحصل الماهية السعولة التي هي المجموع ، فلم يكن ذلك الفاعل
 فاعلا مستقلا بالمعنى المذكور ، وهو خلاف القدر .

استشعار :

فإن قيل هذا الذي ذكرتموه منقول بالمركب من الواجب والممكن ،
 فإن مجموعهما من حيث هو مجموع لا شك أنه ممكن ، لاحتياجه إلى جزء
 الذي هو غيره ، مع أن فاعله ليس فاعلا لكل واحد من أجزائه .
 وأيضا لو كان فاعل الكل بالاستقلال فاعلا لكل جزء منه كذلك ، اللهم
 في مركب في أجزائه ترتب زمني كالسرير مثلا .
 أ - أما تقدم المعلول على علته .
 ب - أو تخلف المعلول عن علته المستقلة ، إذ عند وجود الجزء المتقدم

ولا شك أن هذا الاعتراض كسابقه تم تناولها في صلب المسلك الثالث
 كما تم بسط القول فيها فلن نطيل في هذا المسلك لأن كل الاعتراضات من
 هذا القبيل الذي تبد وفيه صفة التكرار ، ولذا سأذكر جواب المتن
 والشارح في كل ما يتعلق بهذا المسلك على ما هو عليه اللهم إلا إذا فرضت
 الضرورة نفسها ، ولو بوضع عناوين .

كالخشب ان وجدت العلة المستقلة للكل ، لنزم الأمر الثاني ، وان لم توجد لنزم الأمر الأول ، وكلاهما محال .

الجواب عن الاستشعار :

قلت : الجواب عن الأول ، وهو النقض أنا قيدناه أى الكل بما كسل جزء منه ممكن ، كما مر آنفا فاندفع النقض .

فان قيل : نحن نمنع كون فاعل الكل فاعلا لكل جزء منه ، ونسند به بالمركب من الواجب والممكن ، فلا يجد يكمل أخراجه بقيد الامكان .

قلنا : هذا المنع مندفع بما قررناه من الدليل على أن الفاعل المستقل للكل يجب أن يكون فاعلا لكل جزء منه اذا كانت آحاده بأسرها ممكنة .

وعن الثاني -- من الاستشعار -- وهو المعارضة : -- نقول جوابا -- أن التخلف عن العلة الفاعلية المستقلة بالمعنى الذى صورناه لا يمتنع انما الممتنع هو التخلف عن العلة الفاعلية المستجمعة لجميع ما يتوقف سنه عليه التأثير ، أعنى العلة التامة ، على أنا نقول : كيف يتجه علينا ما ذكرتم ، والمراد بقولنا : علة الكل يجب أن تكون علة لكل جزء منه أن علة أى جزء لا تكون خارجة عن علة الكل ، وبذلك الذى ذكرناه من المراد يتم مقصودنا .

وهو أن علة المجموع المركب من الممكنات كلها : لا يجوز أن تكون جزءا ان يلزم حينئذ أن لا تكون علة ذلك الجزء خارجة عنه ، فهى :

أ - أما نفسه ، وهو محال .

ب - أو ما هو داخل فيه ، فينقل الكلام إليه حتى ينتهي إلى ما يكون علة
لنفسه .

وعلى تقدير التسلسل نقول : كل جزء فرض علة في تلك السلسلة ،
فإن علة أولى منه بأن تكون علة لها ، فيلزم ترجيح الرجوع ، وهذا
خالف ، ولك أن تتمسك في إبطال عليّة الجزء بهذا ابتداء .

ولا يلزم ما ذكرتم من أحد الأمرين ، إذ قد تكون علة كل جزء من
الأجزاء جزء علة الكل ، بحيث يكون الكل علة الكل ، فعند وجود الجزء
المتقدم توجد علة التامة ، وعند وجود الجزء المتأخر ، توجد علة
التامة ، ويكون مجموع هاتين العلتين : علة تامة للكل ولا محذور فيه

نعم لو كانت العلة المستقلة للكل : هي العلة المستقلة لكل واحد
من أجزائه لزم ما ذكرتموه .

﴿الفصل السابع﴾

((أدلة الايجي والشارح على اثبات وجود الله تعالى))

١ - وهو القائم على النظر الى وجوب الوجود له جل علام

(المسلك الرابع : وهو ما وفقنا لاستخراج)

ان الموجودات لو كانت بأسرها ممكنة : أى لو لم يوجد الواجب ،
لأنحصرت الموجودات فى الممكن ، ولو انحصرت فيه لاحتاج الكل ، أى
المجموع بحيث لا يشذ عنه شئ ، من أجزائه الممكنة الى موجد ، لكونه
ممكنا مركبا من ممكنات ، مستقل فى اليجاد . *

* هذا المسلك يدعى متى فهم مراد الشيخ منه ، لأنه يقوم على
ملاحظة :

١ - حالة الموجودات باعتبارها كلها ممكنة .

٢ - حالة افتراض عدم وجود الواجب .

٣ - حالة عدم المعامل بالقياس الى عليه .

فافتراض الشيخ أن الموجودات لو كانت بأسرها ممكنة : بمعنى أنه
لم يوجد واجب الوجود ، وانحصرت كل الموجودات فى الممكن فقط ،
فلا شك أن هذا الممكن كله محتاج الى أجزاء التى هى مكملاته ،
بحيث لا يشذ عنها شئ منها أبدا باعتبارها جميعا ممكنة .

ثم احتاج الكل الى موجد مستقل لكونه - الممكن - محتاجا الى
هذا الموجد المستقل فى اليجاد له كله ، باعتبار أن الممكن مركب من
ممكنات ، وفى نفس الوقت لا يكون الموجد مستندا فى ايجاد هذه
الممكنات أو تركيب أجزائها الى شئ من أجزائه كموجد ، بل الى الموجد
المستقل سواء كان هذا السبب صادرا عن الموجد المستقل أو كـ
الموجد المستقل نفسه .

.....
على أن هذا الموجد المستقل لكل السمكات لابد أن ترجع
إليه جميعها ، وأما :

أ - إليه وحده ابتداءً ومباشرة .

ب - وأما بواسطة هي منه أيضاً .

فإذا صح الفرض الأول واستقام في الذهن ، وهو أن الموجودات
كلها ممكنة ، فقد استقام احتياجها إلى موجد مستقل عنها وهو الله
سبحانه وتعالى .

أما إذا افترض عدم وجود الواجب ، ففي نفس الوقت لابد من افتراض
عدم وجود موجودات ، وهو ما لا يقول به عاقل ، إذ معناه أن العلية
منعدمة فكذلك معلولها ، بينما الفطر والعقول تقريباً السمكات موجودة
فثبت احتياجها إلى موجد مستقل ، وهو الله رب العالمين .

بأن لا يستند وجود شيء من أجزائه إلا إليه ، أو إلى ما هو صادر عنه
 فيكون هو الموجد لكل واحد منها ، أما ابتداءه ، أو بواسطة هي منه
 أيضا ، يكون ارتفاع الكل مرة ، أي بالكلية ، وذلك بأن لا يوجد الكل
 ولا واحد من أجزائه أصلا متنا بالنظر إلى وجوده ، أي وجود ذلك
 الموجد المستقل إذ ما لا يمنع جميع أنحاء العدم لا يكون موجبا للوجود ،
 لما عرفت من أن الممكن ما لم يجب وجوده من علته لم يوجد * ويلزم من
 ذلك امتناع عدمه من أجلها ، بحيث لا يتطرق إليه العدم أصلا بوجه
 من الوجوه *

* قصد الشيخ هنا إثبات أن علة جميع الممكنات يجب أن تكون خارجة
 عن الجميع ، مباينة له ، ولاجرة بملاحظة كون ذلك الجميع متناهيًا ،
 لأن ثبوت الواجب يستلزم التناهي ، فثبت احتياج جميع الموجودات
 إليه على نحو ما فقد ثبت احتياجها وتنهايتها ، وهو المطلوب إثباته .

غير أن الشيخين — رحمهما الله — نظرا ^{أمر} إلى ضرورة الممكنات ، وهو
 عدمها جميعا ، فكما لوحظ احتياجها إلى موجد لها حتى توجد ،
 فقد قرأنا ما لو كان ارتفاعها كلها بالكلية إلى دائرة العدم سبوا
 كان الارتفاع كلية وارتفاع بعض أجزائه ، ولا يكون ذلك أمرا متنا فيهما
 لأن طبيعة الممكن تقبل الوجود والعدم .

وحيث أن الممكن لا يستنع من العدم فقد ثبت أنه ليس بواجب ،
 وما ليس بواجب يحتاج حتما إلى موجد مستقل يدفع عنه العدم وينقله
 إلى دائرة الوجود ، لأن ما لا يمنع جميع أنحاء العدم لا يكون موجبا
 للوجود ، وإنما يكون ممكنا ، كما أن الممكن ما لم يجب وجوده من علته
 لم يوجد .

.....

* امتناع العدم على الموجود الممكن كامتناع الوجود تماما بتمامه من حيث أنه قابل لهما ، فيمتنع وجوده من علته الموجدة ، فقد امتنع عدمه من أجلها ، سواء كان عدما كلياً ، أو عدما جزئياً ، أما لماذا ؟ فلأن العلة الموجدة تعمل معه العناية والاختراع ، وتحافظ على وجوده بما فيه منافعه ويعصون عليه ذلك الوجود ، بل وتمنع من تطرق العدم إليه على أى نحو كان .

لأن وجوه العدم كثيرة ، منها فساد مبنى الممكن ، ومنها فقدان منافعه ، ومنها الإخلال بالغاية الموجودة فيه ، وهذه أجزاء عديدة بحيث يصح القول بأنها وجه من وجوه العدم الجزئى ، أما العدم الكلى ففيه أطاحة بالموجود كله إلى دائرة الفناء ، وهو المراد بالعدم الكلى الشامل .

كما أن العدم أقسام بجانب أنه وجوه - فمن أقسامه

(١) عدم المخلوقات الأزلى - الماضى

ولا تتعلق به القدرة والإرادة اتفاقاً ، لأنه ليس ممكناً ، بل واجب العدم .

(٢) عدم المخلوقات فيما يزال

ويعنون به عدم المخلوقات فيما يزال وجودها ، فإن القدرة والإرادة يتعلقان به بمعنى أنه فى قبضتهما ان شأنا أبقتاه وان شأنا أزالناه ، وجعلنا الوجود مكانه .

(٣) عدم المخلوقات بعد وجودها في المستقبل

ويعنون به عدم المخلوقات بعد وجودها فيما يأتي من مستقبل
الأيام ، فان القدرة والارادة يتعلقان به .

(٤) عدم الممكنات التي علم الله أنها لا توجد .

كإيمان أبي جهل ، فان القدرة والارادة يتعلقان به بالنظر
إلى ذاته (١) .

(١) شيخ الاسلام عبد الله الشرقاوى — حاشية الشرقاوى على شرح
الهدى ص ٦٥ يتصرف يسير .

ولاشك أن عدم المجموع يكون على أنحاء شتى : فانه قد يعدم
بعدم هذا الجزء ، وعدم جزء آخر ، وهكذا فالموجد المستقل للكل
يجب أن يكون بحيث يمتنع بسببه جميع المميزات المنسوبة الى أجزائه
والشيء الذى اذا فرض عدم جميع الأجزاء ، أى عدم أى واحد منها
كان ذلك العدم ممتنعا نظرا الى وجوده يكون خارجا عن المجموع
لانفسه ، ولادخله فيه ، لأن عدم شيء منها ليس ممتنعا نظرا الى
ذاته ، والا كان واجبا لذاته ، فيكون ذلك الخارج عن جميع المميزات
واجبا وجوده فى حد ذاته ، انه لا موجود فى الخارج سوى الممكن
والواجب وهو المطلوب *

* قصد الشيخ ابانة عدم المجموع ، وأنه يكون على أنحاء كثيرة منها
أ - عدم هذا الجزء بعينه الذى نعلمه نحن ونشاهده .
ب - عدم جزء آخر لانعلمه ولكنه مقدرفى الأذهان ، كما هو موجود
فى الأعيان .

ثم وقف الشيخ عند نقطة هامة تكشف عن صفات الموجد المستقل
وأهمها أنها تمتنع بسببه جميع المميزات من الوصول الى الممكن وكذلك
من صفاته استمرار المحافظة على الكل الموجود بما يصونه .
كما أن هذا الموجد المستقل لا يكون الا :

- أ - خارجا عن مجموع المميزات .
- ب - مبينا لها جميعا من كافة الوجوه .
- ج - أن ذلك الخارج عنها البايين لها يكون واجب الوجود فى حد
ذاته .

فان قلت : ثبوت الواجب على تقدير انحصار الموجودات في الممكن يكون خلفاً لازماً على تقدير نقيض المطلوب ، لا مطلوباً ، كأنه قيل ، ان لم يكن الواجب موجوداً لزم انحصار الموجود في الممكنات ، ويلزم مسن وجود هذا الانحصار عدمه ، فيكون محالاً ، فيبطل نقيض المطلوب فتظهر حقيقته :

قلت : نعم لكن الخلف اللازم قد يكون عين المطلوب ، ولذا لا يقال هذا خلف ومع ذلك فهو مطلوبنا .

وهذا المسلك غير محتاج الى ابطال الدور التسلسل ، ومستخرج من ملاحظة حال عدم المعلول بالقياس الى علته ، كما أن المسلك السابق لوحظ فيه حال وجوده مقيماً اليها *

ثم انتهي الى أن الموجود اثنان لاثالث لهما وهما :

١ - الممكن وقد ثبت احتياجه ، وان له موجداً .

٢ - الواجب وقد ثبت وجوده واستغناؤه واحتياج الكل اليه .

وهو المطلوب ، ولو كان هناك شيء ثالث لكشف عنه البحث ، أما وأنه لم يكشف عنه ، فقد قرأ أنه لا يوجد الا الممكن والواجب بأحكامهما التي سلف ذكر بعضها .

* هنا مجرد افتراض سؤال : يقوم على أن اثبات الواجب بانحصار الموجودات في الممكن والواجب ، واثبات احتياج الممكن الى الواجب

.....

فيه خلف (١) لازم على تقدير نقيض المطلوب ، ومعناه : إن لم يكن
الواجب موجودا انحصرت الموجودات في الممكن وحده ، حتى يلزم
المحال .

فأجاب بأن الخلف اللازم هنا هو عين المطلوب ، وبالتالي يطل
انحصار الموجودات في الممكن وحده ، ويلزم اثبات وجود واجب
الوجود ، وهو عين المطلوب .

(١) الخلف هو اثبات الشيء بابطال نقيضه ، ويعرف عند رجسـال
القانون بمفهوم المخالفة فعلا تقول أنت الآن رجل صالح ، فإن
المخالفة يعني أنك قبل الآن لم تكن صالحا .

﴿الفصل الثامن﴾

٢ - أدلة اثبات وجود الله تعالى بناء على امتناع العدم
عليه جل علاه

مع تحيات محمد كمال حسنين

للتنسخ والطباعة - بالزقازيق شـسـرقية

ت : ٠٥٥ / ٣٣٣٨٠٩

(المسلك الخامس : وهو قريب مما قبله)

لو لم يوجد واجب لذاته ، لم يوجد واجب لغيره ، أى ممكن ،
وحيث أنه ، فيلزم أن لا يوجد موجود أصلاً ، ضرورة انحصار الموجود فى
الواجب والممكن .

أما الأول : وهو أنه إذا لم يوجد واجب ، لم يوجد ممكن ، فلأن
الواجب إذا لم يوجد كانت الموجودات بأسرها ممكنة ولا شك أن ارتفاع
الجميع المركب من الممكنات فقط مرة ، أى بالكلية لا يكون على ذلك
التقدير متنعاً لا بالذات ، وهو ظاهر لأنه واحد ، برمتها ممكنة ،
ولا بالغير لما عرفت من أن الغير الذى يمتنع به رفع الجميع بالمرة لابد
أن يكون موجوداً خارجاً عنه ، واجباً لذاته ، والفروض عدمه .

وأما الثانى : وهو أنه إذا لم يوجد واجب بذاته ولا بغيره ، لم
يوجد موجود أصلاً ، فلأن ما لم يجب ، أما بالذات ، وأما بالغير
لا يوجد كما تقدم من أن الموجود إما :

١ - واجب مسبوق وجوده بوجوبه الذاتى . وأما

٢ - ممكن : مسبوق وجوده بوجوبه من علته .

وهذا المسلك : كالرابع فى الاستغناء عن حديث الدور والتبلسل ،
وقربه منه مكشوف لا مستتر به (١)

(١) وقربه منه مكشوف فان الرابع : ناظر الى وجوب الوجود ، والخامس :
ناظر الى امتناع المدم : وهما متقاربان ، الموقف الخامس فى
الالهيات تحقيقه / احمد المهدى ص ١٥ .

(المسلك السادس : ما أشار اليه بعض الفضلاء)

وتحريره : أن الممكن لا يستقل بنفسه في وجوده ، وهو ظاهر ، ولا في ايجاد ، لغيره ، لأن مرتبة اليجاد بعد مرتبة الوجود ، فإنا الشئ ما لم يوجد ، لم يوجد ، فلو انحصر الموجود في الممكن ، لزم أن لا يوجد شئ أصلا ، لأن الممكن وإن كان متعدد لا يستقل بوجوده ولا ايجاد ، وإن لا وجود ولا ايجاد ، فلاموجود لا بذاته ، ولا بغيره وهذا المسلك أخصر المسالك وأظهرها .

وقد ذكر ههنا أي في مقام اثبات الصانع شبهات كثيرة ، أوردها الإمام الرازي في كتبه ، وأجاب عنها ، لكن حاصلها عائد إلى أمر واحد وهو أن يوجد ههنا وفي كل مسألة تراد مذهبان متقابلان ، فيرد بينهما ترديدا مانعا من الخلو ، ثم يبطل كل واحد منهما بدليل آخر ، ليلزم نفس القدر المشترك .

وحلها أجمالا : هو القدر في دليل الطرف الضعيف من المذهبين ، أو في دليلهما إن أمكن ، ولا استبعاد في إمكان القدر في دليلهما معا ، إذ قد يكون دليل الطرفين ضعيفا ، ولا يلزم من بطلان دليلهما بطلانها ، حتى يلزم ارتفاع المتقابلين ، وذلك لأن : الدليل ملزوم المدلول ، وانتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء لازمه .

ولنذكر منها ، أي من تلك الشبه مع أجوبتها عدة ، لتطلع بهيها على أحوال نظائرها .

الأولى : لو كان الواجب موجودا ، لكان وجوده : إما نفس ما هيئته أو زائدا عليها ، إذ لا مجال لكونه جزءا منها .

والأول باطل ، لأن الوجود مشترك كما مر ، والماهية غير مشتركة .
والثاني : باطل : والا كان وجوده معلول ماهيته ، لا متناع كونه معلولا
لغيرها تتقدم ماهيته عليه ، أى على وجوده بالوجود ، وهو محال كما
سلف .

والجواب : وجوده نفسه ، ونسب الاشتراك فى الوجود الذى هو عينه
بل المشترك هو الوجود بمعنى الكون فى الأعيان : أعنى مفهوم
الوجود المعارض للموجودات الخارجية ، وأما ما صدق عليه الوجود
فلا اشتراك فيه ، وذلك كالماهية والتشخيص ، أو وجوده غيره ، أى
زائد عليه ، ومعلول لماهيته ، وتقدم الماهية عليه ليس بالوجود كما تقدم

الثانية : من تلك الشبه ، لو كان الواجب موجودا لكان اما مختارا أو
موجبا ، والأول باطل لأن العالم قديم بدلياه ، والقديم لا يستند الى
المختار ، والثانى باطل : والا لزم قدم الحادث اليومى أو التسلسل ،
وكلاهما محال .

والجواب : لانسلم أن العالم قديم ، وقد مر ضعف دلالة .
الثالثة : منها - أى من الشبه - لو كان الواجب موجودا لكان اما
عالما بالجزئيات أو لا ، والأول - علمه بالجزئيات - باطل ، والا لزم
التغير فيه ، أى فى ذات الواجب تعالى ، لتغير المعلوم الجزئى
من حال الى حال ، فان زيدا مثلا يتصف تارة بالقيام ، وأخرى بعدمه
والعلم لا بد فيه من أن يطابق معلومه ، فيتغير أيضا بحسبه ، فلا يكون

الواجب على هذا التقدير واجبا ، بل حادثا ، لأن محل الحوادث
حادث .

والثاني : عدم علمه بالجزئيات - باطل : لأننا نعلم بالبدئية ، أن
هذه الأفعال المتقنة المشاهدة في الجزئيات ، لا تستند إلى عديم
العلم .

والجواب : نختار أنه عالم بالجزئيات ، والتغير اللازم في العلم إنما هو
في الإضافات لافى الذات ، أى لافى صفاته الحقيقية ، فإن علمه تعالى
صفة واحدة حقيقية قائمة بذاته ، ومتعلقة بالمعلومات كلها ، فإذا تغيرت
لم تتغير تلك الصفة ، بل تغيرت تعلقاته بها ، وأضافاته اليها ، فيكون
تغيرا في أمور اعتبارية ، لافى صفات حقيقية ، وأنه جائز في الواجب
كما سيأتى .

ولنقتصر على هذا القدر ، فإن هذا منشأ للشبهات التى طسول
بها الكتب ، وعد ذلك التطويل تبحرا في العلوم ، وتوسعا في التحقيق
والتدقيق ، وعليك بعد الاهتداء إليه بما نيهناك به من الضابطة والأمانة
أن توتر من أمثاله الأباهر جمع بغير .

خاتمة للمقصد الأول :

لما ثبت أن الصانع تعالى واجب وجود ، وممتنع عدمه ، ففسد
ثبت أنه أزلى أبدي ولا حاجة إلى جعله مسألة برأسها .

قال الامام الرازي في الأربعين كلاما مخصلة : انه لما ثبت انتهاء الموجودات الى واجب الوجود لذاته ، والعدم على الواجب مقتضى لازم كونه تعالى أزليا أبديا ، فلاحاجة الى جعله مسألة على حدة ، لكن المتكلمين لما لم يسلكوا تلك الطريقة ، بل أثبتوا أن هذه الممكنات المحسوسة محتاجة الى موجود سواها ، احتاجوا في ذلك الى وجوبه ، أخرى ، فقالوا : مثلا لو لم يكن أزليا ، لكان محدثا محتاجا الى محدث آخر ، وتسلسل ، ولو لم يكن باقيا دائما ، لكان عدمه بعد وجوبه . أ - اما لذاته وهو باطل .

ب - واما بفاعل ، وهو أيضا محال ، لأن العدم نفى محض ، فيمتنع كونه بالفاعل .

ج - واما بطريان ضد : وأنه مستحيل ، لأن القديم أقوى الضد به أولى من انعدامه بالضد .

د - واما بزال شرط ، وهو ممتنع لأن المحدث لا يكون شرطا للقديم وان فرض له شرط قديم ، نقلنا الكلام اليه ، ولزم التسلسل .

ولما بطلت الأقسام كلها ، امتنع طريقان لعدم على الصانع ،
والصنف صرح بأول كلامه ، ثم أشار إلى آخره بقوله : والمتكلمون
انما احتجوا بوجوه آخر عليه ، أى على كون الصانع أزليا أبديا ، قبل
اثبات ذلك ، أى قبل اثبات كونه واجبا ، وعنه أى عن الاحتجاج بتلك
الوجوه . على هذا المطلوب بعد بيان كونه واجبا ، غنى : فلان طول
به الكتاب ، كما طول به الامام كتابه * على ما أشرنا إليه *

* قصد به الامام فخر الدين الرازى ، وكتابه الأربعين فى أصول
الدين ، وتم تحقيقه عدة مرات ونشرته مكتبة الكليات الأزهرية .

* سلك الشيخان طريقا منضبطا بحيث وصل بهما فى النهاية الى
أن عدم يلحق الممكن ولا يلحق الواجب وهذا فى حد ذاته من الأدلة
القوية على اثبات وجود الله تعالى لأنه الواجب الثابت الذى لا يلحقه
العدم بوجه من الوجوه .

وحيث أن الأقسام التى سلف بيانها قد ثبت بطلانها ، فقصده
امتنع حدوث عدم على الله تعالى — الصانع — وفى هذا كفاية لمن
أراد الاكتفاء ، وفيه باب موصل الى مناقذ كثيرة لمن أراد الاسترسال
فى المسألة .

غير أن الشيخ ذكر موقفا من مواقف المتكلمين يتعلق باثبات صفات
لله عز وجل ، بعد أن ثبت وجوب وجوده ، منها أنه تعالى :

(١) أزلى : لا أول له .

(٢) أبدي : لا آخر له .

.....

وكذلك سائر صفاته ، ولكن المصنف - رحمه الله - أشار إلى
أن إثبات كونه تعالى واجبا تأخر عن إثبات كونه تعالى أزليا أبديا
ومادام قد ثبت أنه تعالى أزلي بمعنى لا أول له ، وأنه أبدي بمعنى
لا آخر له ، فقد ثبت وجوب وجوده جل علاه .

وهذا يكون قد انتهى المقصد الأول في إثبات الصانع ، من
المقصود الأول في الذات ، من الموقف الخامس في الالهيات ، حيث
يمكننا الانتقال إلى المقصد الثاني ، في أن ذاته تعالى مخالفة
لسائر الذوات .

المقصود الثاني

المقصود الثاني

عرض الآراء في اثبات المائتة أو عدمها

«الفصل الأول»

((نفي المائتة))

(المقصد الثاني) *

* الغرض من هذا المقصد هو عرض الآراء التي طرحها المتكلمون في مسألة مماثلة ذات الله تعالى لغيرها من الذوات ، أو من حيثها لها ، أعني عدم المماثلة ، كما أنه بعد عرض الآراء يتم هدم الرأي السائد لا يستقيم منها ، والابقاء على الآخر الذي ترجحه الأدلة العقلية ، ولا يتعارض مع أصل معنى .

والمعرض هنا أمور منها :

- ١ - اثبات أنه تعالى ذات لا كالذوات .
- ٢ - أن ذاته تعالى لها من صفات الكمال والجلال أعلاها .
- ٣ - أن ذات الله تعالى من حيث الحقيقة ولكنه لا يعلمها إلا هو جل علاه ، يقول الامام الغزالي : رحمه الله - " لا يعرف الله سبحانه وتعالى كنه معرفته إلا الله تعالى " (١)
- ٤ - أن ذات الله تدرك بأثارها ، لا من حيث الحقيقة الذاتية ، وقد حجب الله - الخلق عن معرفة كنه ذاته ، ودلهم عليه بآياته ، والقلوب تعرفه ، والعقول لا تدركه ، ينظر اليه المؤمنون بالابصار في الآخرة ، من غير احاطة ، ولا ادراك خفية " (٢)
- ٥ - رغم أن الذات الأقدس معرفته بالعقل ممكنة ، إلا أن هذه المعرفة لا تجاوز فهم الآثار المنبثة في الكون دالة عليه سبحانه وتعالى ،

(١) الامام الغزالي - ألجام العوام عن علم الكلام ص ٩٤
(٢) الامام الفخر الرازي عجائب القرآن ص ١٤٤ تحقيق عبد القادر أحمد عطا
دار الكتب الإسلامية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٣ م .

.....

أما أن يدرك العقل ذات الله على حقيقتها فذلك محال
أما لماذا ؟

فلأن الله تعالى غير متناه ، والعقل متناه ، فهل يمكن للمتناهى
وهو العقل أن يعرف حقيقة اللامتناهى وهو الله سبحانه وتعالى ؟
يقول الامام الفخر الرازى : " الله سبحانه وتعالى غير متناه فى
الذات والصفات ، والعقل متناه فى الذات والصفات والمتناهى
- العقل - لا سبيل له الى ادراك غير المتناهى ، وهذه هى
النكته المستحسنة " (١)

٦ - أن ذات الله أزلية ، وكذلك صفاته تعالى ، ومع هذا فان صفاته
تعالى ليست متغايرة فى نفسها ، يقول الامام الباقر (ع) :
" صفات ذاته - تعالى - قديمة أزلية ، ولم يزل موصوفاً بها ،
ولا يزال كذلك ، ولا تشبه بصفات المخلوقين ، ولا يقال أنهم
هو ولا غيره ، ولا صفاته متغايرة فى أنفسها " (٢)

(١) الصدر السابق ص ١٤٦ .
(٢) الامام الباقر (ع) - الانصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به
ص ٣٨ بتصرف يسير تحقيق الشيخ مجيد زاهد الكوثرى طبعية ٢
الخارجى ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م .

٧ - أن ذات الباري حقيقة ثابتة ، أما صفاته تعالى ، فما هي إلا معان
أزلية " قائمة بذاته تعالى (١) ، وهي في ذات الوقت ثابتة له تعالى
وتحلقها بالذات قائم على نفس المعنى ، من حيث الأزلية والدوام .

٨ - أن ذات الله تعالى ، مخالفة لكل مخلوق " من أنس وجن وملاك
وغيرها ، فلا يصح انصافه تعالى بأوصاف الحوادث ، من مشي
وقعود وجوارح ، فهو تعالى منزّه عن الجوارح ، من فم وعين وأذن
وغيرها ، فكل ما خطر ببالك من طول وعرض ، وقصر وسمن فالله
تعالى بخلافه تنزه الله عن كل أوصاف الخلق " (٢) .

كما أن هذا المقصد الثاني ، عرض موقف الفريقين من المسألة ،
ولئن كان عرضاً مبسطاً فيه الكثير من النتائج التي تم استخلاصها ، إلا
أنه أعطى مساحة كبيرة لمن يريد إعادة النظر في المسألة فمثلاً :

- ١ - عرض موقف نفاة الأحوال .
- ٢ - عرض موقف مثبتى الأحوال .
- ٣ - عرض موقف قدماء المتكلمين .
- ٤ - حجّم الشبه التي يعترض بها على المذهب الحق ، ثم كرّ عليها
بعد أن جمعها .

(١) الإمام الشهرستاني - نهاية الاقدام في علم الكلام ص ١٨١
(٢) الشيخ / محمد بن الشافعي الفضالي - كفاية العوام فيما يجب
عليهم من علم الكلام ص ٣٦ ، ٣٧ هامش تحقيق المقام .

.....

• — دافع عن كل من الفارابي وابن سينا ومن معهما ، في الزعم عليهم بأنهم قالوا : ان ذاته تعالى ، وجوده المشترك بين جميع الموجودات ، ويمتاز عن غيره بقيد سلبى ، ثم قال : ولم يتحقق عندى هذا التقل عنهم ، بل قد صرح الفارابي وابن سينا بخلافه فأنهما قالا الوجود المشترك الذى هو الكون فى الأعيان زائد على ما هيته تعالى بالضرورة ، وانما هو يفرق لوجود خاص هو المبحث .

وهذا تنتهى من عرض موجز للمقصد الثانى ، فهنا ننتقل الى المصنف والشارح فى عرضهما محتويات المقصد ، والآراء المطروحة فيه والتعليقات عليه .

... في أن ذاته تعالى مخالفة لمساثر الذات
إليه ذهب نفاة الأحوال : قالوا : والمخالفة بينه وبينها لذاته
المخصصة ، لا لأمر زائد عليه ، وهو مذهب الشيخ الأشعري ، وأبى
الحسين البصري ، فانهما قالا : المخالفة بين كل موجود يسن
الموجودات ، إنما هي بالذات ، وليس بالحقائق اشتراك الافرسي
الأسماء والأحكام دون الأجزاء المقيمة * وعلى هذا فهو ينزى عن المثل
البشارك في تمام الاهية ، والله الذي هو المثل المنادي ، تعالى
عن ذلك علوا كبيرا *

* القصد هنا بيان أنه تعالى ذات ، وأنها مخالفة لمساثر الذات ،
والمخالفة خصوصية من خصوصيات ذاته تعالى ، وليست الخصوصية أمر
زائد على الذات الالهية ، وإنما هي من ضروريات ذاته ومن ثم بدا لنا
فريقان :

الفريق الأول : نفاة الأحوال :

الذين قالوا : إن المخالفة بين ذات الله ، والذوات الأخرى ،
مخصصة من خصوصيات الذات ، ونفس هذا الرأي يمثل مذهب الأشعري
وأبى الحسين البصري الذين مالا إلى القول : بأن المخالفة بين كل
موجودين ، أي بين شخصين ، لأنه لا توجد بين أفراد الإنسان عند هم
حقيقة مشتركة ، ومتى سلم بأن الشيخ الأشعري قال " أن وجود كل
شيء عين حقيقته مع نفيه الوجود المطلق " (١) .

(١) د / أحمد المهدي - شرح المواقف - الموقف الخامس ص ٢١
وقد دارت تعريفات القوم للحال على نواح شتى أبرزها أن الحال هو :
أ - الواسطة بين الموجود والمعدوم .
ب - الحال صفة لموجود غير متصفة بالوجود ولا بالعدم - الإمام الجويني
الإلهيات ص ٨٠ =

كما أن هذا الفريق يميل الى القول : بأنه لا توجد حقائق مشتركة
الا في الأسماء والأحكام أما الأجزاء المقيمة فلا اشتراك فيها ، ومن
هذا الباب استطاع نفاة الأحوال تنزيه الذات الباري عن :

- ١ - المثل المشترك في تمام الماهية ، من حيث انها تمام الماهية .
- ٢ - الند الذي هو المثل المادي ، أي المادي حيث أن مفهوم
الند المادي هو الشريك الناهض للآخر ، ومن ثم تنزه الله تعالى
عن المثل المشترك له في الألوهية ، والند المادي له في الخلق
والايجاد .

على أن نفاة الأحوال وإن قنعوا بتنزيه الباري جل علاه ، عن
المثل المشترك في تمام الماهية ، وكذلك الند المادي في صفات
الالهية ، فإن هذا لا يمنع من عرض رأي الفريق الثاني وهم مثبتة الأحوال (١)
على ما سيأتي بيانه .

ج - أن الحال يصعب تقديم تعريف له بالحد والرسم ، بالحد لأنه
يقوم على الذاتيات ، والحال ليس له حد حقيقي حتى يعرف به .
د - أن الحال يمكن تعريفه بالرسم والخاصة حيث يكشف عن وظيفة
الحال وصفة من صفاته ، تراجع كتب الكلام في المسألة .

- (١) مثبتة الأحوال ، ونفاة الأحوال : فريقان لكل منهما توجه فكري واتجاه
سائد في الفكر الإسلامي وأول المسائل التي وقعت تلك التي كانت في :
- أ - تعريف الحال ب - وجود الحال من عدمه .
 - ج - الغرض عند المثبة والنفاة .
 - د - النتائج المترتبة على هذا الخلاف .

وقال قدماء المتكلمين : ذاته تعالى مماثلة لسائر الذات ففسى
الذاتية والحقيقة ، وإنما تتمايز عن سائر الذات بأحوال أربعة :
الوجوب ، والحياة ، والعلم التام ، والقدرة التامة .

أى الواجبية ، والحياة ، والعالمية ، والقادرية التامتين ، هذا عند
أبي على الجبائي ، وأما عند أبي هاشم فإنه يمتاز عما هداه من الذات
بحالة خامسة هى الموجبة لهذه الأربعة نسيبها الالهية .

قالوا : ولا يرد علينا قوله تعالى : " لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ " * لأن
المماثلة المنفية ههنا هى المشاركة فى أخص صفات النفس ، دون المشاركة
فى الذات والحقيقة *

* سورة الشورى الآية رقم ١١

* هنا جاء دور

الفريق الثانى : شتتوا الأحوال :

الذين يرون وجود نوع من المماثلة بين الذات الالهية وبين سائر
الذوات الأخرى لكن ليست مماثلة مطلقة ، أو على كافة الانحاء ، وإنما
هى مماثلة فى أمرين هما :

أ - المماثلة فى الذاتية :

ويعنون بها أن ذات الله يطلق عليها ذات ، وكذلك كل ذات ،
فأنها من حيث هى ذات يقع فيها المماثلة ، وهى لاتعدو أن تكون
مماثلة فى اطلاق اسم الذات على الجميع .

ب - المماثلة فى الحقيقة

ويعنون بها الحقيقة اللفوية ، ذلك لأن الأصل فى الكلام الحقيقة

.....

فإذا قيل مماثلة في الذات فقد قصد الذاتية والحقيقة ، وهذا عند
شبهة الأحوال لا شيء فيه .

فغير أن شبهة الأحوال لجأوا الى تفرقة حاسمة بين الذات الالهية
وغيرها من الذوات من حيث أن الذات الالهية تتأز من غيرها بأحوال
أربعة هي :

(١) الوجوب . أى الواجبية .

(٢) الحياة . أى الحيية .

(٣) العلم التام . أى العالمة التامة .

(٤) القدرة التامة أى القادرة التامة .

وهذه الامتيازات محل قبول من الجبائي وأبي هاشم ، لكن أبو
هاشم يزيد على ما سبق حالة أخرى تتأز بها الذات الالهية من غيرها
من الذوات بسميها :

(٥) الالهية .

وهذه الصفة الخامسة ، أو الحال الخامس التي أضافها أبو هاشم
تعتبر صام الأمان في كل الأحوال لأنها الموجبة لهذه الأربعة ، ولذلك
خصها أبو هاشم بوصف الالهية .

لكن ربما عرض لهم إيراد مؤداه أن الله تعالى نفى المثلية عن نفسه
من كافة الوجوه فكيف وقعتم في قبول المماثلة ؟ وذلك من مثل قوله تعالى
" لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ " ؟ أجابوا بأن المماثلة أنواع :

.....

(١) مماثلة في الذات والحقيقة ، وهي لا تنفعها ، ولا يرد عليها
الاعتراض .

(٢) مماثلة في أغنى صفات النفس دون المشاركة في الذات والحقيقة
وهي المقصودة بالنفس في الآية ، وهم يقرون بنفعها عن الله ،
وبالتالي فهم قد فهموا في الآية فمما يقوم على الخصوص وليس على
المعوم والاطلاق ، وحتى ما كان على جهة الزور في الآية
القرآنية الكريمة .

فان قيل : المذكور في الموقف الثاني الموجودية ، بدل الوجوب وهو الموافق لما في المحصل والأربعين .
أجيب : بأن الوجود عند مثبتى الأحوال : مشترك بين الموجودات كلها ، فلا يتصور كونه مميّزا ، فالمراد بالموجودية المميّزة : هو الموجودية المقيدة بالواجبة ، فيرجع التمييز بالحقيقة الى القيد ، وتتدفع المناقاة بين الكلاميين *

* هنا تصوير اعتراض يقوم على مراجعة الأحوال الأربعة التي تتميز بها الذات الالهية عن غيرها من الذات ، وان المذكور في الموقف الثاني هو لفظ الموجودية ، بينما المذكور هنا هو لفظ الوجوب ، والفرق بين الوجوب والوجود كبير ، لأن الوجوب حكم بينما الوجود وصف .
أجاب مثبتوا الأحوال بأن الوجود مشترك عندنا بين الموجودات كلها ، من حيث أنه وصف عام فكل موجود يوصف بالوجود ، وبالتالي فلا يعتبر مميّزا لذات عن أخرى لأنه مشترك ، فلا يصح التمييز به ، لأننا لو قلنا : محمد موجود ، وعلى موجود ، والشجر موجود ، والكسباب موجود ، فلا شك أنها جميعا مشتركة في الوجود ، وبالتالي فلا يصح الوجود مميّزا بينها .

من ثم نقل مثبتوا الأحوال القول الى الوجوب ، مع أن المراد عندهم من لفظ الوجود الوارد في محصل الرازي وأربعينه ، هو الموجودية المميّزة ، وهي لا تكون مميّزة الا اذا قيدت بكونها واجبة ، وعليه فيكون المميز هو الموجودية المقيدة بالواجبة ، من ثم يرجع التمييز بالحقيقة الى القيد المذكور بكونها الوجود الواجب ، وهذا تتدفع المناقاة بين الكلاميين ، وينقطع الاعتراض ، وي زال الاشكال .

لنا في اثبات المذهب السابق أنه تعالى ، لو شاركه غيره في الذات والحقيقة خالفه بالتعيين ضرورة الاثنينية ، فان المتشاركين في تمام الماهية لابد أن يتخالفا بتعيين وتشخص ، حتى تماز به هويتها ويتعسدا ولا شك أن ما به الاشتراك غير ما به الامتياز ، فيلزم التركيب في هوية كل منهما ، وهوينافي الوجوب الذاتى ، كما تقدم *

* بعد أن عرض الرأيين ، وقف الشيخ عند اثبات المذهب الذى يراه حقا في المسألة ، ولكن تبدى في عبارته لهجة الموافقة لنفاة الأحوال ، ومن ثم ثراه قد اتجه الى ابطال رأى المثبتة مباشرة ، رغم دعواه أنسه يثبت المذهب الحق ، ويبدو أنه المذهب الذى ارتضاه فاعتبره حقا ، ونحن لاننازع فيما رآه وهذا مجمل قوله :

افترض أننا رضىنا المشاركة في الذات والحقيقة ، لكن لو أن الله تعالى شاركه غيره في الذات والحقيقة ، كما أدعى مثبتة الأحوال وهم الفريق الثانى - لوقعت المخالفة في التعيين ضرورة الاثنينية ، على معنى لو أن ذات البارى وذات غيره اشتركا في الذات والحقيقة ، فلا بد من ميز حتى نعرف أن هذه ذات الله ، وتلك ذات غيره ، ومن ثم فلا بد من وقوع الاثنينية والتعيين البلازم لها ، أما لماذا ؟

فلأن المتشاركين في تمام الماهية ، كمحمد ، واحمد مثلا ، فانهما لابد أن يتخالفا بتعيين وتشخص حقا - احمد حيوان ناطق وهوتمسام ماهيته ، ومحمد شله ، لكن أحدهما أول ، وثانيهما ثان . أحدهما طويل وثانيهما غيره ، أحدهما فيلسوف وثانيهما نحوى ، ومن ثم نستطيع القول : محمد الفيلسوف ، واحمد النحوى مثلا .

.....

حتى تمتاز هوية كل واحد منهما عن هوية الآخر ، ويتصددد لأنها
أيضا نسخة واحدة ، فإذا نقلنا هذا المعنى الى ما نحن فيه قلنا :
ان ذات البارى تختلف عن ذات غيرها امتيازاً بما به الهوية والتصددد ،
بحيث نقول : هذه ذات البارى ، وتلك ذات غيره مثلاً .

ولاشك أن ما به الاشتراك في الذات والحقيقة ، غير ما به الامتياز
في الهوية والتصددد ، ومن ثم يلزم التركيب في هوية كل منهما ، ذات
البارى وذات غيره ، ولا شك أن التركيب في الهوية انصح في الممكنات
والواجب بغيره فلا يصح في الوجوب الذاتى كما تقدم من أن الوجوب الذاتى
لا تركيب فيه ولا كثرة ، والا لزم الاحتياج .

وهذا يكون الرد قد تم على القائلين بالمشاركة في الـسـذات
والحقيقة ، من مبهة الأحوال ، ونظراً لأن سياق الرد كان فيه الجمدل
بيننا ، فقد وجدنا الآخرين يحتجون بأكثر من جهة محاولين اثبات أن
الذات الالهية تشاركها غيرها في الذاتية والحقيقة ، وتمتاز ذات البارى
جل علاه بالوجوب والحياة والعلم التام والقدرة التامة ، والالهية على
ما سلف ذكره .

احتجوا : على كون الذات مشتركة بين الواجب وغيره بما مرفى اشتراك
الوجود من الوجوه وتقريرها هنا : أن الذات تنقسم الى :

(١) الواجب .

(٢) الممكن .

ومورد القسمة مشترك بين أقسامه :

وأبضا : فنحن نجزم به ، أى بالذات ، مع التردد فى الخصوصيات من
الواجب والجواهر ، والأعراض على قياس ما مرفى الوجود .
وأبضا : فقولنا : المعلوم ، أما ذات ، وأما صفة ، حصر عقلى ، فلولا
أن المفهوم من الذات شىء واحد ، لم يكن كذلك *

* احتج مشترا الأحوال على ما أثبتته الشيخ باحتجاج يحمل الكبير من
الوجوه .

الوجه الأول : أن الذات تنقسم الى الواجب والممكن ، وهذا على سبيل
الحصر العقلى قائم ، ولأن الذات هى مورد القسمة فلا شك أنها مشتركة
بين الذات الواجب ، والذات الممكن ، والمقصود ههنا مجسرد
اشتراك تفرضه طبيعة القسمة ، ولا يستلزم هذا تركيب فى الذات الأقدس ،
لأنها واجبة الوجود بخلاف الذات الأخرى الممكنة .

الوجه الثانى : نحن نجزم بالاشتراك فى الذات مع التردد فى الخصوصيات
وهى ميدان تمتاز فيه كل ذات عن الأخرى بما يميزها من الواجب ،
والجواهر ، والأعراض وهذا الاشتراك فى الذات لا ينافيه الامتياز لأن :
الواجب له ذات بصفاتها ، من كونها لاتوصف بصفاتها بأنها أعراض ، وهذا
التمييز يجعل الأمر مقبولا .

.....
الوجه الثالث : قولنا المعلوم ، أما ذات ، وأما صفة أمر قائم في النفس
على سبيل الحصر العقلي ، وهل هناك معلوم ليس ذاتا وليس صفة
ومن ثم فإن المفهوم من الذات في كل شيء واحد ، لم يكن كذلك .

بهذه الوجوه الثلاثة يكون مثبتا الأحوال قد دافعوا عن وجهة
نظرهم ، بل وحاولوا اشباع المسألة ردودا ، لكن لم تسلم لهم
احتجاجاتهم والردود ، حتى أن المصنف أنبرى للجواب على كل ما
أثاروه .

والجواب : أن المشترك مفهوم الذات ، أعني ما يصح أن يعلم ، ويخبر عنه ، أو ما يقوم بنفسه ، وأنه أى مفهوم الذات على الوجهين أمر عارض للذوات المخصوصة ، المخالفة للحقائق ، على مآل قولهم : أن الأشياء متساوية في تمام الماهية مع اختلافها في اللوازم ، وهو غير معقول ، ومآل قولنا : إلى عكس ذلك ، وهو ممكن .

وهذا الغلط منشأه عدم الفرق بين مفهوم الموضوع الذي يسمى عنوان الموضوع ، وبين ما صدق عليه هذا المفهوم : أعني الذي يسمى ذات الموضوع ، وقد ثبتت في غير هذا الفن ، أن العنوان قد يكون :
أ - عين حقيقة الذات .

ب - وقد يكون جزءها .

ج - وقد يكون عارضا لها .

فمن أين يشبه التماثل ، والاتحاد في الحقيقة بمجرد اشتراك العنوان ؟ وهذه المغالطة منشأ لكثير من الشبه ، في مواضع عديدة ، فإذا انتبهت له ، أى لهذا المنشأ ، ووقفت على حاله ، وكنت ذا قلب شحان ، أى يلحظان غيور على حرمة التي هي بنات فكره ، انجلت عليك تلك الشبه ، وقد رت على أن تغالط غيرك ، وأمنت من أن تغالط أنت .

* هذا الجواب الذي قدمه الامام الايجي وشارحه على احتجاجات مثبتى الأحوال يقوم على عدة أمور :

الامر الأول : أن هناك خطأ وقع فيه المبتنون للمماثلة ، هذا الخطأ ناشئ عن عدم تفرقتهم بين عنوان الموضوع ، وبين ما صدق عليه هذا

(١) عنوان الموضوع هو المفهوم .

الموضوع (١) : أما كيف ؟ فهو أن مفهوم الذات مشترك ، ويعرف بأنسه
ما يصح أن يعلم ، ويخبر عنه ، أو ما يقوم مقامه بنفسه ، هذا عن مفهوم
الذات الذي يقع فيه الاشتراك ، وأنه ينحصر بين وجهين هما : أنسه
يصح أن يعلم ويخبر عنه ، الثاني : أنه ما يقوم بنفسه .

ومفهوم الذات على أي وجه من الوجهين السابقين أمر عارض للذوات
المنصوصة ، وليس ذاتيا لها ، على أساس أنها أمور متخالفة عن الحقيقة
وأن اشتركت في المفهوم ، ومثبتة الأحوال ، أصحاب تماثل الذات
الالهية من الذوات الأخرى وتمايزها بالوجوه الخمسة التي ساف ذكرها .
— يقولون : إن الأشياء متساوية في تمام الماهية مع اختلافها في اللوازم
وهو غير معقول ، بينما الشيخ يذهب إلى أن الأشياء المتساوية فسي
الماهية متساوية في اللوازم وهو أمر ممكن .

وعلى هذا الخطأ بأن منشاء عدم فهم الفرق بين مفهوم الموضوع ،
الذي هو عنوان الموضوع وبين ما صدق عليه هذا المفهوم ، يعني الذي
يسمى ذات الموضوع .

الامر الثاني : اشتراك العنوان لا يعني التماثل والاتحاد في الحقيقة
أما كيف ؟ فلأن العنوان قد يكون :

- ١ — عين حقيقة الذات .
- ٢ — جزء حقيقة الذات .
- ٣ — عارضا لحقيقة الذات .

(١) المباحث قد هم الأقراء الذين يصدق عليهم المفهوم .

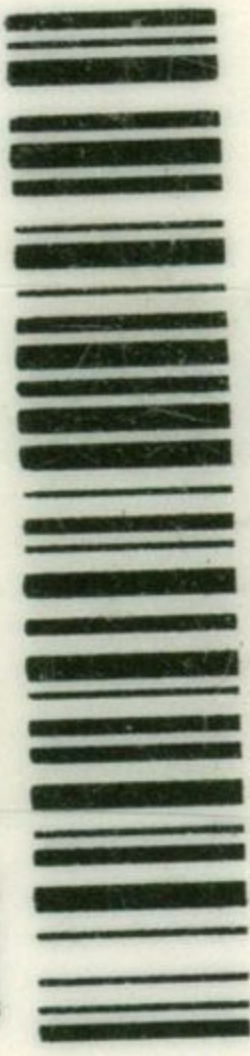
وبالتالى فلا يثبت التماثل حتى نقول أن الذات الالهية تماثل
غيرها من الذوات ، لأن كل ما يمكن التسليم الجدلى به هو اشتراك
العنوان ، واشتراك العنوان لا يثبت التماثل والاتحاد فى الحقيقة
ثبت أنه لا تماثل .

الأمر الثالث : اشتباه المعارض بالمعروض

المعارض هو مفهوم الموضوع ، والمعرض هو ما صدقته ، ولما لم يمكن
فهم حقيقة كل منهما على حدة فقد وقع الخلط والخطأ ، بل ان الكثيرين
الذين لا يفرقون بين المفهوم والمصدق يعمون فى أخطاء كثيرة ، وشبهه
عديدة ناشئة عن عدم التماس التفرقة فضلا عن ممارستها .

ولذلك قدم الشيخ الايجى والجرجاني نصيحة لكل طالب علم ومعرفة
هو الانتباه لمنشأ الخطأ فى كل الشبه ويعنون به عدم التفرقة بين
المفهوم والمصدق ، بل انهما يدفعان طالب العلم الى الوقوف على
حاله ، على أن يكون طالب العلم ذكيا فطنا غير غفل أو نائم ، وبالتالى
فستنجلي أمامه كل الشبه ، ويستطيع أن يغالط غيره ، وفى نفس الوقت
لا يستطيع أحد ان يغالطه .

Bibliotheca Alexandrina



1132474